

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع



محاضرات في مقياس

مجتمع المعرفة

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ماستر علم الاجتماع التنظيم والعمل

تأليف د. وسيم فنيش

2025-2024

المحتويات

الرقم	المحتوى	الصفحة
	مقدمة	أ
	المحور الأول: في مفهوم المعرفة	6
1	مفهوم البيانات	6
2	مفهوم المعلومات	7
3	مفهوم المعرفة	8
4	هرم المعرفة	13
5	مصادر المعرفة	14
6	أنواع المعرفة	15
7	خصائص المعرفة	18
	المحور الثاني: مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة	22
1	في مفهوم مجتمع المعلومات	23
2	في مفهوم مجتمع المعرفة	24
3	في مفهوم اقتصاد المعرفة	28
4	سياقات تشكل وتبلور مجتمع المعرفة	32
	المحور الثالث: مقومات وخصائص مجتمع المعرفة	44
1	مقومات مجتمع المعرفة	44

47	2	خصائص مجتمع المعرفة
----	---	---------------------

المحور الرابع: التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة

50	1	ما قبل الجامعة ومجتمعات المعرفة
----	---	---------------------------------

53	2	أنظمة التعليم العالي في مجتمعات المعرفة
----	---	---

60	3	أهمية الجامعة في مجتمع المعرفة
----	---	--------------------------------

63	4	نحو وظيفة الثالثة للجامعة في سياق مجتمع المعرفة
----	---	---

المحور الخامس: البحث العلمي وجودة التعليم العالي

68	1	التعليم العالي ووظيفة البحث العلمي
----	---	------------------------------------

71	2	الطلب المتزايد للمعرفة المنتجة عبر البحث العلمي
----	---	---

73	3	تحديات إنتاج المعرفة في سياق معقد
----	---	-----------------------------------

المحور السادس: وسائل الإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة

76	1	ظهور وسائل الاتصال الجماهيري
----	---	------------------------------

79	2	استخدامات الوسائط الاجتماعية الجديدة في مجتمعات المعرفة
----	---	---

82	3	تحديات وسائل الاعلام والاتصال الحديثة في مجتمعات المعرفة
----	---	--

المحور السابع: مجتمع المعرفة والعالم العربي

85	1	مجتمع المعرفة والعالم العربي: التحديات والإشكالات
----	---	---

89	2	مجتمع المعرفة والعالم العربي: متطلبات التحول
----	---	--

خاتمة

94	95	قائمة المصادر والمراجع
----	----	------------------------

معلومات عامة عن المقرر الدراسي

عنوان المقرر: مجتمع المعرفة

الوحدة: الوحدة الاستكشافية

الرصيد: 1، المعامل: 1

الحجم الأسبوعي: 14-16 أسبوع

الفئة المستهدفة: طلبة سنة أولى ماستر علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

طريقة التقييم: تقييم مستمر + امتحان كتابي

الأهداف العامة للمقرر الدراسي

يهدف مقرر مجتمع المعرفة إلى الغايات البيداغوجية التالية:

1. تتكرر (معرفة) المفاهيم الأساسية المرتبطة بمجتمع المعرفة، كمفهوم البيانات والمعلومات والمعرفة، وتحديد الفروق بينها، علاوة على معرفة مفهوم مجتمع المعلومات ومفهوم اقتصاد المعرفة، وتحديد هرم المعرفة ومصادرها، وإبراز أنواع المعرفة وخصائصها.
2. فهم السياقات التي ظهر فيها مفهوم مجتمع المعرفة في الفكر السوسيولوجي والاقتصادي من ناحية، وتلخيص لأهم المفاهيم المتقاربة لمفهوم مجتمع المعرفة من ناحية أخرى. شرح ومناقشة السياقات التاريخية والاقتصادية والتكنولوجية والتعليمية والسياسية التي ساهمت في تشكل وتبلور مجتمعات المعرفة في فضاءات جغرافية معينة.
3. تطبيق الأطر والأطروحات النظرية السوسيولوجية لاستخلاص مقومات وخصائص مجتمعات المعرفة، وإثبات الفروق بين مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات والمجتمع الصناعي، وبيان مختلف التغيرات التي مست مجتمع المعرفة، وميزته عن غيره من الأشكال المجتمعية السابقة عنه.

4. تحليل الخلفيات والعوامل التي جعلت مجتمعا ما مجتمعا معرفيا، من خلال بيان وجهات نظر متعددة الرؤى والتخصصات والتفريق بينها، من خلال إبراز دور التعليم العالي الجماهيري والشامل، والمقارنة بين الأنظمة التعليمية قبل وبعد التوجه نحو مجتمع المعرفة، علاوة على فحص الآثار التي أفرزتها وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري في مجتمع المعرفة.

5. تقييم السياسات التعليمية المتعلقة بزيادة التأثير المجتمعي للجامعة في مجتمع المعرفة، في سياق التحول من اقتصاد الصناعة إلى اقتصاد الخدمات، ومن العمل الصناعي إلى العمل المعرفي، علاوة على تقدير التحديات التي تواجهها وسائل الاتصال الجماهيري في السياق الجديد.

6. الإبداع في تطوير إطار شامل لفهم التحديات والإشكالات التي تواجهها المجتمعات العربية في السياق المعاصر بوصفها مجتمعات ما قبل معرفية، وتقديم متطلبات التحول نحو مجتمع المعرفة في العالم العربي، وهي تتضمن متطلبات متعددة الأبعاد ومتكاملة فيما بينها.

مقدمة

يقدم المقرر إضافة بيداغوجية هامة لطلبة علم اجتماع التنظيم والعمل، تتيح لهم اكتساب مجموعة من المعارف، واكتشاف بعض المهارات المرتبطة بأفق التفكير في إشكالية التحول نحو مجتمعات المعرفة، والأبعاد والمتطلبات التي يتطلبها هذا التحول، وخلق بؤر بحثية تعمل على الاهتمام بمجتمع المعرفة ليس فقط كسند بيداغوجي يحوي جملة من المعارف ذات الصلة، بل الاهتمام به في كونه يشكل بيئة بحثية لعلم الاجتماع التنظيم والعمل كحقل معرفي، ويشكل فضاء للبحث بالنسبة للطلبة والباحثين، من جهة، وأن مجتمع المعرفة -بوصفه يمثل راهنا مرحلة من مراحل التطور البشري-، يحتاج إلى تدخل علم الاجتماع للبحث والإجابة عن تساؤلاته وإشكالاته من جهة أخرى.

لا بد من تعزيز فهم طالب علم اجتماع حول مغزى دراسة علم الاجتماع لمجتمع المعرفة، أو لم يدرس طلبة علم الاجتماع مجتمع المعرفة؟ في نهاية هذا المقرر سيكون قادرا على الإجابة عن هذا السؤال، إذا كان قادرا على الإحاطة بالإطار المفاهيمي لمجتمع المعرفة، وعلى دراية بالسياق التاريخي لتشكل وتطور مجتمع المعرفة، ولم يظهر في سياق زمني وجغرافي دون آخر، ما هي التحولات التي طرأت على الاقتصاد والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام، بحيث أفرزت لنا مجتمعا متمحورا حول المعرفة بدل الصناعة، وما الذي تحتاجه المجتمعات العربية لتكون مجتمعات معرفة؟، وما إلى ذلك.

إن أهمية تدريس مجتمع المعرفة لطلبة علم الاجتماع التنظيمات تتمثل في أن مجتمع المعرفة يمد سوسيولوجيا التنظيمات بظواهر جديدة، وبمجاللات اهتمام جديدة طرأت راهنا، أما سوسيولوجيا التنظيمات فتتدخل لدراسة الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالبناء الاجتماعي للتنظيم في ظل مجتمع المعرفة.

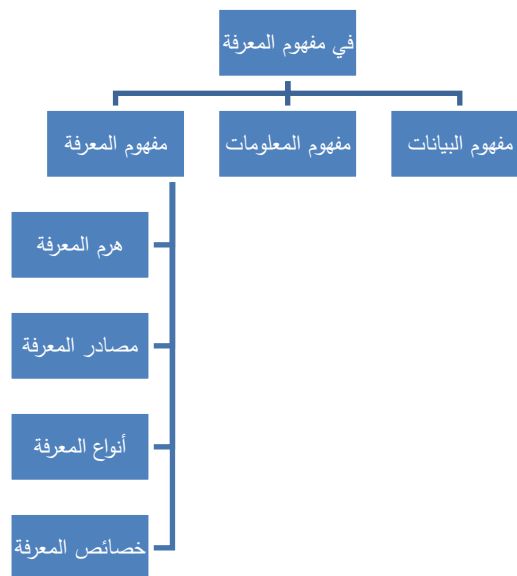
علاوة على التنظيمات المعروفة ظهرت تنظيمات جديدة، تنظيمات تنتج المعرفة (الجامعة ومركز البحث)، تنظيمات تنشر المعرفة (وسائل الاتصال الجماهيري)، تنظيمات تنتج تكنولوجيا المعرفة، وتنظيمات تستخدم المعرفة وتكنولوجيا المعرفة، تسبح كلها في بيئة اجتماعية مغايرة عما كانت عليه سابقا، كما ظهرت ممارسات إدارية جديدة كإدارة المعرفة والمنظمة المتعلمة، أما على مستوى العمل فقد ظهرت أساليب عمل جديدة، وتحول مفهوم العامل الصناعي إلى عامل المعرفة، بينما اندثرت وظائف قديمة، وظهرت أخرى مستحدثة.

المحور الأول: في مفهوم المعرفة

الغايات البيداغوجية المستهدفة:

في نهاية هذا المحور سيكون الطالب قادرا على:

- معرفة المقصود بمفهوم المعرفة من منظور سوسيولوجي متعدد، والإحاطة بالمفاهيم القريبة منها والمتداخلة معها مثل البيانات والمعلومات.
- تذكر مكونات هرم المعرفة، وكيف تصبح البيانات معلومات، وكيف تصبح المعلومات معرفة، وكيف تصبح المعرفة حكمة.
- معرفة مصادر المعرفة وأنواعها وخصائصها المتعددة في سياق مجتمعات المعرفة.



سنتطرق أولاً إلى مفهوم البيانات ثم المعلومات، فالمعرفة.

1. مفهوم البيانات Data:

تعد البيانات النواة الأولى للمعرفة، في هذا الصدد يمكن تحديد مفهوم البيانات بمجموعة من المحددات، حيث يمكن اعتبارها بأنها:

- مجموعة من المدخلات، تتجلى في شكل أرقام أو كلمات أو رموز أو حقائق، أو إحصائيات لا علاقة لها ببعضها البعض (لم تستخدم أو لم يربط بينها).
 - مادة خام تتشكل أو تشتق منها المعلومات والمعارف للوصول إلى غرض محدد.
 - حقائق أولية يستند عليها ما أو جماعة ما أو منظمة في عملية المعالجة والبناء والتحليل سواء في مجالات العلم أو في مجالات العمل المختلفة.
- إذًا، البيانات أو المعطيات هي النواة الأولى التي يبنى عليها فعل أو عملية ما، فالباحث في علم الاجتماع يحتاج إلى معطيات يبنى عليها فهمه وتفسيره للظاهرة الاجتماعية المدروسة، ومندوب المبيعات في منظمة ما يحتاج إلى مجموعة من البيانات حول المنتج والمستهلك والسوق حتى يبنى من خلالها خطته التسويقية.

2. مفهوم المعلومات Information

حتى يتوفر لدينا معلومات معينة لا بد من وجود بيانات، هذه البيانات تخضع للمعالجة حتى تصبح معلومات، فهي مخرجات عملية معالجة البيانات، ذلك أنه يتم تحويلها إلى الصورة التي يكتسب فيها معنى.

فيما يلي سنشير إلى مجموعة من التعريفات المهمة حول المعلومات من وجهات نظر مختلفة:

يعرف كل من شانون وويفر (Shannon & Weaver) "المعلومات في تعريفهما الشهير بوصفها ذلك الشيء الذي يقلل من حالة الريبة وعدم الوضوح، بينما يرى آخرون المعلومات بأنها المعنى الذي تحمله الرموز والعلامات، في حين يراها كل من ديفيس وأولسون (Davis & Ohlson) بأنها بيانات تمت معالجتها وتحويلها إلى صيغة مفيدة ذات معنى بالنسبة إلى المتلقين ولها قيمة حقيقية أو متصورة في الأفعال أو القرارات الحالية أو المحتملة". (نقلا عن هيل، 2004، ص 25)

المعلومات إذًا، حسب التعاريف الواردة آنفا، تتضمن معاني مختلفة ومتقاربة في آن واحد، فهي تعني من جهة معاني لأفكار وأخبار لأحداث أو أشياء أو تطورات لها دلالات معينة، أو تعني تلك البيانات

المعالجة بصيغ محددة، لهذا يمكن القول إن المعلومات هي معالجة البيانات التي حصل عليها حول شيء ما أو مسألة ما.

في حين يرى كل من فيكري وفيكري (Vickery & Vickery) "أن المعلومات شيء أكبر من البيانات المعالجة، حيث يقولان إن المعلومات بالمعنى الذي نستخدم فيه المصطلح تتضمن أمور أخرى كالحقائق والشروح والنظريات والقوانين والطرق والأساليب والأدوات، بل وحتى المشكلات". (نقلا عن هيل، 2004، ص26)

في السياق ذاته يعتقد مايكل هيل (Hill) أن "المعلومات ما هي إلا إحدى فئات المدخلات التي تغذي عقولنا، حيث نعمل بها عندما نفكر، وهي تأتي مع المعتقدات والتأويلات والأوامر والنصائح والأسئلة والآراء والتنبؤات، وأي نتاج للخيال المبدع، وأنه لا يوجد شيء يدعى المعلومات في حد ذاتها، فهي لا تكون إلا حول شيء أو حدث أو فكرة ما، وهي في جوهرها نتاج الملاحظة والإدراك". (هيل، 2004، ص36)

بالعودة إلى تعريف هيل نلاحظ أن المعلومات حسبه هي عبارة عن مدخلات التي نتعامل معها وبها لها أشكال متعددة، وأنها تدرك بواسطة الملاحظة والإدراك، وتصنف وتقيم بناء على مجالها وقيمتها. وبالتالي المعلومات - المعلومات العامة وليس فقط المعلومات العلمية والتقنية- هي صورة أكثر وضوحا وقيمة من البيانات.

3. مفهوم المعرفة Knowledge

تعد المعرفة "سلعة" ذات منفعة عامة و"مورد استراتيجي" بلغة الاقتصاد، وهي "رأس مال"، رأس مال موروث ومكتسب، موروث عبر آلية التراكم المعرفي والخبراتي، ومكتسب من خلال الحفر في المعرفة وإنتاجها وإعادة إنتاجها بلغة بيير بورديو، وهي "قوة" كما قال الفيلسوف فرانسيس بيكون.

يرى بيتر دراكر (Peter Drucker) في كتابه مجتمع ما بعد الرأسمالية (Post-Capitalist Society) أن "الغرض من المعرفة بالنسبة لسقراط هو معرفة الذات وتطوير الذات، وبالنسبة لخصمه بروتاجوراس، المعرفة هي القدرة على معرفة ما يقوله وقوله جيدا، لأكثر من 2000 عام، سيطر مفهوم بروتاجوراس

للمعرفة على التعلم الغربي والمعرفة المحددة. إن ثلاثية القرون الوسطى في النظام التعليمي الذي يركز على القواعد والمنطق والبلاغة، هي الأدوات اللازمة لتحديد ما يجب قوله وكيفية قوله، وليست أدوات لتحديد ما يجب فعله وكيفية القيام بذلك". (Drucker, 1993, p41)

بالمقابل "سيطر مفهوم الزن (The Zen) للمعرفة والمفهوم الكونفوشيوسي (Confucian) للمعرفة على التعلم الشرقي والثقافة الشرقية لألوف السنين من المعرفة، حيث كان الثاني متشابها، ركز الأول على ما يشبه ثلاثية القرون الوسطى التي تتمحور حول المعادلات الصينية للقواعد والمنطق والبلاغة". (Drucker, 1993, p42) إذًا، المعرفة في القرون الماضية في مجتمعات مختلفة، كانت تعبر عما يجب أن يقال وكيف، وليس عما يجب فعله وكيف، كما هو الحال في أيامنا هذه، أين أصبحت المعرفة جوهرية وأكثر قابلية للتطبيق.

إن طبيعة المعرفة المتاحة والمنتجة حسب الثقافات هي التي تحدد لنا طبيعة المعرفة وقيمتها الاجتماعية وقدرة المجتمعات على الاستفادة منها وتوظيفها، فالمعرفة لها طابع ثقافي وتاريخي خاص. فلكل ثقافة وعصر إجاباتها الخاصة عن أسئلة مثل: ما هي المعرفة؟ وماذا يعني أن نعرف؟ "يلاحظ سميرنوف (Smirnov, 2001) أن هناك سمة أخرى لفهم المعرفة والإدراك وهي الارتباط الوثيق بنظرية دلالة المعنى: تعد المعرفة "معرفة المعاني"، التي تتكشف في الأشياء باعتبارها "مخفية" "المعرفة قوة"، كما يقول الشاعر المنسوب إلى فرانسيس بايكون، وأن فهمنا للمعرفة، وأفكارنا حول مفهوم المعرفة، وحتى مفاهيمنا اليومية عن المعرفة مشروطة بدور العلم في حياة المجتمع الحديث إلى حد كبير". (Sagikyzy, et al, 2020, p3)

ينظر إلى المعرفة اليوم بوصفها معرفة عملية أو مهارة قابلة للإنتاج وإعادة الإنتاج في سياق الابتكار والتطوير، "وفقًا لليهر (Lehrer, 2015)، يمكن تعريف المعرفة بأنها مهارة عملية، أو معرفة بالأشخاص والمواقف، أو وعي بالحقائق. أما سنير وأدولف (Stehr & Adolf) فيشيران إلى أن المعرفة هي نوع من الألفة أو الوعي أو الفهم. ويمكن اعتبارها إنجازًا إدراكيًا أو مشاركة معرفية مع الواقع، على غرار القيام باكتشاف، وغالبًا ما تنطوي على امتلاك المعرفة المكتسبة من خلال الخبرة". (Edinyang et al, 2024, p66)

إن معرفة الأشخاص أو المواقف أو الحقائق التي يتضمنها التعريف، تُعرّف عادةً بأنها اعتقاد حقيقي مبرر ومنفصل عن الرأي أو التخمين، وعليه لا وجود لمعرفة من دون وعي أو فهم أو إدراك في سياق محدد. يقول ستير: "إن المعرفة هي القدرة على العمل الاجتماعي، وإمكانية وضع شيء ما على قدميه" (Cited in Thomass, 2003, p31) لذلك، تعد المعرفة توليفة من الأفكار والقواعد والإجراءات والتجارب والخبرات في مجالات معينة. كما تعد بأنها تلك المعلومات المعالجة التي لها دلالات معينة أو مدركة عند عامل المعرفة أو الفاعلون الاجتماعيون وصناع القرار.

إن الحديث عن المعرفة في سياق مجتمع المعرفة يقودنا إلى تلك "المعرفة التي نعتبرها الآن معرفة تثبت أهميتها في العمل، وما نعنيه الآن بالمعرفة هو المعلومات الفعالة في العمل، والمعلومات التي تركز على النتائج، فلإنجاز أي شيء، يجب أن تكون هذه المعرفة متخصصة للغاية. إن التحول إلى المعرفة أعطى المعرفة القدرة على خلق مجتمع جديد، لكن هذا المجتمع يجب أن يُبنى على أساس أن المعرفة متخصصة وأهل المعرفة متخصصون، وهذا الأمر يمنحهم قوتهم". (Drucker, 1993, p42)

ومن الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار أن المعرفة لم تعد تنتج في دوائر أو أنظمة فرعية خاصة من المجتمع (على سبيل المثال، في الجامعات فقط أو حتى في العلوم بشكل عام) بل في كل جزء من المجتمع. ونتيجة لهذا فإن المعرفة والوصول إليها يشكلان أهمية حيوية للإنتاج وتشكيل بنيته ذاتها.

أخذت المعرفة اليوم أهمية ومكانة متصاعدة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وقد سلطت التقارير على مصطلح المعرفة ليشمل الأبعاد الثقافية والحضارية، ولا يقتصر على الأبعاد العلمية والتكنولوجية فحسب. في سياق مجتمع المعرفة نحن لا ندرس المعرفة لذاتها، بل نتطرق إليها في خضم القضايا التي تثيرها والقيمة التي تحملها في الوقت الحالي، "لم تصبح المعرفة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية فحسب، بل إنها تساهم أيضًا في التنمية البشرية وتمكين الأفراد، المعرفة هي مصدر القوة لأنها تخلق القدرة على العمل. إن المعرفة في الأساس هي مسألة تتعلق بالقدرة المعرفية على حل المشكلات، والمهارة، والتدريب، والتعلم، لذا فإن أغلب الأبحاث هي مزيج من توليد المعرفة الجديدة واستغلالها لاحقاً، فنادراً ما يكون الابتكار الجذري ممكناً دون معرفة مسبقة". (ITU-T, 2015, p11)

إن الإجابة عن أسئلة مثل من يملك المعرفة ومن لديه القدرة على الوصول إلى المعرفة تشكل الأساس للتسلسل الهرمي الاجتماعي، وتفسر التفاوت الاجتماعي، وتؤثر في الطريقة التي يتم بها ممارسة السلطة، "فالمعرفة قوة، وبما أن الحكمة تختلف من شخص لآخر، فإن ميزة استخدام المعرفة ستكون في أيدي من يمتلك الحكمة الفائقة، لا يسعنا إلا أن نقول إن أولئك الذي يسيطرون على المعرفة سيطرون أيضا على الحكمة". (Kumar, 2012, p5) الأمر الذي يعزز التفاوت الاجتماعي ويخلق الفجوات المعرفية على مستويات عدة.

المعرفة اليوم تحدد تقدم المجتمع من عدمه، وهي تعزز تنميته الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين جودة حياة أفراده، وقد "جاء في التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية لعام 2003 بعنوان نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية أن المعرفة هي حجر الأساس في التنمية الإنسانية، فهي أداة لتوسيع خيارات البشر ومهاراتهم وقدراتهم وفرصهم، والتغلب على الحرمان المادي وبناء مجتمعات مزدهرة". (أبو حمد ومحمد الخطيب، 2003، ص164)

بعد التعرّيج حول مفهوم المعلومات والمعرفة وبيان أهميتها وتعاضل مكانتها في الوقت الراهن، نتطرق الآن إلى جزئية مهمة تتمحور حول الفرق بين المعلومات والمعرفة.

هناك سؤال يتبادر إلى الذهن في سياق الحديث عن المعلومات والمعرفة، هل هناك فرق بين المعلومات والمعرفة أم لا؟ وفيما يتمثل إن وجد؟، في الإجابة عن هذا السؤال نستحضر الرأي الغالب والذي يتمحور حول وجود فروق كامنة بين المصطلحين:

يرى العديد من الباحثين أن المعلومات ليست المعرفة، حيث بين "بوناڤيتورا (Bonaventura) أن المعلومات ليست معرفة، وإنما هي الإمكانيات والاستعدادات التي تهيئ حصول المعرفة، بالمقابل يرى بودين (Bowden) أن المعرفة ذلك الشكل من المعلومات الذي يتسم بالتركيز والتجريد والتصنيف، والذي يتم شحنه بالمعاني والدلالات والقوة التحويلية". (نقلا عن هيل، 2004، ص ص41-42)

المعلومات كما أشرنا سابقا هي المادة الأساسية لتوليد المعرفة، المعلومات ليست مجرد بيانات خام بل هي أيضًا نتاج عملية تصبح من خلالها عبارة عن تشكيل أو تغليف لجعلها قابلة للإدارة والنقل والاستهلاك. في السياق ذاته أكد هيل أن "المعرفة هي الجمع بين المعلومات والمحاكمة العقلية (القدرة

على العمل والصنع والفهم والشرح)، وأن المعرفة تتطوي على ثراء تفنقر عليه المعلومات مهما بلغت ضخامتها، وقد عبر عنها من خلال المعادلة التالية: (هيل، 2004، ص42)

$$\text{المعرفة} = \text{المعلومات} + \text{المحاكمة العقلية}$$

"ووفقًا لـ أبوشينكو (Abushenko, 2003)، فإن المعرفة "مختارة، ومنظمة، ومكتسبة بطريقة محددة مسبقًا، ورسمية وفقًا لبعض قواعد المعلومات، ولها أهمية اجتماعية، ومعتزف بها كمعرفة من قبل بعض الأفراد الاجتماعيين والمجتمع ككل". (Sagikyzy, 2020, p2) على عكس المعلومات التي تعد في الغالب مشتتة، وعامة، وغير محددة.

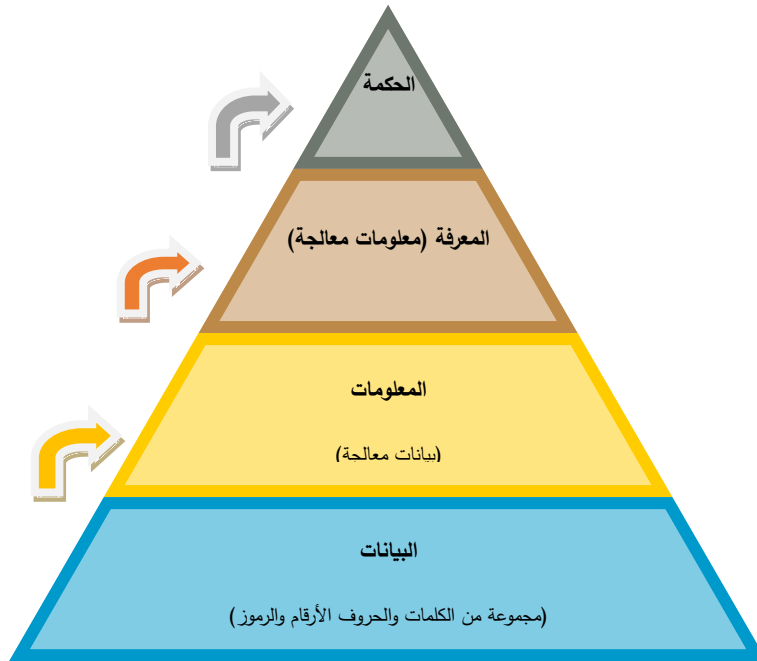
غير بعيد عن التحديدات السابقة الذكر، وضع ساجيكيزي وآخرون أن "المعرفة هي بالطبع أيضًا معلومات، لكن لا يمكن اختزالها في المعلومات، إذ يمكن اعتبار المعلومات أي بيانات ذات طابع تجريدي، أما المعرفة فهي تتحول من المعلومات إلى أحكام أو مفاهيم أو مبادئ مصاغة يمكن نقلها في عملية الاتصال، وبالتالي فإن مفهومي المعلومات والمعرفة ليسا متكافئين، ولا يمكن التعرف على المعلومات كمعرفة إلا بعد معالجتها من قبل شخص في سياق العمليات العقلية، ففي حين أن المعلومات "أداة لتوليد المعرفة، فهي ليست المعرفة ذاتها". (Sagikyzy, 2020, p3) وهذا يعني أن المعرفة تتضمن معلومات ولكنها أشمل وأعمق منها، فالمعرفة قائمة على تصنيف وتنظيم المعلومات وصناعة معنى منها في سياق محدد.

علاوة على هذا، أكد كل من ماصون وكولنان (Mason & Culnan) أن "المعرفة عبارة عن معلومات وثقت أو ثبت صحتها أو غلب على الظن صحتها، إذن، لفظتي المعلومات والمعرفة ليستا مترادفتين، فالمعرفة في جوهرها أمر شخصي، ومن عناصرها الأساسية الفهم، وهي تتكون وتزداد بالفكر وباكتساب المعلومات، وبإعمال العقل لتقييم نوعية المعلومات الجيدة واستخدامها". (نقلا عن هيل، 2004، ص47)

4. هرم المعرفة

لا يمكن الحديث عن البيانات والمعلومات والمعرفة من دون التطرق إلى ما يعرف بـ **هرم المعرفة (الهرم المعرفي)**:

- أسفل الهرم: البيانات بوصفها مادة خام.
- السلم الثاني: المعلومات بوصفها معالجة للبيانات.
- السلم الثالث: المعرفة بوصفها تحليل للمعلومات.
- أعلى الهرم: الخبرة/ الحكمة بوصفها القدرة على اتخاذ القرار/ الانجاز.



الشكل رقم (1) الهرم المعرفي

"يشير "هرم المعرفة" Knowledge Pyramid إلى تمثيل العلاقات الوظيفية بين البيانات والمعلومات والمعرفة والحكمة، عادةً ما يتم تعريف المعلومات من حيث البيانات، والمعرفة من حيث المعلومات، والحكمة من حيث المعرفة، ومن منظور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتم تعريف البيانات ببساطة على أنها سلسلة من المعطيات التي ليس لها معنى أو قيم بسبب الافتقار إلى السياقات والتفسير، يتم استنتاج المعلومات من البيانات ويتم تعريفها على أنها بيانات تتمتع بالمعنى والغرض". (ITU-T, 2015, p15)

إن الفروق بين البيانات والمعلومات والمعرفة المفضية إلى الحكمة، قائمة على القيمة المتصاعدة للمعلومات بوصفها عملية معالجة للبيانات، وللمعرفة بوصفها عملية معالجة وتصنيف وتنظيم وتحليل للمعلومات، لذلك تعد المعرفة مفهوم صعب يتم تعريفه عادةً بالإشارة إلى المعلومات، حيث يمكن للبشر التقاط المعرفة إذا تمت معالجة المعلومات أو تنظيمها أو تقييمها أو هيكلتها بمجموعات من الخبرات والبصيرة والقرارات المعرفية الذكية، بالمقابل تصبح المعرفة المنتجة عبر الخبرة العملية أو عبر العلوم النظرية (بوصفها المصادر الأساسية للمعرفة) حكمة، إذا مثلت وضمنت كخبرة فردية أو مؤسسية.

5. مصادر المعرفة

1.5. المعرفة الناتجة عن الخبرة: يتم الحصول على المعرفة من الخبرة المكتسبة، ذلك أن أحد جوانبها كما يقول هيل "فكرة" الممارسة هي الطريق إلى الاتقان"، كالمعرفة الناتجة عن الممارسات المتبعة في المهن على سبيل المثال، حيث تسمى بـ "سر المهنة" كضمانة لعدم إفشاء سرها للمنافسين، علاوة على ذلك، يمكن للشعر وفن التصوير ورسم اللوحات الزيتية بما يعرضونه من معلومات بأسلوب خيالي، أن يزيد قدرتنا على الفهم ويسهم بطريقة ما في تعزيز معرفتنا". (هيل، 2004، ص ص 49-53)

بالمقابل يعتقد كل من أدولف وستير أن المعرفة تكتسب من خلال الخبرة، حيث وضحا أن "المعرفة هي نوع من الألفة أو الوعي أو الفهم أو المعرفة، ويمكن اعتبارها إنجازاً إدراكياً أو مشاركة معرفية مع الواقع، على غرار القيام باكتشاف، وغالباً ما تتطوي على امتلاك المعرفة المكتسبة من خلال الخبرة".

(Edinyang, et al, 2024, p66)

2.5. المعرفة العلمية: "يعد البحث العلمي إحدى أهم وسائل ابتكار المعلومات الجديدة وإنتاج المعرفة، وهو ليس الوسيلة الوحيدة". (هيل، 2004، ص52) فالمعرفة نتاج العلم والبحث، والمعرفة العلمية تتسم بأنها قابلة للاختبار والتكرار، وموضوعية ومنهجية، فهي تعتمد على الأدلة والتجربة.

6. أنواع المعرفة

هناك أنواع متعددة من المعرفة مصنفة وفق معايير مختلفة، ولكننا سنكتفي في هذا المساق إلى الإشارة إلى نوعين أساسيين يرتبطان بنيويا بعلم الاجتماع التنظيمات وعلم اجتماع العمل في سياق مجتمع المعرفة، النوع الأول المعرفة الضمنية والصريحة، والنوع الثاني، المعرفة الفردية والجماعية، فالمعرفة قد تتضمن كخبرة، كما قد تتضمن كعلم، وقد تكون فردية أو جماعية (مؤسسية).

1.6. معرفة ضمنية وصريحة:

وفقا لهانون (Hannon, 2021) هناك نوعان أساسيان من المعرفة، هما المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة:

- معرفة ضمنية (Knowledge Tacit): هي المعرفة الشخصية المكتسبة من خلال الخبرة والتجربة. يصعب التعبير عنها أو تدوينها أو نقلها للآخرين بسهولة. هي أشبه بـ "معرفة كيف" وليست "معرفة ماذا"، يمكن للشخص تقييم ودمج الخبرات والمعلومات الجديدة باستخدام إطار عمل توفره المعرفة الضمنية أو الضمنية، وهي مزيج سائل من الخبرة المؤطرة والقيم والمعلومات السياقية والرؤى الخبيرة. تسمى المعلومات المقترنة بالسياق والحكم والتفسير والخبرة بالمعرفة الضمنية. يتم الحصول عليها من خلال التأمل في تجارب الفرد وكذلك تجارب الآخرين". (Edinyang et al, 2024, p66)

من خصائص هذا النوع من المعرفة أنها شخصية، مرتبطة بخبرات الفرد الخاصة، وغير منظمة، يصعب هيكلتها أو تصنيفها ونقلها، وبديهية: غالبا ما تكون غير واعية، ونستخدمها دون تفكير مسبق، حسب أدولف وستير "إنها ديناميكية ولا حدود لها وغير ملموسة. إنها فردية للغاية وصعبة التعريف، مما يجعل المشاركة والتواصل مع الآخرين أمرا صعبا. تتضمن المعرفة الضمنية الرؤى الذاتية والحدس، أما وفقًا

لآخرين فإن المعرفة الضمنية (TK) هي معرفة غير ملموسة وذاتية وبديهية يصعب وصفها وممارستها باستخدام الكلمات أو المخططات أو الأشكال أو الأرقام". (Edinyang et al, 2024, p66)

- معرفة صريحة (Knowledge Explicit): "هناك معرفة ضمنية (كما هو الحال مع المهارة العملية أو الخبرة) أو معرفة صريحة (كما هو الحال مع الفهم النظري لموضوع ما) إذا كان لدى الشخص معرفة كافية، فهو يفكر ويصدر حكمًا ويتخذ إجراءً بشأن موضوع ما". (ITU-T, 2015, p12)

المعرفة الصريحة هي المعرفة التي يمكن التعبير عنها بسهولة ونقلها للآخرين من خلال الكلمات أو الأرقام أو الرسوم البيانية أو غيرها من الوسائل، هي أشبه بمعرفة ماذا.

من خصائص هذا النوع من المعرفة أنها: موضوعية، يمكن مشاركتها وفهمها من قبل الآخرين، منظمة: يمكن هيكلتها وتصنيفها بسهولة، سهولة النقل: يمكن نقلها بسهولة من شخص لآخر من خلال الكتب والمقالات والمحاضرات وغيرها، وواعية: نكون على دراية بها ونستخدمها بشكل واعي، على هذا الأساس "يشير مصطلح المعرفة الصريحة (EK) إلى "المعرفة" أو "المعلومات" التي أضفي الطابع الرسمي عليها، من السهل جدًا تجميعها وحفظها واسترجاعها ونقلها عبر مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعاصرة (ICT)، يمكن التعبير عنها شفويًا (باستخدام لغة رسمية ونظامية) وتدوينها وتسجيلها، ويمكن التعبير عنها باستخدام الكلمات أو الأرقام أو الصيغ، وهي غير متحيزة ومنطقية". (Edinyang et al, 2024, p66)

"إن المعرفة الضمنية ضرورية في وضع الخطط والاستراتيجيات من خلال تحليل ما يجب القيام به، ومتى يحدث الفشل، أو عندما تكون قطعة من المعلومات مفقودة. إن العناصر المفاهيمية في بنية المعرفة هي المفتاح للحصول على "فهم أعمق"، وهي في هذه الحالة مثال نموذجي للمعرفة الضمنية الناتجة عن الخبرة والمعلومات والمعرفة والتعلم ومهارات البشر والمجتمعات البشرية، إن المعرفة تخلق الميزة التنافسية الأطول أمداً وهي عنصر أساسي في رأس المال البشري". (ITU-T, 2015, p25)

2.6. معرفة فردية وجماعية: على الرغم من أن المعرفة تفهم عادةً على أنها حالة فردية، إلا أنها يمكن أن تشير أيضًا إلى سمة من سمات مجموعة من الأشخاص، مثل المعرفة الجماعية أو المعرفة الاجتماعية أو المعرفة الجماعية". في السياق السوسولوجي، تعد المعرفة ظاهرة مزدوجة الأبعاد: فردية

وجماعية، فهي تتشكل وتستخدم على كلا المستويين، متأثرة بتفاعلات الأفراد ضمن الجماعات والعكس صحيح.

- **المعرفة الفردية:** تمثل المعرفة الفردية حصيلة خبرات وتجارب الفرد وتفاعلاته مع بيئته. فهي تتشكل من خلال عمليات الإدراك والتعلم والتأمل، وتخزن في ذاكرة الفرد، وتنعكس هذه المعرفة في مهاراته وقدراته ومعتقداته وقيمه، كالمعرفة التي يحوزها العامل في المنظمة، أو المعلم في المدرسة، والباحث في الجامعة، في حين تعد المعرفة الفردية حجر الأساس لتكوين المعرفة الجماعية.

- **المعرفة الجماعية:** تمثل المعرفة الجماعية مجموع المعارف والمعلومات والقيم والمعتقدات المشتركة بين أفراد جماعة معينة، فهي تتجاوز حدود المعرفة الفردية لتصبح ملكا للجماعة، ويتم تناقلها عبر الأجيال من خلال اللغة والرموز والطقوس والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية. تشكل المعرفة الجماعية هوية الجماعة وتحدد سلوك أفرادها وتفاعلاتهم، وتساهم في تماسك الجماعة واستمراريتها، فعلى سبيل المثال تشكل المعرفة التي يحوزها فريق عمل داخل منظمة ما معرفة جامعية توظف للوصول إلى هدف معين، قد يكون حل مشكلة ما، أو زيادة إنتاجية الشركة.

يقول عالم الاجتماع كارل مانهايم: "إن عصر نخبوية المعرفة في طريقه إلى الانزواء، حيث تنزع المعرفة اليوم إلى الجماعية، وبناء على هذه النزعة الجماعية، توشك تكنولوجيا المعلومات على أن تطيح بثنائية النخبة والعامة، ويرجع الفضل إلى شبكة الإنترنت، لأنها تتيح فرصا عديدة للمشاركة في إنتاج المعرفة ونشرها وتصنيفها من الشوائب". (نقلا عن علي، 2009، ص94)

هناك علاقة تفاعلية ديناميكية بين المعرفة الفردية والجماعية، فالمعرفة الجماعية تؤثر في تشكيل المعرفة الفردية من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والتعليم، وفي المقابل، يساهم الأفراد في تطوير المعرفة الجماعية من خلال إبداعاتهم وابتكاراتهم ومساهماتهم الفكرية، وتُمثل عملية التفاعل هذه آلية أساسية لتطور المجتمعات وتكيفها مع التغيرات.

يمكن إدراج أنواع أخرى للمعرفة كالمعرفة العامة التي ينتجها عامة الناس وفق طرق خارج دائرة العلوم المختلفة، والمعرفة العلمية التي تنتج وفق أطر علمية متعارف عليها عبر التجربة والملاحظة والتحقيق

العلمي في مراكز ومخابر البحث العلمي المختلفة، تنتج من لدن الباحثين والعلماء في مجالات العلوم الدقيقة والعلوم الانسانية والاجتماعية.

ومهما يكن، فإن ما يهم أساسا هو المعرفة التي توصف بأنها محرك التنمية في السياقات الراهنة، في هذا الصدد أشار بيتر دراكر، إلى "أن إنتاجية المعرفة تتطلب تطبيقا منهجيا منظما للمعرفة على المعرفة، ولكي نجعل المعرفة منتجة بشكل أكبر، فإن ذلك يتطلب أن تكون المعرفة عالية التركيز، مع استغلال الفرص بشكل منظم من أجل إحداث التغيير". (دراكر، 2001، ص ص 328-329) وعلى هذا الأساس، سنشير في آخر هذا المحور إلى خصائص المعرفة بوصفها معرفة منتجة وقابلة للتطبيق، بحيث تخدم سياق الحديث عن مجتمع المعرفة.

7. خصائص المعرفة

تتسم المعرفة بوصفها معرفة بمجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية:

1.7. المعرفة تراكمية: "يعد تراكم المعرفة (Knowledge accumulations) خطوة في التفكير الإبداعي حيث يتم جمع المعلومات وتحليلها من أجل التوصل إلى فكرة جديدة. تمتلك المجتمعات قدرًا هائلًا من المعرفة المتراكمة من خلال أنشطتها وخبراتها الخاصة، ولكل مجتمع أصوله المعرفية الخاصة". (ITU-T, 2015, p14) وعليه، تنتج المعرفة الإنسانية عبر خاصية التراكم والإبداع والتطوير، الأمر الذي يجعلها تراكمية وقابلة للتطوير المستمر كلما استدعت الحاجة إلى ذلك. إن تراكمية المعرفة تعني أنها تتطور وتنمو عبر الزمن، بناءً على ما اكتشف ووثق سابقًا. فكل جيل جديد من الباحثين والعلماء والمفكرين يبني على المعارف التي أنتجها من سبقوهم.

2.7. المعرفة متعددة التخصصات: إن تعدد التخصصات في المعرفة يعني أنها لا تقتصر على مجال واحد فقط، بل تتقاطع وتتشابك معارف من مختلف التخصصات لتكوين فهم أعمق وأشمل للظواهر والقضايا، فلم تعد النظرة المجزأة للتخصصات كافية لفهم تعقيدات العالم الحديث، وأصبح من الضروري دمج وجهات نظر متعددة، إن المعارف متكاملة، والتخصصات متعددة وكلها تعمل على إنتاج معرفة متعددة المجالات والمستويات، فمما لا شك فيه "أن إحدى السمات الرئيسة للمعرفة هي السعي إلى

تجميع وجهات نظر واسعة ومهارات وخبرات ومعارف من خلال تجاوز الحدود والتفكير عبر المدارس الأكاديمية التقليدية. ولا يتم تطبيق المعرفة متعددة التخصصات فقط من خلال التعليم والتدريب، بل وأيضاً من خلال البحث والتطوير". (ITU-T, 2015, p14)

3.7. المعرفة الاجتماعية: المعرفة نتاج للتفاعلات البشرية داخل المجتمع، وتتأثر بشكل كبير بالسياق الاجتماعي والثقافي الذي تنتج وتستخدم فيه، وهذا يعني أن المعرفة ليست مجرد تراكم حقائق موضوعية، بل هي متشكلة من خلال عمليات اجتماعية معقدة، كما أن المعرفة منفعة عامة غير قابلة للتنافس ولا يمكن استبعادها، "فمن أجل جمع المعلومات والمعرفة الكافية، فإن الفرد يبحث عن الوثائق ذات الصلة، ويناقش مع الزملاء، ويستمع إلى آراء الخبراء ويشاركهم تجاربهم حتى يتمكن من الحصول على رأي مقبول بشكل عام حول موضوع ما، في مجتمع المعرفة، يتم الاعتراف بالمعرفة باعتبارها أساسيات السياسة والاقتصاد والثقافة. ينتج الأفراد والمجتمعات والمنظمات نتائج كثيفة المعرفة". (ITU-T, 2015, p12)

4.7. المعرفة تشاركية: إن الطبيعة التشاركية للمعرفة تعني أنها تبنى وتطور وتنقل من خلال التفاعل والتعاون بين الأفراد والجماعات، فهي ليست حكرًا على فرد واحد، بل هي نتاج تجميع وتبادل الخبرات والمعلومات والأفكار، تتمتع بقابلية النقل والمشاركة الفردية والجماعية والمؤسسية، لا سيما مع تزايد الاستخدام المكثف لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات التي جعلت عملية مشاركة المعلومات والمعارف تتم بسهولة وبسرعة وصول أكبر، وبتكاليف أقل، حيث "تتشأ المعرفة في العقول البشرية وتنمو في الكمية عندما يشارك الأفراد في اكتسابها وتوزيعها. وبالتالي، تساهم المعلومات السابقة في تطوير المعرفة المتقدمة والمتطورة". (Edinyang et al, 2024, p60)

5.7. المعرفة منتجة ومتجددة: تكتسب المعرفة عبر الخبرة وعبر العلم، وهي بذلك لها قابلية التوليد، والتحويل، ولها قابلية لإعادة الإنتاج، فاستخدامها ومشاركتها بشكل مكثف لا يعني أنها قابلة للنفاذ مثل الموارد الطبيعية بل العكس من ذلك، هي متجددة باستمرار، وقابلة للاستخدام المتعدد، وبفضل تكنولوجيا المعلومات، تتحول البيانات الآن إلى معلومات والمعلومات إلى معرفة. يمكن للبشر اكتساب المعرفة إذا تمت معالجة المعلومات أو تنظيمها أو تقييمها أو هيكلتها بمجموعات من الخبرات والبصيرة والقرارات

المعرفية الذكية، حيث يتم وصف المعرفة أحيانًا على أنها توليف مصادر متعددة للمعلومات؛ وتنظيم ومعالجة لنقل الفهم والخبرة والتعلم المتراكم؛ وأخيرًا مزيج من المعلومات السياقية والقيم والخبرة والقواعد.

6.7. المعرفة قابلة للتطبيق: إن قابلية المعرفة للتطبيق تتجاوز مجرد امتلاك المعلومات النظرية لتشمل القدرة على تحويل هذه المعرفة إلى أدوات عملية تُستخدم للتأثير في الواقع الاجتماعي وتحقيق تغيير ملموس، فهي تستخدم لحل المشكلات، وتطوير الابتكارات، وتحسين الظروف المعيشية، وبناء مجتمعات أكثر ازدهارًا. قابلية المعرفة للتطبيق ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم "المعرفة العملية"، وهي عملية ديناميكية تتضمن تحويل المعرفة النظرية إلى أدوات عملية تُستخدم لتحقيق أهداف محددة في السياق الاجتماعي، عن طريق توظيف مزيج من المعلومات والمهارات والقدرات التي تمكن الفرد أو الجماعة من استخدام المعرفة بشكل فعال.

من الناحية السوسيولوجية، تعد قابلية المعرفة للتطبيق عاملاً أساسيًا في التطور الاجتماعي والتغيير. فالمجتمعات التي تشجع على تطبيق المعرفة وتوفر البيئة المناسبة لذلك، تكون أكثر قدرة على الابتكار والتكيف مع التغيرات، وبالتالي تحقيق التنمية. علاوة على ذلك، تسهم قابلية المعرفة للتطبيق في تمكين الأفراد والجماعات، وتعزيز مشاركتهم في بناء مجتمعاتهم، في هذا الصدد يرى بيتر دراكر أن "المعرفة لا تسمى معرفة إلا إذا كان لها طابع تطبيقي، أي إذا استخدمت في المجتمع أو الاقتصاد، أو في تطوير المعرفة ذاتها، في مسار تحول المجتمع إلى مجتمع معرفة". (نقلا عن نزار، 2021، ص102)

7.7. المعرفة قابلة للتخزين والاسترجاع: قابلية المعرفة للتخزين والاسترجاع تعني إمكانية حفظها واستعادتها عند الحاجة، هذه الخاصية أساسية لانتقال المعرفة وتطورها عبر الزمن، وتتم من خلال عدة آليات تتفاعل مع بعضها البعض، حيث تتم عملية تخزين المعرفة في ذاكرة الإنسان، أو عبر التدوين، ومع تطور التكنولوجيا، ظهرت وسائل أكثر فعالية لتخزين المعرفة، مثل الكتب والمجلات الإلكترونية والمواقع الإلكترونية وقواعد البيانات، علاوة على الوسائط الرقمية. تتيح لنا التكنولوجيا اليوم تخزين كميات هائلة من المعرفة في مساحات صغيرة، فأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الذكية والذاكرة السحابية تمكننا من حفظ المعلومات والبيانات والوسائط المتعددة بسهولة وسرعة.

بين عالم الاجتماع البريطاني الفن توفلر (Alvin Toffler) "أن الذاكرة الاجتماعية في المجتمعات ما قبل الصناعية كانت تعتمد على العقل (الذاكرة الشفوية)، أما في المجتمعات الصناعية، فكانت الذاكرة الاجتماعية تعتمد على الكتب والمجلات والصحف، وفي المجتمعات عالية التكنولوجيا اليوم تتمحور الذاكرة الاجتماعية في الكمبيوتر". (توفلر، 1990، ص ص 192-193) راهنا، يمكن القول إنها تتمحور في الذاكرة السحابية التي أنتجتها ثورة الإنترنت.

أما عملية الاسترجاع، فتتم هي أيضا عبر آليات مختلفة، كاستدعاء المعلومات من الذاكرة، أو من خلال الوصول إلى مصادر المعلومات، والتواصل مع الآخرين، وتبادل المعلومات والخبرات، فالتفاعل الاجتماعي يلعب دورا هاما في نقل المعرفة وتطويرها، كما نتيج لنا خدمات التخزين السحابي الوصول إلى معلوماتنا في أي وقت ومكان به تغطية بشبكة الإنترنت.

المحور الثاني: مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة

الغايات البيداغوجية المستهدفة:

في نهاية هذا المحور سيكون الطالب قادرا على:

- معرفة معاني مفهوم مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، والتمييز بينها، ومعرفة متى وكيف ظهرت، من وجهة نظر متعددة الحقول المعرفية.
- تذكر المفاهيم القريبة من مفهوم مجتمع المعرفة كالمجتمع بعد الصناعي، والمجتمع ما بعد الرأسمالي، ومجتمع الشبكات.
- فهم السياقات التاريخية والاقتصادية والتكنولوجية والتعليمية والسياسية التي تبلور وتشكل فيها مجتمع المعرفة في فضاءات جغرافية بعينها دون أخرى.

سنشير في العنصر الأول من المحور الثاني إلى مجموعة من المفاهيم المحورية المتمثلة في مفهوم مجتمع المعلومات، ثم مفهوم مجتمع المعرفة، فمفهوم اقتصاد المعرفة، ننطلق أولا في تحديد المقصود بمجتمع المعلومات لأنه أسبق في الظهور معرفيا ومفاهيميا، بناءً على دلالات المقولة التي ترى أن المعلومات أداة توليد المعرفة، ثم نخرج على مفهوم مجتمع المعرفة بشيء من التركيز والتفصيل، مع تحديد تاريخ ظهوره كمفهوم أكاديمي، قبل أن يصبح مشروعا سياسيا ومجتمعيا، ثم نتطرق لمفهوم اقتصاد المعرفة، بوصفه يمثل نمط الانتاج القائم في مجتمع المعرفة العالمي.

في الواقع، "تم تطوير مفهومي "مجتمع المعلومات" و"مجتمع المعرفة" بشكل أساسي من قبل أكاديميين من اليابان والولايات المتحدة وأوروبا، أما مفهوم "الاقتصاد القائم على المعرفة" فقد اقترح في وقت لاحق إلى حد ما من قبل منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي مصطلحات رؤيوية دمجت في الخطب العامة والكتابات الأكاديمية والصحف في العقود الماضية، لتعبر عن مستقبل تعتمد فيه التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل متزايد على المعرفة". (Hornidge, 2007, pp1-2)

ينظر مفهوم مجتمع المعلومات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عنصرا أساسيا في شكل جديد من أشكال التنمية المجتمعية والاقتصادية، في حين يؤكد مفهوم المعرفة على الدور المتزايد الذي تلعبه أنواع مختلفة من المعرفة في التنمية المجتمعية الشاملة، أما مصطلح الاقتصاد القائم على المعرفة، فيؤكد على الدور المتزايد الذي تلعبه المعرفة والمعلومات والبيانات في تحقيق النمو الاقتصادي.

تشير هورنيدج أنه "في حين طورت الأفكار المفاهيمية المؤدية إلى مفهومي "مجتمع المعرفة" و"مجتمع المعلومات"، بشكل رئيس في الستينيات إلى الثمانينات، فقد تشكل الأساس المفاهيمي للاقتصاد القائم على المعرفة بشكل رئيس في تسعينيات القرن العشرين". (Hornidge, 2007, p5) على هذا الأساس سنتناول المفاهيم الثلاثة حسب معيار زمني يراعي ترتيب ظهورها في النصف الثاني من القرن العشرين.

1. مفهوم مجتمع المعلومات Information Society:

تعد المعلومة في عصر المعلومات رأس مال (ثروة)، "وفقا لماتيلارت (Mattelart, 2003) فإن مصطلح "مجتمع المعلومات" تطور بسبب اختراع الآلات الذكية التي أنجزت أثناء الحرب العالمية الثانية، ومنذ الستينيات فصاعدا، ظهر كهدف أكاديمي وسياسي واقتصادي، إن الجمع بين الإيمان بالتكنولوجيا والعملية التكنولوجية، فضلا عن فكرة وجود ملاذ لكل المعرفة الإنسانية، شكل الأساس الأيديولوجي لظهور مصطلح مجتمع المعلومات". (Hornidge, 2007, p18)

يعود مصطلح "مجتمع المعلومات" إلى "عالم الاقتصاد الياباني تاداو أوميساو (Tadao Umesao)، الذي نشر في عام 1963 تشبيهه بين التطور والقطاعات الاقتصادية الثلاثة للمجتمع، وزعم أن القطاع الزراعي يمكن اعتباره مجرد كائن حي يهضم إنتاج السلع المادية، في حين اعتبر إنتاج السلع الفكرية مماثلاً للكائنات الحية التي تستخدم أنظمتها العصبية للتخطيط لأفعالها والتحكم في بيئتها". (Hornidge, 2007, p8) الأمر الذي يجعلنا مقبلين في تلك الفترة على تغيرات مجتمعية عميقة أظهرت مجتمعا جديدا يتشكل مغاير عن سابقه، لذلك هناك سياقات وتحولات أظهرت الحاجة إلى مفاهيم ومصطلحات جديدة تصف الحالة المجتمعية الجديدة والمعاني التي تحملها.

ظهر مفهوم مجتمع المعلومات نتيجة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة في المجتمعات الرأسمالية، وهي تغيرات تنزع نحو المعلومات والاتصالات أكثر من الصناعة، وقد كان يونجي ماسودا

(Yoneji Masuda 1980) رائد مجال الحوسبة في اليابان يقول: أن هناك تحولاً مجتمعياً يحدث "وأن تحول المجتمع هو نتيجة للابتكار الذي ركز على إنتاجية المعلومات وليس على إنتاجية المنتجات المادية. في مجتمع المعلومات، ستؤدي "ثورة المعلومات" الناتجة عن تطوير الكمبيوتر إلى توسيع القوة الإنتاجية للمعلومات بسرعة. وكان يعتقد أنه في مجتمع المعلومات، سيتحول الاقتصاد من اقتصاد تبادل منظم إلى اقتصاد تآزري، وأن روح مجتمع المعلومات هي أيضاً روح إحياء تحرير العقل البشري". (Phillips, et al, 2017, pp177-178)

في حين رسم مانويل كاستلز في "ثلاثيته" "عصر المعلومات" (كاستلز، 1996، 1997، 1998)، صورة "رأسمالية معلوماتية"، حيث وصف أولاً (1996) مجتمع المعلومات باعتباره ثورة في تكنولوجيا المعلومات، والاقتصاد المعلوماتي العالمي، والتعاون الشبكي، والتحول من هيكل العمل والمهنة وتطور ثقافة الافتراضية مع ذروتها النهائية في مجتمع الشبكات؛ في المجلد الأول، طور كاستلز مفهومه عن "مجتمع المعلومات". (Hornidge, 2007, p9)

إذاً، وبناء على ما ورد آنفاً، يمكن القول إن مجتمع المعلومات هو شكل من أشكال التطور المجتمعي الذي أنتجته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي انفجرت بعد ظهور الحاسوب منتصف القرن العشرين. مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يعتمد على المعلومات كمورد استثماري وسلعة استراتيجية، ومصدر دخل، ومجال للعمل، وأن المجتمع لا يصبح مجتمعاً معلوماتياً، إلا إذا كان لأفراد المجتمع القدرة في الوصول إلى التعليم، والقدرة في الوصول إلى المعلومة وتوظيفها في مجالات الحياة المختلفة، وقد ساهم الاعتماد المتزايد على تكنولوجيات المعلومات والتحسينات والاختراعات التي صاحبها في ظهور نسخة مطورة من مجتمع المعلومات، ألا وهو مجتمع المعرفة.

2. مفهوم مجتمع المعرفة Knowledge Society:

يرتبط مفهوم مجتمع المعلومات بفكرة "الابتكار التكنولوجي"، في حين يؤثر مفهوم مجتمع المعرفة في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية للتحولات، ويعكس بشكل أفضل تعقيد وديناميكية التغييرات. إن مفهوم مجتمع المعرفة جاء بصيغ ومصطلحات متعددة ومتقاربة من لدن علماء الاجتماع والاقتصاد والمعلوماتيين، تصف بنية وخصوصية التحولات المجتمعية القائمة لا سيما الاعتماد

المتزايد للتكنولوجيا في مجالات العمل والتعليم والحياة الخاصة، ففي هذا النوع من المجتمعات لم تعد المعلومة هي المورد الأساسي، بل المعرفة، أي بوصفها قيمة مضافة تنتج ويعاد إنتاجها في سياق عقلائي.

هناك تحديدات مختلفة لمفهوم مجتمع المعرفة، هناك من الباحثين يرون أن مجتمع المعرفة هو مجتمع المعلومات، وهناك من يرى أن مجتمع المعرفة هو صورة محسنة من مجتمع المعلومات، وما إلى ذلك، حيث "يلاحظ بعضهم أن مفاهيم "المجتمع ما بعد الصناعي" و"مجتمع المعلومات" و"مجتمع المعرفة" متقاربة جدًا ومترادفة تقريبًا، فقد اقترح الياباني كوياما مفهوم مجتمع المعلومات في أوائل السبعينيات، في حين قدم روبرت لين (Robert E. Lane) مفهوم مجتمع المعرفة في عام 1966، ووفقًا لـ نايسبيت (Naisbitt, 1982)، فإن "المجتمع ما بعد الصناعي هو مجتمع معلومات، في حين لا يرى ديلوكاروف (Delokarov) أي فرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة". (Sagikyzy et al, 2020, p2)

يعتقد غالبية الباحثين الآخرين أن مجتمع المعلومات يحل محل المجتمع الصناعي، وأن مجتمع المعرفة يحل محل مجتمع المعلومات. "على سبيل المثال، يزعم بيكمان (Bichman, 2012) أن المرحلة الحديثة من تطور مجتمع المعلومات ينبغي أن نفهمها باعتبارها مجتمع المعرفة، لذلك فبالرغم من التقارب بين مفهومي المعلومات والمعرفة، فإنهما غير متطابقين". (Sagikyzy et al, 2020, p2)

في الواقع، "بالرغم من أن مفهوم مجتمع المعرفة قد ظهر في أواخر الستينيات من القرن العشرين، إلا أنه لم يسطع إلا في أواخر التسعينيات، وهو يشير إلى دور المعرفة ومركزيتها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو يقوم على نشر المعرفة (عبر التعليم ووسائل الاعلام والوسائط التكنولوجية)، وإنتاجها (من خلال مراكز وهيئات البحث العلمي والمخابر العلمية)، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والحياة الخاصة". (توتو، 2021، ص ص154-157)

يشير بعض الباحثين إلى أن عالم الاجتماع الأمريكي روبرت لين هو أول من وُظف عن مجتمع المعرفة، "في عام 1966، استخدم مصطلح "مجتمع المعرفة" لأول مرة من قبل روبرت لين (وفقًا لإعادة البناء الاشتقاقي لستير 1994) في مقال جادل وطالب فيه بمزيد من المعرفة العقلانية، معدا المعرفة كخبرة عملية من أجل تحسين عمليات صنع القرار المجتمعي". (Krings, 2006, p10)

الأمر ذاته أكدته هورنيدج، حيث إذا أردنا أن نحدد مؤسس مفهوم مجتمع المعرفة، فيجب أن يكون عالم الاجتماع الأمريكي روبرت لين، ففي عام 1966، طور لين، استناداً إلى أعماله حول المجتمع الأمريكي، مفهوم المجتمع المعرفي، على افتراض أن المعرفة التي تشير بشكل أساسي إلى المعرفة العلمية والفلسفية والثقافية، تحل محل التنظيم الصناعي والإنتاج كمصدر رئيس للإنتاجية، وقد صرح لين بأنه تقريب أولي للتعريف.

على النقيض من ذلك، هناك من يرى أن مفهوم مجتمع المعرفة ظهر أول ما ظهر في كتب الأب الروحي للإدارة الأمريكية بيتر دراكر (مثل كتاب عصر الانقطاع وكتاب ما بعد الرأسمالية) وقد وضع كاربوف (Karpov) "أن مفهوم مجتمع المعرفة هو أحد النماذج المؤثرة في التنمية الاجتماعية الحديثة، وقد نشأ تطوره النظري من كتابات دراكر وماشلوب (Machlup) التي نشرت في الفترة من 1940 إلى 1960". (Karpov, 2016a, p3489)

يصف بيتر دراكر مجتمع المعرفة القادم بمجتمع المعرفة تارة ومجتمع ما بعد الرأسمالية تارة أخرى، وفي حديثه عن هذا الأخير قال: "إن المجتمع الجديد - وهو موجود بالفعل - هو مجتمع ما بعد الرأسمالية، ومن المؤكد أن هذا المجتمع، لن يكون "مجتمعاً مناهضاً للرأسمالية"، ولن يكون حتى "مجتمعاً غير رأسمالي"؛ المورد الاقتصادي الأساسي "وسائل الإنتاج" للاستخدام لم يعد المصطلح الذي يستخدمه الاقتصادي هو رأس المال، ولا الموارد الطبيعية ("أرض" الاقتصادي)، ولا "العمل"، إنها المعرفة وستكون كذلك". (Drucker, 1993, pp6-7)

هناك تفسيرات متعددة لعبارة مجتمع المعرفة، حيث يستخدم علماء الاجتماع أمثال دانييل بال (Bell, 1973) وألان ثورين، هذا المصطلح أولاً، لوصف وفحص التحول نحو ما يعرف بالمجتمع ما بعد الصناعي، ثانياً، يصف هذا المصطلح رؤية معيارية ينبغي للمجتمعات أو الشركات أن تسعى إلى تحقيقها وتجسيدها واقعياً، ثالثاً، لا يتعلق الأمر بفكرة بقدر ما يتعلق باستعارة تغطي مجموعة من الموضوعات التي تعبر عن ماهية وخصوصية المجتمع الجديد.

"لقد أطلق المحللون على المجتمع الذي نشأ من مهد مجتمعات ما بعد الصناعة والمعلوماتية، بطرق عديدة، اسم "المجتمع ما بعد الرأسمالي" لـ دراكر (1993) "مجتمع ما بعد النفط" (بارنيت)، و"مجتمع ما

بعد البرجوازية" (ليشتهايم)، و"مجتمع ما بعد الرأسمالية" (داهرنهورف)، و"مجتمع ما بعد الحداثة" (إتزيوني)، و"مجتمع ما بعد الحضارة" (بولدينج)، و"مجتمع ما بعد التاريخ" (سيدينبرج)، و"مجتمع ما بعد الاقتصاد" (كاهن)، وأطلق ألسنروم على هذا المجتمع اسم "مجتمع ما بعد البروتستانتية".
(Kornienko, 2015, p382)

علاوة على هذا، "يرى كثيرون المجتمع بعد مرحلة الصناعة من وجهة نظر متقاربة، يراه دانيال بال بـ "المجتمع ما بعد الصناعي"، أما بجيزنسكي بالمجتمع التكنولوجي، و"المجتمع عالي التصنيع" كما يراه الفن توفلر، و"مجتمع المعلومات" كما يراه ماسودا، و"مجتمع التيليماتيك" Telematic Society كما يراه جيمس مارتين (Martin. J) وتشارك هذه النماذج في أنها تعد التقدم العلمي والتقني المحور الأهم والمحدد لاتجاه تطور البشرية، والطابع التقني الغالب على عصرنا". (النقري، 2001، ص ص 81-82) مهما اختلفت المصطلحات والتوصيفات المستخدمة للتعبير عن بنية المجتمع الجديد، فإنها تدور في الدائرة ذاتها، وهي محورية المعرفة والتكنولوجيا في مسار الحياة في مجتمعات بعينها دون أخرى.

أما فيما يخص تعريف مجتمع المعرفة، فقد عرفت منظمة اليونسكو في سياق حديثها عن مجتمعات المعرفة الناشئة (Emerging Knowledge Societies) مجتمع المعرفة بأنه "ذلك المجتمع الذي يتغذى على تنوعه وتنوع القدرات، ولكل مجتمع أصوله المعرفية الخاصة، ولذلك فمن الضروري العمل على ربط أشكال المعرفة التي تمتلكها المجتمعات بالفعل والأشكال الجديدة لتطوير المعرفة واكتسابها ونشرها. تقوم فكرة مجتمع المعرفة على الاختراقات التكنولوجية، يشمل مفهوم مجتمعات المعرفة أبعادا اجتماعية وأخلاقية وسياسية أوسع بكثير". (Unesco, 2005, p17) وعليه، لا يعد المجتمع مجتمعا معرفيا إلا إن كان يسمح وتتيح لأفراده بالوصول إلى المعرفة وإنتاجها ونشرها بحيث تصبح قابلة للتداول، وتحويلها، أي تطبيقها وفق تنظيم محدد يتيح الوصول إلى الأهداف وتحقيقها.

من ناحية أخرى يعد "مجتمع المعرفة ذلك المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسات والمنظمات على تعزيز التنمية غير المقيدة للأفراد والمعلومات، فهو مجتمع برز فيه توليد المعرفة والمعلومات ومشاركتها واستخدامها كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي، وتتفوق أصول المعرفة (رأس المال الفكري) على قيمة الأرض وإنتاجية القوى العاملة ورأس المال باعتبارها مصادر الثروة في هذا المجتمع". (Edinyang)

(et al, 2024, p60) لذلك، تختلف أصول مجتمع المعرفة عن أصول المجتمع الصناعي، لأن الأول يتمثل في رأس المال الفكري، أما الثاني فيتمثل في رأس المال المالي والسلع (المنتجات).

بالمقابل عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 "مجتمع المعرفة بأنه مجتمع يقوم على نشر وإنتاج المعرفة، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي والاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، وكذلك في الحياة الخاصة حيث أصبحت المعرفة بشكل متزايد محركاً قوياً للتنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي". (Arab Knowledge report, 2011, p13)

في الأخير يمكن القول إن مجتمع المعرفة هو "مجتمع يقوم بتوليد/خلق (Knowledge Creation) ونشر/ مشاركة (Knowledge dissemination) وتوظيف/ استثمار (Knowledge utilization) المعرفة، تلك المعرفة الناتجة عن الثقافة والفنون والآداب والبحث العلمي والتطوير المستمر، أي تلك المعرفة التي خضعت للمعالجة والتفكير الابتكاري، فتنتج ويعاد إنتاجها بما يخدم المجتمع وأفراده، عن طريق فاعلين اجتماعيين ساهموا دراكر بـ "عمال المعرفة"، وما يميز هذا المجتمع أنه مجتمع ليس له حدود جغرافية.

3. مفهوم اقتصاد المعرفة Knowledge Economy

إن "اقتصاد المعرفة" و "مجتمع المعرفة" هما مفهومان يعكسان الأهمية المتزايدة للمعرفة في عالمنا المعاصر. إذا كنا نتحدث عن الاقتصاد، أو المجتمع ككل، فإن عنصر المعرفة أمر بالغ الأهمية، اقتصاد المعرفة هو جزء من مجتمع المعرفة وليس هو مجتمع المعرفة، مع ذلك لا يوصف المجتمع بأنه معرفي، إذا لم يكن نمط الإنتاج فيه قائم على اقتصاد المعرفة.

"إن الكثير من هذه الاختلافات بين مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة تنبع من الدلالات المختلفة لمصطلحي المجتمع والاقتصاد، فالمفهوم الأول يتحدث عن المجتمع، وعن الروابط التي تربط المجموعات والأفراد والمؤسسات معا في كيان واحد أكبر من مجموع الأجزاء، والاقتصاد فئة فرعية من المجتمع، وشرط أساسي محدود، وإذا ركزت على الاقتصاد، فإنك تميل إلى الابتعاد عن الجوانب المجتمعية للمعرفة، ومعناها، والتركيز على المخرجات". (Sorlin & Vessuri, 2007, p12)

حسب العديد من الباحثين، ظهر مصطلح اقتصاد المعرفة بعد ظهور المصطلحين السابقين، ففي حين طورت الأفكار المفاهيمية المؤدية إلى مفهومي مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات بشكل رئيس في الستينيات إلى الثمانينيات، فقد تشكل الأساس المفاهيمي لـ الاقتصاد القائم على المعرفة بشكل رئيس في التسعينات.

أكدت هورنيدج أن منبع ظهور اقتصاد المعرفة، لم يكن أكاديميا، بل استخدم لأول مرة من لدن مؤسسات غير أكاديمية، حيث وضحت أنه "بالمقارنة بمصطلحي مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات، فإن مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة طور بشكل أساسي من قبل المنظمات السياسية الدولية ومراكز الفكر، قبل أن ينتقل إلى السياسة الوطنية. في عام 1966، عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقتصاد المعرفة، من خلال التأكيد على أهمية المعرفة بوصفها محرك الإنتاجية والنمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى التركيز الجديد على دور المعلومات والتكنولوجيا والتعلم في الأداء الاقتصادي". (Hornidge, 2007, p19)

إن الاقتصادات القائمة على المعرفة تنمو في المجتمعات المتقدمة، "في عام 1962 تبنى الخبير الاقتصادي الأمريكي ماشلوب فكرة اقتصاد المعرفة الناشئ، وزعم أنه من الممكن إضافة قطاع اقتصادي رابع إلى القطاعات الثلاثة التقليدية المتمثلة في الزراعة والصناعة والخدمات، وأطلق على القطاع الرابع اسم صناعة المعرفة". (Hornidge, 2007, pp11-12) وفي ذات السياق، كان دراكر يجادل أن المعرفة أصبحت محرك الاقتصاد الحديث، لا سيما مع التحول التدريجي من اقتصاد السلع إلى اقتصاد المعرفة، لذلك يعد تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجسيدا لواقع اقتصادي جديد، أي أن الأمر الذي يوحى بتغير الاقتصاد الذي نعرفه وسيطر على المشهد لثلاث قرون كاملة.

جادل بيتر دراكر في حديثه عن الاقتصاد بعد الرأسمالي، أنه "من النظرة الأولى لا يبدو أن الاقتصاد قد تأثر كثيرا بالتحول تجاه الثورة المعرفية بوصفها موردا أساسيا، فقد بقي الاقتصاد رأسماليا أكثر منه ما بعد رأسمالي، ولكن المظاهر خداعة، فمدام الاقتصاد رأسمالياً، فسوف تسيطر عليه معلوماتية النظام الرأسمالي، وهو نظام عمل متمثل في الانتاج ونشر المعرفة والمعلومات". (دراكر، 2001، ص ص 314-313)

كما أكد في العديد من السياقات أن مجتمع ما بعد الرأسمالي هو مجتمع المعرفة، والبعد المادي لهذا المجتمع هو اقتصاد المعرفة، وأن وجود هذا النوع من الاقتصاد يعتمد على إنتاجية المعرفة، وهي "تتطلب تطبيقاً منهجياً منظماً للمعرفة على المعرفة، وأن الابتكار هو آلية الوصول إلى معرفة جديدة، وأن تطبيق المعرفة يعتمد على ثلاث أساليب أساسية هي: التحسين المستمر للعملية أو المنتج أو الخدمة، واستثمار المعرفة، والابتكار الأصيل، وأن تغيير الاقتصاد يستدعي تطبيق الأساليب الثلاثة في وقت واحد". (دراكر، 2001، ص ص 319-328)

علاوة على هذا، أشار في كتابه عصر الانقطاع (1969) أننا نواجه الآن عصراً من عدم الاستمرارية في الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا. وربما ننجح في جعله عصراً للنمو الاقتصادي العظيم أيضاً، ولكن الشيء الوحيد المؤكد حتى الآن، هو أن هذه الفترة سوف تشهد تغييراً في التكنولوجيا والسياسة الاقتصادية، وفي هياكل الصناعة والنظرية الاقتصادية، وفي المعرفة اللازمة للحكم والإدارة، وفي القضايا الاقتصادية.

وأضاف أن هناك قاعدة معرفية جديدة تكشف عن ماهيتها، قائلاً: "إن الصناعات الناشئة الجديدة تجسد واقعاً اقتصادياً جديداً، فقد أصبحت المعرفة المورد الاقتصادي المركزي، وحلت عملية اكتساب المعرفة بشكل منهجي، أي التعليم الرسمي، محل الخبرة التي كانت تكتسب تقليدياً من خلال التدريب، وأخيراً، تختلف هذه الصناعات الجديدة عن الصناعة "الحديثة" التقليدية في أنها سوف توظف في المقام الأول عمال المعرفة، وليس العمال اليدويين". (Drucker, 1969, p37) وعليه، فإن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد مختلف في بنيته ونمط اشتغاله وموارده وفاعليه، عن الاقتصاد الصناعي الذي سبقه، الأمر الذي يوحي بتغيير كبير في بنية المجتمع الجديد أحدثته التكنولوجيا وتطبيق المعرفة على المعرفة في سياق ابتكاري.

جادل دراكر مرة أخرى أن المعرفة وليس العلم أصبحت هي الأساس للاقتصاد الحديث، "فالمعرفة أصبحت في واقع الأمر الصناعة الأولية، الصناعة التي تزود الاقتصاد بالموارد الأساسي والمركزي للإنتاج، فبينما كان المزارع يشكل العمود الفقري لأي اقتصاد قبل قرنين من الزمان، أصبحت التكلفة الأساسية، والاستثمار الرئيس، والمنتج الرئيس للاقتصاد المتقدم، ومصدر دخل أكبر مجموعة من

الساكنة. إنّ المعرفة تشكل بشكل متزايد العامل الأساسي في القوة الاقتصادية الدولية لأي بلد".
(Drucker, 1969, p249)

مثلاً هو الحال مع مصطلح مجتمع المعرفة، عرف مصطلح اقتصاد المعرفة تسميات متعددة ومتقاربة تصف الاقتصاد الجديد الذي طفى إلى السطح، حيث "أشار توماس وآخرون أن هناك تسميات عديدة أطلقت على اقتصاد المعرفة والمعروف أيضاً بالاقتصاد القائم على المعرفة مثل: اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد الويب، الاقتصاد الشبكي، وكل هذه التسميات تشير إلى اقتصاد المعرفة". (نقلاً عن بدرين، 2021، ص ص 868-869)

أما فيما يخص تعريف اقتصاد المعرفة، فيعرف بأنه "نظام اقتصادي حيث تكون الوسيلة الأساسية لإنتاج السلع والخدمات هي المساعي المكثفة المعرفة التي تعزز التقدم التقني والعلمي، كما عرّف أيضاً بأنه نظام إنتاج واستهلاك قائم على رأس المال الفكري، تلعب الأصول غير الملموسة في سياق الشركات دوراً حاسماً في دعم النمو الاقتصادي الحديث في اقتصاد قائم على المعرفة". (Cited in Edinyang, 2024, p61) إذاً، هناك نوع من الانتقال من الاستثمار في رأس المال المالي إلى الاستثمار في رأس المال الفكري، ومن إنتاج السلع إلى إنتاج المعرفة.

إن اقتصاد اليوم لا يتعلق بالصناعة بل بالمعرفة بوصفها مورداً وسلعة في ذات الوقت، "فالعلوم الحديثة والدراسات الأكاديمية يتم تسويقها تجارياً، حيث تعمل براءات الاختراع وغيرها من أشكال الملكية الفكرية (رأس المال الفكري) على تحويل الابتكار القائم على البحث إلى سلعة في اقتصاد المعرفة -الذي يطلق عليه أحياناً اقتصاد الأفكار -، تعد شبكات الاتصالات القوية والعمالة المتعلمة والماهرة، والأطر المؤسسية التي تكافئ الابتكار، مكونات أساسية لاقتصاد المعرفة". (Edinyang, 2024, pp61-62)

في عام 2000، عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه "اقتصاد يكون فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيس للنمو وخلق الثروة وتشغيل العمالة في جميع الصناعات". (Hornidge, 2007, p20) وهذا الأمر ينطبق بالطبع على مجتمعات معينة وصلت لهذه المرحلة من الاستخدام المتعدد للمعرفة وتطبيقها كعملية وكجوهر، وليس كآلية جزئية أو مساعدة فحسب.

بناءً على ما سبق نستخلص أن مجتمع المعرفة هو شكل من أشكال تطور المجتمعات، مهما اختلفت التسميات والاستعارات الواصفة له، وأنه لا وجود مادي لمجتمع معرفة من دون اقتصاد المعرفة، أي اقتصاد الخدمات، وعليه، فالانتقال من مجتمع لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى، له شروطه وسياقاته التاريخية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية التي شكلت المجتمع الجديد، وأن هذا الانتقال ليس انتقالاً لحظياً، ولا يمس المجتمعات الإنسانية جميعها، بل مجتمعات معينة تتوفر فيها شروط التشكل وآليات البناء، وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

4. سياقات تشكل وتبلور مجتمع المعرفة

هناك سؤال يطرح ذاته بذاته، ما الذي يجعل مجتمعاً ما مجتمع معرفة؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل يحيلنا إلى معرفة الانتظامات الاجتماعية والاقتصادية والشروط التاريخية التي أنتجت ما يسمى اليوم بمجتمعات المعرفة، بناءً على هذا، سوف نشير إلى مجموعة من الشروط والسياقات التاريخية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي أنتجت وشكلت مجتمعات المعرفة في العديد من المجتمعات الغربية أولاً، ثم في بعض المجتمعات الآسيوية ثانياً. يرى نبيل علي أن "مجتمع المعرفة صنعته ثلاثية الآلات والآليات والمنتجات، الآلات ويعني بها العقول، (العقل الإنساني والعقل الآلي، والعقل الجمعي) أما الآليات فتعني وسائل التفكير المتمثلة في التفكير النقدي والتفكير الخلاق، في حين يقصد بالمنتجات حصاد المعرفة التي تنتجها العلوم الطبيعية والانسانية والصورية والفنون". (علي، 2009، ص58) وعليه، في خضم الحديث عن ظهور شكل جديد من المجتمعات، ألا وهو مجتمع المعرفة فلا بد من الإشارة إلى مختلف السياقات والشروط التي أنتجته.

هناك جدالات بين المفكرين والباحثين من مشارب معرفية متعددة، في تسمية هذا الشكل الجديد من المجتمعات، لهذا تطرح دائماً أسئلة من نوع "ما هو المجتمع الحديث؟ بالنسبة للبعض، إنه "مجتمع المعلومات"، وبالنسبة للبعض "مجتمع المعرفة"، وبالنسبة لآخرين فهو "مجتمع المخاطرة"، ويطلق عليه كاستلر ونايسبيت "مجتمع الشبكات"، ويطلق عليه بولر بـ "الرأسمالية المعرفية". يزعم سودركفست (Soderqvist) أن مجتمعاً جديداً قادم حقاً، لكن هذا مجتمع من النيتوقراطيين وليس الرأسماليين، بينما

يزعم دراكر أن مجتمعنا هو بالتأكيد "ما بعد الرأسمالية" لكن "سيتينا" تصف مجتمع المعرفة بأنه "ما بعد اجتماعي". (Cited in Sagikyzy et al, 2020, p6)

بينما يرى آخرون حداثة مجتمع المعرفة بالمقارنة بمجتمع المعلومات الذي يسبقه زمنيا، "وفقًا لـ راكيتوف (Rakitov) نسخة مجتمع المعرفة هي نسخة محسنة من مجتمع المعلومات". (Cited in Kornienko, 2015, p380)، في السياق ذاته أكدت منظمة اليونسكو خلال المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، "أن مفهوم مجتمعات المعرفة أكثر شمولًا وأكثر ملاءمة للتمكين من مفهوم التكنولوجيا والاتصال، الذي غالبا ما هيمن على المناقشات حول مجتمع المعلومات، وبعبارة أخرى، لا يكون لمجتمع المعلومات العالمي معنى إلا إذا شجع تنمية مجتمعات المعرفة، ووضع لنفسه هدف "التوجه نحو التنمية البشرية على أساس حقوق الإنسان". (Unesco, 2005, p27) ومن ذلك نستخلص أن مجتمع المعرفة هو النموذج الأكثر تطورا من مجتمع المعلومات، وأن هذا الأخير هو القاعدة الأولى التي يتأسس عليها مجتمع المعرفة المنشود.

أكد تقرير منظمة اليونسكو في مواضع مختلفة أن "مجتمعات المعرفة لا تقتصر على مجتمع المعلومات، إذ يجب ألا يطغى صعود مجتمع المعلومات العالمي الذي أنتجته ثورة التكنولوجيا الجديدة على حقيقة أنها وسيلة لتحقيق مجتمعات المعرفة الحقيقية. لن يتمكن نمو الشبكات وحدها من وضع الأساس لمجتمع المعرفة، فالمعلومات هي في كثير من الحالات سلعة، في حين أن المعرفة، على الرغم من بعض القيود (أسرار الدفاع، والملكية الفكرية، والأشكال التقليدية للمعرفة الباطنية، على سبيل المثال)، تنتمي إلى أي عقل معقول". (Unesco, 2005, p19)

إن مجتمع المعرفة إذاً، هو شكل تاريخي من أشكال المجتمع، ظهر في وقت معين، وفي ظل ظروف معينة، وينظر إليه في الغالب بأنه المجتمع الذي يحقق جودة الحياة والرفاه الاقتصادي، ويحل المشكلات الإنسانية، وهو مجتمع ربما لم نبلغه بعد بشكل كامل ولكننا نقترّب منه، بالمعنى ذاته الذي قد يقترّب فيه المرء تدريجيا من المثل الأعلى، أي بوصفه نسخة مثالية من التاريخ.

1.4. السياق التاريخي

وفقا لما جاء به العديد من علماء الاجتماع والاقتصاديين أمثال الإداري دراكر، والسوسيولوجيون ثورين، بال، توفلر، ستير، والاقتصادي الأمريكي روستو (Rostow)، والمستقبلي الأمريكي نايبييت، فإن تاريخ المجتمعات البشرية يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل أساسية كبرى، وهي على التوالي، المجتمع قبل الصناعي (الزراعي)، ثم المجتمع الصناعي، فالمجتمع ما بعد الصناعي، "المجتمع قبل الصناعي، يتميز بنمط إنتاج زراعي، أشكال التنظيم الاجتماعي فيه هي الكنيسة والجيش، أما الفئة أو الطبقة المهيمنة فهي رجال الدين والقطاعيون، أما المجتمع الصناعي، فيتمتع بنمط إنتاج صناعي تميزه أشكال تنظيم مغايرة تتمثل في الشركة أو الاتحاد، تهيمن فيه طبقة الرأسماليين، أما المجتمع ما بعد الصناعي، له نمط إنتاج قائم على الخدمات، شكل التنظيم المميز هو الجامعة، أما الفئة أو الطبقة المهيمنة فتتمثل في العلماء وعمال المعرفة (التكنوقراط)". (النقري، 2001، ص ص 91-92)

البوادر الأولى لظهور مجتمعات المعلومات، ثم مجتمع المعرفة، ظهرت في الغرب، وبالتحديد في الدول الصناعية، لأن شروط تشكل هذا الشكل الجديد من المجتمعات، لا تتوافر إلا في سياقات بعينها، إذ لم يكن من الممكن تصور المجتمعات خارج حدود العالم الغربي، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرز في مجال العلوم والتكنولوجيا خارج أوروبا، سواء قبل عصر النهضة في مناطق مثل الصين والهند على وجه الخصوص، أو بعدها. إن تاريخ فكرة مجتمع المعرفة، ناهيك عن مجتمع المعرفة العالمي، هو في الممارسة العملية تاريخ لا يمكن أن يحدث إلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية". (Sorlin & Vessuri, 2007, pp 4-5)

صرح الفن توفلر أن المجتمعات الغربية عرفت ثلاث موجات متتابعة، الموجة الأولى تتضمن المجتمع الزراعي، أما الموجة الثانية فتتمثل مرحلة التصنيع، أما الموجة الثالثة فتتمثل في المرحلة الجديدة، أي المجتمع عالي التصنيع، "بدأت الموجة الأولى عام 8000 قبل الميلاد حتى 1650-1750 بدأت الموجة الثانية، إلى عقد عام 1955 الذي بدأت فيه الموجة الثالثة". (توفلر، 1990، ص 24)

كان دانيال بال يرى أننا نشهد مجتمع ما بعد الصناعة كمرحلة تاريخية تعرفها المجتمعات الحديثة، حيث "كتب مؤلف فكرة المجتمع ما بعد الصناعي، الذي يحل محل المجتمع الصناعي، أن التكنولوجيا هي

أحد محاور مجتمع ما بعد الصناعة؛ والمحور الآخر هو المعرفة كمورد أساسي، حيث يزعم أن المعرفة والمعلومات تصبح موارد استراتيجية ووكيلاً لتحول مجتمع ما بعد الصناعة". وبالتالي، فإن مجتمع ما بعد الصناعة ليس سوى مرحلة واحدة من مراحل تطور المجتمع، وهذا التطور يتم تعزيزه من خلال المعرفة والمعلومات". (Cited in Sagikyzy, 2020, p2)

لذلك، ووفقاً لما ذهب إليه بال فإن الشرط التاريخي لوجود مجتمع معرفي أو الانتقال إليه، قائم على محورية المعرفة في المجتمع الجديد، بحيث تصبح هذه الأخيرة بوصفها مورداً استراتيجياً، وجوهرًا لمختلف العمليات والديناميات التي يعرفها الشكل الجديد من المجتمعات -الذي لم يعد صناعياً، بل أضحي ما بعد صناعي-، لأنه أزاح الصناعة عن مكانها وأحال مكانها المعرفة. في ذات السياق أشار ستير "أن الظهور التاريخي لمجتمعات المعرفة لا يحدث فجأة؛ إن التحولات الاجتماعية لا تمثل تطوراً ثورياً، بل إنها عملية تدريجية تتغير خلالها السمات المميزة للمجتمع وتظهر سمات جديدة، وحتى اليوم، فإن زوال المجتمعات عادة ما يكون تدريجياً كما كان في بدايتها، حتى ولو حدثت بعض التحولات الاجتماعية في قفزات مذهلة". (Stehr, 2003, p311)

خلص دراكر في حديثه عن التحول إلى مجتمع المعرفة إلى أن "الانتقال إلى مجتمع ما بعد الرأسمالية قد بدأ بعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، لقد كتبت لأول مرة عن "مجتمع الموظفين" حتى قبل عام 1950، وبعد عشر سنوات، حوالي عام 1960، قمت بصياغة مصطلح العمل المعرفي المورد الحقيقي والمسيطر، وعامل الإنتاج الحاسم تماماً لم يعد رأس المال، ولا الأرض، ولا العمل، إنها المعرفة، وبدلاً من الرأسماليين والبروليتاريين، فإن طبقات مجتمعات ما بعد الرأسمالية هي عمال المعرفة وعمال الخدمات". (Drucker, 1993, p5)

تجدر الإشارة هنا، إلى أن الحديث عن التحول نحو مجتمع المعرفة لا يعني أنه تخلي عن الصناعة، كما لا يعني أن التحول نحو الصناعة، قد تخلي فيه عن الزراعة، وإنما نحن هنا نتحدث عن السمة المميزة للمجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الإنساني.

استنادا إلى الأفكار الواردة آنفا، يمكن القول إنّ السياق التاريخي لظهور مجتمع المعرفة، يمكن تحديده في النصف الثاني من القرن العشرين، وتبلور بشكل أكبر في التسعينيات، ومن ناحية أخرى فإن ظهور هذا المجتمع لم يتم بداية إلا في العالم الغربي، الذي يمتلك شروط تأسيسه، -وهذا ما سنشير إليها في العناصر اللاحقة-.

2.4. السياق التكنولوجي

تكنولوجيا المعلومات هي التي ولدت ثورة المعرفة، وهذا بدوره خلق مجتمعات المعرفة، في عصر التكنولوجيا يتم تصنيف المجتمعات من خلال حجم حضور العلم والتكنولوجيا، ذلك بأن المعرفة والمعلومات أصبحت اليوم كموارد استراتيجية لتشكل مجتمع واقتصاد المعرفة.

إنّ التجديدات التكنولوجية المتزايدة التي أطلق عليها عالم الاجتماع والاقتصاد الأمريكي جوزيف شومبيتر بالتدمير الخلاق (Creative Destruction) ساهمت بشكل كبير في تغيير المشهد الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية، فظهرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالحاسب والكمبيوتر ومن بعده شبكة الإنترنت، ومن بعدها الميديا الاجتماعية ساهم بشكل كبير في تبلور مجتمعات المعرفة.

لقد أثر التغيير التكنولوجي في خلق المعرفة ونقلها، "إنّ حجم التغيير التكنولوجي، الذي أثر خلال العقود الأخيرة في وسائل خلق المعرفة ونقلها ومعالجتها، دفع عددا من الخبراء إلى الافتراض بأننا نقف على عتبة عصر جديد من المعرفة، انطلاقاً من الأنظمة المعرفية القائمة على التقليد الشفهي، والتعبير المكتوب ثم الكلمة المطبوعة، أدى ظهور الوسائط الرقمية إلى تعزيز توسع غير مسبوق في الشبكات، على محورين: المحور الأفقي لتسريع عمليات النقل، والمحور الرأسي للنقل وتكثيف الاتصالات".

(Unesco, 2005, p47)

شهد ظهور الكمبيوتر - الذي أصبح يعد رمزا للتطور التكنولوجي - في نهاية الأربعينيات ثورة كبيرة في مجالات عدة، كمالعمل والتعليم، كان المستقبلي الياباني ماسودا يرى أن "الحاسوب سيكون في صميم مجتمع المعلومات، وتتمثل وظيفته الاقتصادية الأساسية في زيادة العمل الذهني واستبداله". (بارني، 2015، ص15)

بينما كان عالم الاجتماع كارل مانهايم (1940)، يرى "أن أجهزة الكمبيوتر إما أن تكون وسيلة للحصول على المعرفة أو أن تكون في حد ذاتها حاملة مثالية للمعرفة، ومن الناحية الاجتماعية، فإنها تظهر في علاقات تظهر على التوالي أنماطاً وظيفية وموضوعية للعقلانية". (Cited in Fuller, 1998, 184)

أشار دراكر أنه "في الفترة ما بين 1850-1870 تحول مركز الثقل الاقتصادي من صناعات الثورة الصناعية: الفحم والبخار والمنسوجات، وأدوات الآلات، إلى صناعات جديدة ومختلفة: الصلب والكهرباء، والمواد الكيميائية العضوية، ومحرك الاحتراق الداخلي، والآن بعد مرور مائة عام، أصبحنا في المراحل الأولى من تحول مماثل وجذري بالقدر ذاته إلى صناعات لا تستند إلى تكنولوجيات جديدة ومختلفة، بل تستند أيضاً إلى علوم مختلفة، ومنطق مختلف، وإدراك مختلف". (Drucker, 1969, p10)

في السياق ذاته بين توفلر أن "المجتمع الصناعي قام على مبادئ الكتروميكانيكية، بينما في المجتمع الجديد (الموجة الثالثة) ظهرت مجموعة من الصناعات الجديدة التي تخطت الأساس الالكتروميكانيكي، واعتمدت على التقدم التقني المتسارع للفروع العلمية كالإلكترونيات الكمية والبيولوجيا الجزيئية، ومن هذه العلوم نشأت الصناعات الجديدة كالكمبيوتر ومعالجة المعلومات، والفضاء الجوي، والبتروكيمياويات المعقدة، ووسائل الاتصال المتقدمة". (توفلر، 1990، ص ص 152-153)

هذا التحول المتزايد نحو المعرفة وتوظيف التكنولوجيا أفرز افتراض غير معلن بأن "المعرفة" لا بد وأن تكون مهيمنة، تماماً كما هيمنت الزراعة والصناعة على المجتمعات السابقة، "لقد استند مجتمع المعرفة إلى ثورات متعددة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما صاحبها من ثورات في الفكر والقيم والثقافة، وكذلك في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية، وأصبحت المعرفة أساس الإنتاج والمحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى إنتاج مكثف للمعرفة بقيمة فائضة تنشأ عن العلم والمعرفة والإبداع في عملية الإنتاج والتصميم". (Arab knowledge report, 2011, p15)

تطورت التكنولوجيا التي شكلت المجتمع الجديد عما كانت عليه في ظل المجتمع الصناعي، الذي اهتم أدوات الإنتاج أكثر من شيء آخر، أما في المجتمع ما بعد الصناعي فقد ظهرت تكنولوجيات جديدة، حيث أوضحت "هناك ثلاث تكنولوجيات محورية تغطي على المشهد الحيوتكنولوجي في مجتمع المعرفة هي: التكنولوجيا البيولوجية (الهندسة الوراثية، توفير الغذاء والدواء الجيني) والتكنولوجيا النانوية (المصادر

البديلة للطاقة، وتطوير الروبوتات الفيروسية التي تنقل الدواء الجيني على الأنسجة والخلايا البشرية) وتكنولوجيا المعلومات (تواصل أيسر وأسرع وأقل تكلفة)". (علي، 2009، ص ص 18-19)

عرفت المجتمعات عبر مراحل تطورها أشكالاً مختلفة من الآلات، في المجتمع الزراعي كانت هناك الآلات البسيطة، ثم في بدايات الثورة الصناعية ظهرت الآلات البخارية، ثم الآلات الميكانيكية، ثم مع نهاية مرحلة التصنيع وبداية مرحلة ما بعد التصنيع، ظهرت الآلات الإلكترونية، والآن نحن نشهد ظهور الآلات الإلكترونية الذكية. الأمر الذي جعل التجديدات والتحديثات التكنولوجية المستمرة مساهم مباشر في تشكيل مجتمع قائم على المعرفة، ولعل البعد الاقتصادي هو المستفيد الأكبر، لأنه قائم على تحويل وتطبيق المعرفة في عمليات اقتصادية أنتجت اقتصاداً معرفياً، أزاح الاقتصاد الصناعي الذي سيطر على المشهد طوال قرنين من الزمن.

3.4. السياق الاقتصادي

يتفق العديد من المفكرين والباحثين أمثال دراكر وبال وألان ثوران وكاستلز أن الاقتصاد الرأسمالي يعرف تحولات كبيرة منذ ستينيات القرن العشرين، وهو اقتصاد يتحول من اقتصاد الصناعة إلى اقتصاد الخدمات، ومن صناعة المنتجات والسلع المادية إلى صناعة المعرفة وتكنولوجيا المعرفة، الأمر الذي يوحي بتشكيل إيكولوجية مغايرة خاصة باقتصاد يسمى اقتصاد المعرفة.

لا وجود لمجتمع المعرفة من دون اقتصاد قائم على المعرفة، "فعندما يكون محرك اقتصاد أي دولة قائماً عليها، فإننا نمتلك مجتمع المعرفة، إذ تغير معنى خلق الثروة، حيث كانت الثروة في السابق مرتبطة بالموارد والعمليات الصناعية، أصبحت الآن نتيجة للمعارف المتجددة باستمرار، واللازمة لابتكار وتصميم وإنتاج وتسويق المنتجات والخدمات. يعتمد مجتمع المعرفة على توظيف العلوم والتكنولوجيا، وعلى قدرة مواطنيه على التعامل مع التكنولوجيا في حياتهم اليومية". (Aikenhead et al, 2011, p5)

بدأ اقتصاد جديد يلوح في الأفق بعد ستينيات القرن الماضي، وما كان لمجتمع المعرفة أن يكون لو لا تحول الاقتصاد التدريجي، من اقتصاد الصناعة إلى اقتصاد الخدمات. "إن تاريخ فكرة مجتمع المعرفة، ناهيك عن مجتمع المعرفة العالمي، هو في الممارسة العملية تاريخ لا يمكن أن يحدث إلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في ستينيات القرن العشرين، اقترح بيبتر دراكر أن المعرفة أصبحت بالفعل

المحرك الأساسي للمجتمعات الحديثة؛ لقد كنا نتحرك "من اقتصاد السلع [إلى] ... اقتصاد المعرفة".

(Sorlin & Vessuri, 2007, p5)

غير بعيد عن هذا الطرح، أشار توفلر أن "الموجة الأولى (مرحلة الزراعة) كان فيها الاقتصاد قائم على الإنتاج للاستغلال، أما في الموجة الثانية (مرحلة التصنيع) كان فيها الاقتصاد قائماً على الإنتاج للتبادل، كان الإنتاج للاستغلال في الموجة الثانية نادر جداً، كما كان الإنتاج للتبادل نادر جداً في الموجة الأولى، بينما في الموجة الثالثة (المرحلة ما بعد الصناعية) الاقتصاد فيها أصبح قائماً على الإنتاج التبادلي والاستغلال الذاتي". (توفلر، 1990، ص291)

لم يكن هذا الانتقال نحو نمط جديد من الاقتصاد لحظياً، بل هو نتاج مجموعة من التغيرات والتحسينات في التكنولوجيا والبنى التحتية التكنولوجية وتزايد الاعتماد عليها، وظهور فاعلين جدد يقودون هذه المرحلة، لذلك كان "اقتصاد المعرفة يعد كمرحلة معينة من التطور الرأسمالي تعتمد على المعرفة، خلفاً لمرحلة تتميز بتراكم رأس المال المادي، ويؤكد اقتصاد المعرفة على التكامل التنظيمي والتكنولوجي بين الإمكانيات الموسعة لتدوين المعلومات التي توفرها التكنولوجيات الجديدة، وتخزينها ونقلها، و"رأس المال البشري" للعمال الذين يحتمل أن يستخدموا هذه التكنولوجيات". (Unesco, 2005, p46)

كان الفاعلون الجدد يقودون عمليات مغايرة في طبيعتها وبنيتها ترتبط بالأتمتة والرقمنة، وبذلك أصبح اكتشاف المعرفة ووفرة المعلومات والتقنيات المفتوحة والاستثمارات الأكبر في العلوم والبحث والتعليم، هي السمات المميزة لعصر ما بعد الصناعة المعروف باسم اقتصاد المعرفة، وقد وسع هذا الاقتصاد الجديد نطاقه، ورفع القيمة بناءً على السلع غير الملموسة في شكل رأس المال الفكري والملكية الفكرية، في حين كان الاقتصاد الصناعي يعتمد في المقام الأول على الأصول الملموسة في شكل سلع وآلات ومصانع ومباني وخطوط تجميع.

لم يعد الاقتصاد اليوم يقاس بضخامة الإنتاج الصناعي ولا بعدد المصانع، ولا حتى بقوة الطبقة العاملة كما هو الحال في الاقتصاد الصناعي، وإنما يقاس بمؤشرات أخرى، "كمؤشر المعرفة (KSI) وهو مؤشر يقيس قدرة الدول على إنتاج ونشر المعرفة، من خلال ثلاث متغيرات فرعية هي الابتكار، التعليم والبنى

التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤشر الاقتصاد المعرفي (KEI) وهو مؤشر تراكمي، يتكون من مؤشر المعرفة ومتغير نظام الحوافز الاقتصادية". (بدرين، 2021، ص870)

ماذا تنتج شركات مثل ميثا فيرس ومنصة X وأمازون وعلي إكسبرس، وعلي بابا، وتليغرام، الخ..، ذلك أنها شركات لا تزرع أرضاً، ولا تصنع شيئاً، فهي تقدم خدمات متعددة وليس منتجات، علاوة على هذا، في اقتصاد المعرفة استبدلت الطبقة العاملة أو العمال الصناعيين (ذوي الياقات الزرقاء) بعمال المعرفة (ذوي الياقات البيضاء) بوصفهم يملكون رأس مال فكري.

على النقيض من ذلك، جادل كل من "ستيف كوهن وجون زيسمان في كتابهما مسائل التصنيع أن لا وجود لشيء يدعى الاقتصاد ما بعد الصناعي، وأن هذه التسمية تشير إلى أيديولوجيا لا إلى واقع اقتصادي، فعلى الرغم من التحول الكبير في الثقافة التقنية إلا أن التحول من الممارسة الصناعية نحو الخدمات كان مبالغاً فيه، لذلك وفقاً لهؤلاء لم يكن هناك تحول من الصناعة إلى الخدمات أو المعرفة، بل كان انتقالاً من صنف من المجتمعات الصناعية إلى صنف آخر". (نقلاً عن بارني، 2015، ص14) وهذا يعكس حجم الجدل حول ماهية ودرجة التحولات التي حدثت نتيجة تزايد حضور المعرفة والتقنية في صلب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وقتئذ.

بناءً على ما سبق، نستخلص أن وجود مجتمعات المعرفة اقترن بوجود اقتصاد يعتمد على المعرفة كجوهر، ويستعين بفاعلين اجتماعيين يتمتعون برأس مال فكري يمكنهم من إنتاج المعرفة، ونشرها، وتطبيقها على المعرفة، باستخدام التكنولوجيا التي ساهمت في تزايد الاعتماد على المعرفة وغربلتها وتوظيفها، بغرض إنتاج قيمة مضافة، علاوة على ذلك، أفرزت لنا البنى الاقتصادية المغايرة، ممارسات وعلاقات اقتصادية جديدة، وسلع جديدة وأنماط استهلاك جديدة، وأسواق جديدة، وحول المجتمع من مجتمع قائم على اقتصاد الندرة إلى مجتمع قائم على اقتصاد الوفرة (المعرفة بوصفها طاقة متجددة، ومورد غير قابل للنفاذ).

4.4. السياق التعليمي

لم يكن التغير في الأبعاد التكنولوجية والاقتصادية في سياق المجتمع الجديد، لو لا دخول فاعل جديد للمشهد المعاصر، ألا وهو الجامعة بوصفها مؤسسة ريادية في مجتمعات المعرفة، ولعل تحول التعليم من تعليم الأقلية إلى التعليم الجماهيري كان له أثرا كبيرا في الأفراد والعمل والمؤسسات.

الثورة الرقمية التي نشهدها اليوم هي ثورة ثقافية، السياقات التي شكلت مجتمع المعرفة لم تكن ذات بعد تاريخي وتكنولوجي واقتصادي فحسب، ففي حقبة ما بعد الح ع 2 "بدأ عنصر آخر في الظهور، وهو تعميم التعليم، فقد بدأ نمو التعليم العالي الجماهيري على نطاق واسع، وهو أمر لم تتم ملاحظته وتحليله إلا في أوائل سبعينيات القرن العشرين في أمريكا الشمالية، ثم في أوروبا وغيرها، إذ لم يكن من الممكن تصور مجتمع المعرفة إلا باعتباره مجتمعا يتمتع فيه أغلب الساكنة، ببعض التعليم الأساسي، وحيث يتمتع الكثير منهم بدرجات علمية متقدمة، وهذا الفضل يعود إلى عالم الاجتماع مارتن ترو (Martin) Trow عبر مقالاته المؤثرة حول التعليم العالي الجماهيري". (Sorlin & Vessuri, 2007, p6)

ساهم التعليم العالي الجماهيري في التأسيس لما أسماه دراكر ب القاعدة المعرفية الجديدة THE NEW KNOWLEDGE BASE التي شكلت الصناعات الجديدة، حيث كان يرى "أن الصناعات الناشئة الجديدة تجسد واقعا اقتصاديا جديدا، فقد أصبحت المعرفة المورد الاقتصادي المركزي، وحلت عملية اكتساب المعرفة بشكل منهجي، أي التعليم الرسمي المنظم، محل الخبرة، التي كانت تكتسب تقليديا من خلال التدريب كأساس للقدرة الإنتاجية والأداء، وأن هذه الصناعات الجديدة تختلف عن الصناعة التقليدية في أنها سوف توظف في المقام الأول عمال المعرفة، وليس العمال اليدويين، وأن المهارة تقوم على المعرفة، وليس على الخبرة المكتسبة من التدريب اليدوي". (Drucker, 1969, p73)

وعليه، فإن توسيع نطاق الوصول إلى التعليم في القرن العشرين، وما صاحبه من تحولات في أنظمة التعليم كإصلاح المناهج وظهور التعلم مدى الحياة، حيث أدى هذا الوصول الأوسع للتعليم، إلى وجود مجموعة أكبر من الأفراد الذين يمتلكون المهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة في اقتصاد قائم على المعرفة، علاوة على هذا، ركزت على مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد الخريجين ذوي الخبرة في هذه المجالات، مما دفع الابتكار والتقدم التكنولوجي،

كما ساهمت هذه التحولات في زيادة التركيز على البحث والتطوير لتوليد معارف جديدة، وتبادل المعرفة، وبذلك أرسى التعليم الأرضية المناسبة لمجتمع تكون فيه المعرفة هي المحرك الرئيس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

5.4. السياق السياسي

لعب السياق السياسي دورًا هامًا في ظهور مجتمعات المعرفة، مؤثرًا على كل من اتجاه ووتيرة تطورها، "إذا كانت المعرفة جانبًا مميزًا للمجتمعات المعاصرة، فيجب أن نتوقع أيضًا أن تصبح المعرفة مفهومًا متزايدًا من الناحية السياسية، والمفهوم الذي تحاول فيه مجموعة من المصالح الاجتماعية تقديم مطالبها من خلاله، ولم يعد كافيًا أن نترك هذه القضايا للمجتمع الأكاديمي، فقد أصبحت هذا القضايا أكثر أهمية بالنسبة لمجموعات أكبر". (Sorlin & Vessuri, 2007, pp1-2)

ساهم السياق السياسي في جوانب محددة ترتبط بالسياسات النيوليبرالية، ففي ثمانينيات القرن الماضي، عززت السياسات النيوليبرالية تحرير السوق، وإلغاء القيود، حيث شجعت هذه السياسات نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتسويق المعرفة، الأمر الذي سرّع من وتيرة التغيير التكنولوجي وانتشار الصناعات القائمة على المعرفة، فضلًا عن الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، حيث هدف التركيز على تنمية رأس المال البشري إلى تزويد الأفراد بالمهارات والمعرفة اللازمة للازدهار في اقتصاد المعرفة.

علاوة على ما سبق، لعبت الحكومات دورًا رئيسًا في تعزيز تطوير واعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وشمل ذلك تمويل البحث والتطوير، وإنشاء أطر تنظيمية، والاستثمار في البنى التحتية. وهذا انعكس إيجابًا في تسهيل عمليات إنشاء المعرفة ونشرها وتطبيقها، إلى جانب بناء أطر قانونية وتنظيمية تتضمن حقوق الملكية الفكرية، كان الهدف من تعزيز أنظمة حقوق الملكية الفكرية، بغرض تحفيز الابتكار وإنشاء المعرفة من خلال توفير الحماية القانونية للملكية الفكرية. أخيرًا اهتمت الحكومات بشكل متزايد بالمعرفة والابتكار كمحركات رئيسة لدفع النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، وقد صاحب ذلك بناء سياسات تهدف إلى تعزيز أنظمة الابتكار البيئية، ودعم البحث والتطوير.

في تحديده لخصائص مجتمع ما بعد الصناعي مقارنة بالمجتمع الصناعي، أكد نايسيبت أن هناك مجموعة من التحولات السياسية قد ساهمت في تشكل المجتمع الجديد، وهي "الانتقال من الاقتصاد

القومي/ الوطني إلى الاقتصاد العالمي/الدولي، ومن المركزية إلى اللامركزية في السياسة والاقتصاد، ومن الديمقراطية التمثيلية إلى ديمقراطية تشاركية". (النقري، 2001، ص ص 99-100) لهذا كان مجتمع المعرفة مفتحا على التغيير، وسلط الضوء على المكاسب الديمقراطية للمجتمع، وتخلّى عن فكرة القومية وتحول إلى العالمية، ولذلك، أصبحت المجتمعات توصف راهنا بمجتمع المعرفة العالمي.

في مجتمع المعرفة الذي تحولت فيه الديمقراطية من ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية تشاركية كان توفّر يتساءل عن أي نمط قيادة هو الأصلح لقيادة المرحلة الجديدة، كان يقول: "إن القوة لا تكمن في تمسك القائد بقراره الذي لا رجعة فيه، بل في القدرة على إصغائه للآخرين، وقد يكون على قادة المستقبل التعامل مع مجتمع لا مركزي يتسم بالتعاون والاسهام في جهود الكل". (توفّر، 1990، ص 444)

يجري الحديث راهنا عن مجتمع ما بعد المعلومات أو المجتمع الرقمي، وهو شكل مستحدث من مجتمع المعرفة يتمحور حول الذكاء الاصطناعي، (AI) أنترنت الأشياء، (Internet of Things) البلوك تشين، (Block Chains) العملات الافتراضية، (Virtuals Currencies) الطابعات ثلاثية الأبعاد، (3D Printer) البيانات الضخمة، (Big Data) التطبيقات الذكية، وما إلى ذلك، ونحن مقبلين نحو مجتمع الذكاء الاصطناعي أين يصبح هذا الأخير قطعة من حياة الإنسانية اليومية، وتصبح مختلف العمليات الاجتماعية متمحورة حوله.

ختاما يمكن القول، إن السياقات المختلفة التي أنتجت مجتمعات المعرفة وفق شروط محددة، هي نتاج عوامل ومحددات لم تكن تتوافر إلا في سياق زمني ومكاني محدد وهو السياق الغربي، بعد الحرب العالمية الثانية، وأن هذا المجتمع ما هو إلا مرحلة تاريخية من تطور المجتمعات الإنسانية، فإذا اعتمدنا على النموذج الذي يقسم المجتمعات إلى مجتمعات ما قبل صناعية وصناعية وما بعد صناعية، فإن هذه المرحلة تختلف عن المراحل السابقة في نمط الإنتاج (القائم على المعرفة) والفاعلين أو القوى الاجتماعية التي تهيمن على هذه المرحلة، والمشكلة من عمال المعرفة والتكنوقراط بدل الطبقة العاملة والطبقة البورجوازية في المجتمع الصناعي، وعلى الجامعة بوصفها مؤسسة ريادية بعدما كان المصنع أو الحقل هو الفضاء الخصب للإنتاج.

المحور الثالث: مقومات وخصائص مجتمع المعرفة

الغايات البيداغوجية المستهدفة:

في نهاية هذا المحور سيكون الطالب قادرا على:

- تحديد ركائز مجتمع المعرفة في العالم الغربي، أين أصبحت المعرفة والتكنولوجيا التي تنتجها هي محور العمليات المجتمعية المختلفة.
- فهم خصائص مجتمع المعرفة والتميز بينه وبين ومجتمع المعلومات، وإدراك الفروق بين خصائص المجتمع الصناعي وخصائص مجتمع المعرفة.

1. مقومات مجتمع المعرفة

يرتكز مجتمع المعرفة على مجموعة من الركائز، حيث يقوم هذا الشكل المجتمعي على نمط إنتاج صناعي وتكنولوجي ومعرفي يصطلح عليه بـ اقتصاد المعرفة، بنية المجتمع قائمة على المعرفة توليدا وتوظيفا ومشاركة، الملكية فيه هي ملكية جماعية في الاستخدام من جهة، وملكية فكرية في مصدرها من جهة أخرى، لهذا تمثل المعرفة قوة وثروة غير قابلة للنفاذ، من سلبيات مجتمع المعرفة هو التفاوت الطبقي في الحصول على المعرفة والقدرة على توظيفها، ذلك أنها مورد ومنتج محتكر بين أقلية مهيمنة، علاوة على التسليع المفرط للمعرفة، وتوظيف السلطة للتكنولوجيا في تعزيز هيمنتها، أو ما يسمى بـ رأسمالية المراقبة (Surveillance Capitalism).

من ركائز مجتمعات المعرفة نذكر:

- أولوية المعرفة، حيث أصبحت المعرفة القوة الدافعة والمركزية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على عكس المجتمعات الصناعية، حيث كانت الموارد المادية مثل الأرض والعمل ورأس المال ذات أهمية قصوى، يعطي مجتمع المعرفة الأولوية للمعلومات والابتكار والتقدم التكنولوجي. جادل بال أن "المجتمع الصناعي هو تنسيق الآلات والبشر لإنتاج السلع، أما المجتمع ما بعد الصناعي منظم حول المعرفة، لغرض السيطرة الاجتماعية وتوجيه الإبداع والتغيير؛ وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور اجتماعي جديد الآن،

كانت المعرفة ضرورية بالطبع في عمل أي مجتمع، ما يميز المجتمع ما بعد الصناعي هو التغيير في طبيعة المعرفة نفسها. إنَّ ما أصبح حاسماً في تنظيم القرارات واتجاه التغيير هو مركزية المعرفة النظرية". (Bell, 1973, pp102-103)

أشار بال في حديثه عن مفهوم المجتمع ما بعد الصناعي إلى أن هذا الأخير ليس صورة لنظام اجتماعي كامل؛ بل هو محاولة لوصف وتفسير تغير محوري في البنية الاجتماعية (التي تتضمن الاقتصاد والتكنولوجيا ونظام الطبقات) للمجتمع. وبناء على هذا، فإن مقومات مجتمع المعرفة تتجلى في المخطوطات المفاهيمية التي تصفه وتميزه عن غيره، وهي وفق تحديد بال تتجلى في المعرفة والتكنولوجيا ومحوريتهما في البنى الاجتماعية تشكيلا وحضورا وتأثيرا.

- البنية التحتية التكنولوجية، تعد هذه البنية القوية ضرورية لإنشاء المعرفة ونشرها وتطبيقها، وهذا لا يشمل فقط الأجهزة مثل أجهزة الكمبيوتر والشبكات، ولكن أيضاً البرامج وقواعد البيانات والمنصات الرقمية، يؤكد عمل مانويل كاستلز على "مجتمع الشبكات" الدور الحاسم لتقنيات الاتصالات في تشكيل البنى الاجتماعية وديناميكيات القوة داخل مجتمع المعرفة. "كان بال يرى أن التكنولوجيا هي أحد محاور مجتمع ما بعد الصناعة؛ والمحور الآخر هو المعرفة كمورد أساسي، وفقاً لبال، فإن المعرفة والتكنولوجيا متجسدة في المؤسسات الاجتماعية ويمثلها الأشخاص، وهو يزعم أن المعرفة والمعلومات تصبح موارد استراتيجية ووكيلاً لتحول مجتمع ما بعد الصناعة". (Sagikyzy et al, 2020, p2) أعلن بال أن العلم والمعرفة هما القيمتان المسيطرتان على المجتمع، وعليه، من مقومات مجتمع المعرفة أن يتحول إنتاج المعرفة إلى مجال مستقل للإنتاج الاجتماعي، إلى حالة وسبب لعمليات التحول التي تجري في المجتمع.

إن البنية الاجتماعية الجديدة للمجتمع ما بعد الصناعي، وفقاً لبال، مرتبطة بالثورة الجارية في تنظيم ومعالجة المعلومات والمعرفة، حيث يلعب الكمبيوتر دوراً مركزياً. هناك ثلاثة جوانب من المجتمع ما بعد الصناعي مهمة بشكل خاص لفهم ثورة الاتصالات: أولاً، الانتقال من مجتمع صناعي إلى مجتمع خدمي؛ ثانياً، الأهمية الحاسمة للمعرفة النظرية المدونة لتنفيذ الابتكار التكنولوجي؛ ثالثاً، تحويل التكنولوجيا الذكية الجديدة إلى أداة رئيسة لتحليل النظم واتخاذ القرارات.

- مجتمع المعرفة بوصفه حاضنة للتنمية ونتاج لها، حيث "تعتمد الدول على المعرفة كمصدر للنمو الاقتصادي والتنمية المستمرة. تصبح المعرفة المصدر الرئيس لثروة المنظمات كرأس مال فكري، وكما لاحظ ليوتار (Lyotard, 1984)، تصبح المعرفة سلعة: يمكن للمرء أن يتصور بسهولة "التعلم يتداول على خطوط المال ذاتها، بدلاً من قيمته "التعليمية" أو أهميته السياسية؛ إنَّ المعرفة تنتج الآن وستنتج من أجل بيعها؛ وهي تُستهلك وتُستهلك من أجل تقييمها في إنتاج جديد: وفي كلتا الحالتين، الهدف هو التبادل". (Cited in Sagikyzy et al, 2020, pp4-5) وعليه، مجتمع المعرفة الذي يستبعد قدرته على الوصول إلى الإمكانيات الإبداعية والمعرفة الضمنية المصاغة على نحو محدد للغاية، بما أنه يمتلكها نصف البشرية، سوف يكون بالضبط نصف مجتمع المعرفة.

السؤال المطروح، كيف يتم قياس تقدم أو تراجع مجتمع ما باعتباره مجتمع معرفة؟ مما لا شك فيه أن المعرفة اليوم هي أساس أي مجتمع، وأن نسبة العلم والتكنولوجيا هي الحقيقة التي تحدد تصنيف المجتمعات، حيث "صنف راكيتوف المجتمعات على النحو التالي: أولاً، المجتمعات التي تنتج كل المعرفة العلمية الضرورية والتكنولوجيا العالية والخدمات كثيفة المعرفة للحياة والتنمية؛ ثانياً، المجتمعات التي تخلق تكنولوجيا عالية تعتمد على المعرفة العلمية المستوردة والمولدة من قبلها؛ ثالثاً، المجتمعات التي تستورد المعدات وتعتمد على استكشاف الموارد الطبيعية". (Kornienko, 2015, p380)

- التعلم مدى الحياة والقدرة على التكيف، تتطلب السرعة المتزايدة للتغير التكنولوجي التعلم أكثر من التعليم، فضلاً عن التكيف المستمر، إذ يجب على الأفراد تحديث مهاراتهم ومعارفهم باستمرار ليبقوا قادرين على المنافسة في سوق العمل، ومواكبة التغيرات المستمرة في عصر التسارع.

- "يرتكز مجتمع المعرفة على نوعين من الموارد لضمان ديمومته: المورد الأول، الموارد البشرية العارفة أي عمال المعرفة، أما المورد الثاني، المتمثل في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ذلك أنها تسمح بتخزين ونقل واسترجاع ونشر المحتوى المعرفي بآليات رقمية-شبكة، واستثمارها لتشكيل معارف جديدة أو إنشاء أنساق مفاهيمية مبتكرة". (نزار، 2021، ص104)

- التحول في البنى التنظيمية والمهنية، يشهد مجتمع المعرفة تحولاً بعيداً عن وظائف التصنيع والزراعة التقليدية نحو المهن كثيفة المعرفة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والبحوث،

لهذا التحول آثار في أسواق العمل وأنظمة التعليم والطبقات الاجتماعية، علاوة على نوع المنظمات التي أنتجت وأنتجها مجتمع المعرفة، حيث يمكن أن نطلق عليها بـ "المنظمات المعرفية"، فإلى جانب الجامعة، ظهرت منظمات منتجة للمعرفة وأخرى مستثمرة فيها، أخيراً، الطبيعة المتغيرة للعمل، حيث تحول العمل ذاته، إذ أصبحت ترتيبات العمل المرنة والعمل عن بعد والتوظيف القائم على المشاريع أكثر شيوعاً. هذا التحول، كما أشار إليه زيجمونت باومان في أطروحته عن "الحداثة السائلة"، يتحدى المفاهيم التقليدية للعمل والمسارات المهنية.

2. خصائص مجتمع المعرفة

لكل مرحلة زمنية خصائصها المميزة، ولكل مجتمع خصوصيته ومقوماته، في هذا المحور سوف نشير إلى خصائص مجتمع المعرفة وإن كنا أشرنا في المحور السابق إلى المميزات الكبرى التي تميز مجتمع معرفي ما عن غيره من المجتمعات.

وفقاً لويلكي (1997) "إن إنتاج المعرفة وتوزيعها وإعادة إنتاجها، ومحتوى المعلومات، ووسائل الاتصال، وأسباب الطلب على المعرفة، والتغيرات التي تسببها المعرفة، كلها تعد من الخصائص المكونة للمجتمع. إننا نستطيع أن نطلق على هذا المجتمع مجتمع المعرفة إذا كانت هياكله وعملياته في إعادة الإنتاج المادي والرمزي مخترقة بعمليات قائمة على المعرفة بحيث تصبح معالجة المعلومات والتحليل الرمزي وأنظمة الخبراء عوامل سائدة في إعادة الإنتاج". (Cited in Thomass, 2003, p31)

وعليه، تشكل هذه العناصر جوهر مجتمع المعرفة، حيث المعرفة لها دور مركزي، لأنها تنصب التركيز على إنتاج المعرفة، وتوزيعها، وإعادة إنتاجها، بالإضافة إلى محتوى المعلومات، ووسائل الاتصال، وأسباب الطلب على المعرفة، والتغيرات الناتجة عنها، واختراق المعرفة للهياكل والعمليات. إذ لا يقتصر دور المعرفة على مجرد وجودها، بل في تتغلغل في بنية المجتمع وعملياته، سواء المادية (مثل الإنتاج الصناعي) أو الرمزية (مثل الثقافة والقيم). هذا الاختراق يعني أن المعرفة ليست مجرد منتج جانبي، بل هي المحرك الأساسي للعمليات.

عموماً "يتسم مجتمع المعرفة بسمات عامة يمكن إيجازها في الانفجار المعرفي، سرعة الاستجابة للتغيير على المستوى الفردي والمؤسسي، وأخيراً التطور التكنولوجي الذي يسمح باكتساب المعارف بسرعة أكبر،

وبأقل جهد، وأقل تكلفة". (طالة، 2021، ص ص183-84) إن حجم التغيرات المتسارعة في هذا الشكل المجتمعي الأخير على مدى العقود الأخيرة، أكثر بشكل مضاعف من التغيرات الحاصلة في المجتمعات السابقة على مدى قرون كاملة، لذلك فصفة التغيير المتسارع والقدرة على الاستجابة له فرديا ومؤسسيا من السمات المميزة لمجتمع المعرفة المتصاعد.

وفقاً لـ ديفيد ودومينيك (2012)، يتمتع مجتمع المعرفة بالسمات الأساسية التالية: "أولاً، تهيمن العمليات الجماعية ومتعددة المراكز على إنتاج المعرفة ونقلها وتطبيقها؛ ثانياً، يحصل جزء كبير من السكان على تعليم عالٍ؛ علاوة على إمكانية الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ثالثاً، يشكل العاملون في مجال المعرفة جزءاً كبيراً من القوة العاملة، يتمتعون مستوى عالٍ من التعليم؛ رابعاً، يستثمر كل من الأفراد والمؤسسات والدولة بشكل كبير في البحث والتطوير والتعليم؛ أخيراً، الابتكار التنظيمي". (Edinyang et al, 2024, p61) وهو فعل جوهري في عمليات إنتاج وتطبيق المعرفة على المعرفة ضمن إطار مؤسسي محدد، ومن خصائص مجتمع المعرفة في مجال العلم، هو التحول من المهارات العملية إلى مهارات القراءة والكتابة، ومن الهندسة الصناعية إلى هندسة المعرفة.

حدد بال خصائص مجتمع المعرفة بناء على تحديده لمفهوم مجتمع ما بعد الصناعة، حيث أشار إلى "أنه يمكن فهم معناه بسهولة أكبر إذا حددنا خمسة خصائص للمصطلح: أولاً، التغيير من اقتصاد إنتاج السلع إلى اقتصاد الخدمات؛ ثانياً، تفوق الطبقة المهنية والفنية؛ ثالثاً، مركزية المعرفة النظرية كمصدر للإبداع وصياغة السياسات للمجتمع؛ رابعاً، التوجه نحو المستقبل، أي التحكم في التكنولوجيا؛ خامساً، خلق "تكنولوجيا فكرية" جديدة". (Bell, 1973, p98)

حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة، فإن الفارق بين المجتمعات يتجلى في الفارق في الخصائص التي تجعل مجتمعاً ما مجتمع معرفة، وآخر لا، "ويتلخص هذا في النقاط التالية: (1) السرعة التي تستطيع بها إنتاج "معنى جديد"، و(2) القدرة على إنتاجه على نطاق واسع، و(3) الاستخدامات العديدة التي تستطيع هذه المجتمعات إيجادها للتطبيق الجماعي لـ "المعنى الجديد". إن السرعة التي يمكن بها إنتاج المعرفة فضلاً عن القدرة على إنتاج المعرفة واستخدامها على نطاق واسع، هي التي تميز مجتمعات المعرفة المتقدمة عن بقية المجتمعات". (United Nations, 2005, p36)

عموماً يمكن تحديد خصائص مجتمعات المعرفة في أن هذه الأخيرة تتميز بالإنتاج الضخم والمتعدد للمعرفة ونقلها وتطبيقها، إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة بوصفها طاقة متجددة (غير قابلة للنفاذ)، استخدام شخص ما لجزء معين من المعرفة لا يمنع استخدامها من قبل شخص آخر، تعميم الوصول إلى التعليم والتعليم العالي على أغلبية الساكنة في مختلف الدول، قدرة الغالبية العظمى من الساكنة في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت، علاوة على الاستثمار الكبير في التعليم والبحث والتطوير، وتزايد المنظمات المبتكرة مع تزايد الحاجة إلى الابتكار المستمر. أخيراً، مجتمعات المعرفة هي مجتمعات طبقية، تتعامل مع المعرفة كسلعة، هذا الأمر أفرز تفاوتاً اجتماعياً في الوصول إلى المعرفة وتكنولوجيا المعرفة، وكذا خدمات المعرفة، الأمر الذي وسع من حجم التفاوت المعرفي بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد.

في الجدول التالي نقدم مقارنة واسعة بين خصائص المجتمع الصناعي ومجتمع المعرفة (المجتمعات التي تتصف بهذه الصفة) بناء على أطروحات علماء الاجتماع والاقتصاد والمعلوماتيين:

الخصائص	المجتمع الصناعي	مجتمع المعرفة
طبيعة الاقتصاد	صناعة (اقتصاد الندرة)	خدمات (اقتصاد الوفرة)
نمط الإنتاج	إنتاج السلع والمنتجات (للتبادل)	إنتاج المعرفة (للتبادل والاستغلال الذاتي)
نمط الحكم السياسي	ديموقراطية تمثيلية	ديموقراطية تشاركية
نمط التعليم المهيمن	التعليم الأساسي (الثانوي)	التعليم العالي الجماهيري
الفاعلون	الطبقة العاملة الصناعية	عمال المعرفة والتكنولوجيا
التنظيمات	تنظيمات صناعية (المصنع)	تنظيمات المعرفة (الجامعة)
الفعل التنظيمي	الإنتاجية	الابتكار

المحور الرابع: التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة

الغايات البيداغوجية المستهدفة:

في نهاية هذا المحور سيكون الطالب قادرا على:

- تتبع التحولات التي مست المدرسة الغربية و ساهمت في تبلور المجتمع الصناعي ثم مجتمع المعرفة، كظهور الكتاب المطبوع ثم الكتاب المدرسي، وما صاحب ذلك من تغيرات في أنظمة ومقررات التدريس.

- معرفة أهم التحولات التي عرفها نظام التعليم العالي، كالانتقال من التعليم العالي النخبوي إلى التعليم العالي الجماهيري، ثم التعليم العالي الشامل، وظهور التعليم للجميع مدى الحياة.

- فهم أهمية الجامعة بوصفها مؤسسة ريادية في بناء مجتمع المعرفة، وشرح المهمة الثالثة للجامعة وهي التأثير المجتمعي في مسار التوجه نحو مجتمع معرفي مستقبلي.

تم تقسيم العنصر الأول إلى قسمين إثنين يتضمنان مرحلتين مختلفتين من مراحل اكتساب المعرفة وإنتاجها ونشرها، ولكل مرحلة أهميتها ودورها في هذا السياق، وهما مرحلة التعليم الأساسي/ما قبل الجامعي (المدرسة) ومرحلة التعليم العالي، لذلك لا يمكن إهمال أي منهما، فهما مكملتان لبعضهما البعض، على الرغم من أننا سنركز أكثر على المرحلة الثانية، لأنها مرحلة حاسمة في التاريخ الإنساني، سمحت للمجتمعات في سياقات تاريخية سابقة من الانتقال من نمط معرفة ضيق ومحدود، إلى أنماط أخرى لها أبعاد جديدة ومغايرة، أعطت دفعة جديدة للتطور الإنساني، وخلقت فجوات متباينة بين المجتمعات.

1. ما قبل الجامعة ومجتمعات المعرفة

المعرفة تنتج المعرفة، فهي قابلة للتراكم وقابلة للاكتساب، تكتسب عن طريق التعلم، وتراكم عن طريق البحث العلمي، وجودة التعليم تعيد إنتاج المعرفة وتداولها وتعميمها مع غالبية أفراد المجتمع، فالمعرفة

تداول عن طريق التعلم كما تتداول العملات، بحيث يوظفها المجتمع في شكل قوالب جاهزة، أو في شكل خبرات فنية وعملية.

أشار بيتر دراكر أن تطور المجتمع الغربي، كان نتاجا مباشرا لتطور مدارسه، وأن ظهور المدرسة في شكلها الحديث، يعد الشعلة الأولى لظهور المجتمع الرأسمالي القائم على الصناعة والمجتمع ما بعد الرأسمالي القائم على المعرفة. نشوء المدرسة الجديدة حسبه هو نتاج عاملين أساسيين هما: ظهور الكتاب المطبوع، وظهور الكتاب المدرسي.

أولا، ظهور الكتاب المطبوع، يرى دراكر أن "الغرب انتقل إلى زعامة العالم بين عامي 1500-1650، حين أعاد تنظيم مدارسه وفقا للتقنية الجديدة الخاصة بطباعة الكتاب، وعلى النقيض من ذلك، كان رفض الصين والمسلمين (كانا قطبا القوة في العالم قبل 1550) إعادة تنظيم مدارسهم بما يتوافق مع ثورة الكتاب المطبوع عاملا أساسيا في تراجعهم وخضوعهم للغرب، فكلاهما استخدما الطباعة لكنهما رفضا إدخال الكتاب المطبوع كوسيلة للتعلم والتدريس، تمسك المسلمون بالتعليم التقليدي الذي يقوم على الحفظ والتسميع، أما الكونفوشيوسيون فتمسكوا بالخط اليدوي". (دراكر، 2001، ص338)

ثانيا، ظهور الكتاب المدرسي، حيث ابتكر الفيلسوف وعالم التربية التشيكي البروتستانتي "جون أموس كومينيوس ((John Amos Comenius (1670-1592) الذي يمكن أن نطلق عليه الأب الروحي للمدرسة الحديثة، الكتاب المدرسي الأول لتعليم مبادئ القراءة والكتابة بعد ظهور الكتاب المطبوع، وأضاف أيضا أنه لغاية نهاية الستينيات لا تملك أي دولة النظام التعليمي الذي يحتاج مجتمع المعرفة". (دراكر، 2001، ص ص341-342)

في بدايات التصنيع كان على المدرسة أن تتكيف مع الوضع الجديد، الذي يسمح لها بتزويد المصنع باليد العاملة المتعلمة تعليما ثانويا، ولكن في التحول نحو مجتمع المعرفة وفقا لكاربوف هناك حاجة ماسة لتنشئة اجتماعية جديدة، حيث يرى أن إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه تطور مجتمع المعرفة هي التنشئة الاجتماعية للشباب القادرين على ضمان نموه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، حيث يحتاج الناس العاديون إلى فهم العلم، لأن "اتخاذ القرار يرتبط بشكل متزايد بالعلم، ويتم تجاهل أولئك الذين ليس لديهم فكرة عن ماهية العلم". لذلك، فإننا نتحدث عن تشكيل نوع جديد من التنشئة الاجتماعية يمنح الفرد

المتنامي موقفاً منتجاً تجاه المعرفة والإدراك، أي التنشئة الاجتماعية لمجتمع المعرفة". (Karpov, 2016a, p3487)

جادل دراكر أن المدرسة في مجتمع المعرفة يجب أن تتصف بمجموعة من المواصفات، "كتوفير تعليم شامل لمبادئ القراءة والكتابة بمستوى رفيع، يفوق ما كانت تعنيه سابقاً، وتعزيز الرغبة في التعلم والانضباط بشكل مستمر على اختلاف مستوى الطلاب وأعمارهم، الانفتاح على التعليم العالي، وإعطاء الفرصة لكل فرد، والحاجة إلى تعليم يتعامل مع المعرفة كجوهر وكمعلومة، وأخيراً عدم احتكار المدارس للتعليم، فالتعليم يجب أن ينفذ في مختلف المؤسسات العامة والخاصة، الربحية وغير الربحية". (دراكر، 2001، ص 342-343)

يرى المنظر أن المدرسة مسؤولة مجتمعيًا، وأن هناك تحديان أساسيان يواجه كل من المدرسة والفرد، التحدي الأول يتمثل في الغاية من وجود المدرسة، "فهدفها الرئيس ليس الإصلاح الاجتماعي أو التحسين الاجتماعي، بل التعليم الفردي لاكتساب المهارات الأساسية، وإذا لم تنقلها المدارس بنجاح فإنها تكون فاشلة في تأدية واجبها الجوهري، وأما التحدي الثاني فيتمثل في تعلم الناس كيف يتعلموا، ذلك أن مجتمع ما بعد الرأسمالية يتطلب تعلمًا ذاتيًا مستمرًا، وهذا يتطلب نظامًا تعليميًا جذابًا، وأنه في جميع الأنظمة التربوية الموجودة، فقط اليابانيون هم الذين يسلحون طلابهم بكيفية التعلم". (دراكر، 2001، ص 347-348) لذلك وفقًا لدراكر، إن أهم شيء في التعليم المعاصر هو تعليم كيفية التعلم، أي أن التركيز لا يجب أن ينصب على تحصيل مجموعة من المعارف، بل معرفة كيفية اكتساب المعرفة، لأن هذه العملية أو المهارة سترافق الفرد مدى الحياة.

حسب ما جاء في تقرير منظمة اليونيسكو لعام 2005، إن مهمة المدرسة الأولى في مسار الوصول إلى مجتمعات المعرفة تتمثل في محو الأمية المعلوماتية، "لذلك ينبغي على التعليم الأساسي أن يفتح الباب للقدرة على التحكم في العمليات التي تتيح تعليمًا فاعلاً، إن إحدى المهارات الضرورية لمعرفة التعلم هذه، هي القدرة على البحث عن المعلومة المتوفرة وترتيبها وتنظيمها في الإنترنت بخاصة، ودونها يصعب الحديث عن مجتمع المعرفة، بهذا الشرط لا نجعل التلميذ مجرد مستعمل للحاسوب، بل نعلمه أن يستعمله عوضاً أن يخضع له، وأن يجعله ملائماً لعاداته وثقافته". (اليونيسكو، 2005، ص 76)

وعليه، في مجتمع المعرفة للمدرسة غايات جديدة مغايرة عما كانت عليه، ونظامها التعليمي يجب أن يقوم على محور الأمية المعلوماتية وليس فقط الأمية المرتبطة بتعلم القراءة والكتابة.

المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية لا بد أن تكون داخل المجتمع وليست خارجة عنه، ففي مجتمعات المعرفة هناك حاجة ملحة إلى التعليم بوصفه نشاط مستمر مدى الحياة، وليس محكوم بالسنوات العشرين الأولى للفرد الشاب، وهذا يتطلب "أن تتحول أنظمة التعليم إلى أنظمة مفتوحة، لا أن تبدأ من مرحلة الروضة وتنتهي بالمرحلة الجامعية، بل تمتد إلى فضاءات العمل أيضا، حيث يحتاج الأطباء والمحامون والمهندسون ومديرو الشركات إلى تجديد معارفهم بغض النظر عن سنهم كضرورة اجتماعية فرضتها مجتمعات المعرفة، حتى يصبحوا قادرين على مواكبة مستجدات العصر". (دراكر، 2001، ص 353-354) ومن هنا ظهرت فكرة التعليم للجميع مدى الحياة.

في ذروة المجتمع الصناعي، كان التعليم الثانوي هو القاعدة الأساسية التي تضمن حصول الأفراد والعمال على الأساس المعرفي الذي يجعلهم قادرين على العمل والتعامل مع الإدارة والآلة، واكتساب مهارات الإنتاج والتوزيع والبيع، وغيرها من العمليات الأساسية، فقد "أظهر الباحثون الذين أجروا أبحاثهم في الولايات المتحدة، -والذين دعمتهم الحكومة بسخاء- أن جزءا بالغ الأهمية في نظام التعليم هو المدرسة الثانوية، لأنها تضع الأساس للمهن العلمية والتقنية للطلاب، استجابة للتحديات السياسية والعلمية والتكنولوجية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، بدأ نظام إعداد الطلاب ذوي التوجه العلمي في التطور بشكل نشط، حيث يشارك فيه العديد من العلماء والمؤسسات العلمية الحالية". (Karpov, 2016b, p9953)، أما في أثناء التحول المتزايد نحو المجتمع ما بعد الصناعي، الذي يتمحور حول المعرفة والعلم والتكنولوجيا، ظهرت الحاجة إلى ما هو أبعد من التعليم الثانوي، وتعاظمت الحاجة المجتمعية إلى التعليم العالي.

2. أنظمة التعليم العالي في مجتمعات المعرفة

المعرفة هي نتاج الخبرة والابتكار، وعمليات مثل توليد ومشاركة وتوظيف المعرفة ليست عمليات لحظية ولا عمليات عشوائية، وإنما هي عمليات تراكمية بانية ومبنية، فتشكل مجتمع المعرفة لم يكن تشكلا آنيا، ولم يكن نتاجا لاقتصاد المعرفة فحسب، كما يروج له في بعض الدوائر الاقتصادية، ولا يرتبط بالتكنولوجيا

بوصفها تكنولوجيا، فالحديث عن مجتمع ما يستدعي الإحاطة بكل جوانبه، بأبعاده المشكلة له، وبمتطلبات وجوده، وهذا يدعونا إلى تسليط الضوء على التعليم العالي ودوره وأهميته في مجتمع المعرفة.

بناءً على سياق الحديث حول دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة، يُعدّ التعليم العالي عاملاً حاسماً في تحقيق تطور وازدهار مجتمع المعرفة. يسهم التعليم العالي بعدة طرق في بناء هذا المجتمع من خلال توفير الفهم العميق والمهارات اللازمة، وتعزيز البحث العلمي، وتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز التفكير النقدي، القدرة على التكيف والتعامل المرن مع مختلف التحديات والتغيرات المتسارعة. حيث "يشكل التعليم الجامعي جوهر بناء مجتمعات المعرفة العلمية والاقتصادية والاجتماعية لمشروع النهوض والتطور، ففيه تستثمر الطاقات الفكرية المبدعة، وتؤسس البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتجديد المعارف التي تخضع للتغيير باستمرار". (نزار، 2021، ص105)

إن الحديث عن التعليم العالي يدفعنا إلى إدراج مراحل تطور نظامه التعليمي بشكل مركز، لأن نظام التعليم العالي كان ذو طبيعة نخبوية قبل أن يتحول إلى نظام ذو طبيعة جماهيرية، وهو الأمر الذي أفرزه التمرکز المتزايد حول المعرفة، وهو في الوقت ذاته من الشروط الأساسية التي أنتجت لنا مجتمعات المعرفة، حيث يحتاج هذا الشكل من المجتمعات إلى أغلبية متعلمة تعليمًا عاليًا، وهذا ما سنشير إليه في العناصر الفرعية التالية.

1.2. من التعليم العالي النخبوي (Elite Higher Education) إلى التعليم العالي الجماهيري (Mass Higher Education)

ظهرت الجامعة أول ما ظهرت بوصفها فضاءات لتعليم الأقلية، وهي من ناحية الحيز المكاني الذي توجد فيه، لم تكن كبيرة كما هي عليه الآن، لذلك يعد التعليم العالي النخبوي هو الأقدم تاريخياً. على مدى قرون، كان التعليم العالي متاحاً في المقام الأول للنخبة الثرية والمتميزة. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التعليم العالي يفقد مكانته النخبوية؛ وأصبح جماهيرياً ومسؤولاً بشكل مباشر عن تنمية المجتمع، حيث ظهر التعليم العالي الجماهيري في منتصف القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

في حين كانت هناك توسعات في التعليم العالي قبل هذه الفترة، شهدت حقبة ما بعد الحرب زيادة كبيرة في أعداد الملتحقين في العديد من البلدان، مما يشير إلى التحول نحو نظام جماهيري، وكان هذا مدفوعاً

بتضافر عوامل، منها، زيادة الطلب على العمالة الماهرة، فبعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك حاجة أكبر إلى قوة عاملة ماهرة ومتعلمة، فضلاً عن توسيع التعليم الثانوي، حيث أدى توافر التعليم الثانوي المتزايد إلى خلق مجموعة أكبر من الطلاب المحتملين المؤهلين للتعليم العالي.

كان توفلر يؤكد أن لكل موجة/حضارة نمط التعليم الخاص بها، وأن ذروة موجة التصنيع خلقت ما سماه بـ التعليم الجماهيري، "وأن نموذج بنية التعليم الجماهيري هو المصنع في تلك المرحلة، يتألف هذا النمط من تعليم القراءة والحساب، وقليل عن التاريخ ومواد أخرى، كما يتألف على مناهج ثلاثة هي التزام المواعيد، الطاعة، والعمل المستمر، وهذا ما يحتاجه المصنع التزام بمواعيد العمل، وتلقي الأوامر وتنفيذها من دون اعتراضات". (توفلر، 1990، ص39) وعليه، كما فرض مجتمع التصنيع نمط تعليم خاص به وتكيف معه، في مجتمعات المعرفة ظهرت الحاجة إلى منظومة تعليم جديدة، منظومة قائمة على التعلم وليس على التعليم.

حسب عالم الاجتماع الأمريكي مارتين ثرو كان هناك تحولاً في الولايات المتحدة الأمريكية أفرز اتجاهها جديداً عند الأسر والأفراد نحو اكتساب ما سماه بـ "الثقافة العالية" التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي آنذاك، حيث أشار إلى أنه "في المدرسة ومن خلال وسائل الإعلام الجماهيري، يتم تشجيع الناس العاديين على إرسال أطفالهم إلى الكلية للمشاركة في الثقافة العالية، من أجل قيمتها الأساسية في الوصول إلى المهن النخبوية القديمة والناشئة. يؤدي التعليم العالي دوراً مهماً في وضع الأشخاص في الهيكل المهني، كانت الحرب العالمية الثانية بمنزلة المنصة لتطور التعليم العالي الجماهيري منذ ذلك الحين". (Trow, 1970 (2014), p3)

علاوة على ذلك، "أصبح "الذهاب إلى الكلية" يُنظر إليه على أنه ليس مجرد فعل مناسب للأشخاص الأثرياء أو الموهوبين أو الطموحين بشكل غير عادي. ولكن بقدر الإمكان وبقدر ما هو مرغوب فيه بالنسبة للشباب العاديين، وبشكل متزايد بالنسبة للأشخاص الذين لديهم القليل من الموهبة والطموح. أننا نرى الآن ما كان امتيازاً أصبح حقاً، لقد تحولت هذه الممارسة إلى شيء قريب جداً من الالتزام بالنسبة لأعداد متزايدة من الشباب والفتيات". (Trow, 1970 (2014), pp3-4)

لكن، فيم يختلف التعليم العالي الجماهيري عن النخبوي؟ أختلفان في حجم المنتسبين إليهما أم أن هناك جوانب أخرى؟ أجب ترو أن النظامين يختلفان في جوانب كمية ونوعية، "يختلفان بوضوح في نسب الفئة العمرية التي يلتحقون بها، والطرق التي ينظر بها الطلاب والمعلمون إلى الحضور في الجامعة أو الكلية؛ وفي المناهج الدراسية؛ وفي المسار المهني النموذجي للطلاب؛ وفي درجة تجانس الطلاب؛ وفي طبيعة المعايير الأكاديمية؛ وفي حجم المؤسسات؛ وفي أشكال التعليم؛ وفي العلاقات بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ وفي طبيعة الحدود المؤسسية؛ وفي أنماط الإدارة والحوكمة المؤسسية؛ وفي المبادئ والإجراءات الخاصة باختيار الطلاب والموظفين". (Trow, 1973, p6)

وأردف أيضا أن المؤسسات النموذجية في أنظمة التعليم العالي تختلف أيضا في الحجم والطابع، "فالمؤسسات النخبوية عادة ما تكون "مجتمعات" يصل عدد طلابها المقيمين فيها إلى ألفين أو ثلاثة ألف طالب. وإذا تجاوز هذا العدد فإنها تكون "مبنية على أسس" مثل جامعتي أكسفورد وكامبريدج، والمؤسسات الشاملة التي تميز التعليم العالي الجماهيري ليست "مجتمعات" بقدر ما هي "مدن فكرية" تضم ما يصل إلى ثلاثين أو أربعين ألف طالب وموظف يشكلون مجتمعا مختلطا من المقيمين والمتققلين". (Trow, 1973, p11)

من تجليات التحول نحو التعليم الجماهيري الذي يحتاجه مجتمع المعرفة نجد على سبيل المثال أنه "كان لدى السويد 14 ألف طالب جامعي في عام 1947. وبحلول عام 1960 تضاعف العدد إلى ليصل إلى 35 ألف؛ وبحلول عام 1965 تضاعف مرة أخرى إلى حوالي 70 ألف طالب، ولا زال كذلك. أما فرنسا فتزايد عدد طلابها بين عامي 1960 و1965، من 200 ألف إلى أكثر من 400 ألف. في المملكة المتحدة كان يتوقع أن يرتفع عدد الطلاب من نحو 130 ألف طالب في عام 1962 إلى 220 ألف في 1973 ثم إلى نحو 350 ألف طالب في 1980". (Trow, 1973, p6)

لكن، هذا لا يعني أن التعليم النخبوي قد اندثر واندثرت معه مؤسساته، فهي لا تزال موجودة إلى يوم الناس هذا، كما لا تزال مؤسسات التعليم العالي الجماهيري -التي تتسم بالقدرة على الوصول الشامل للتعليم-، تعمل على إعداد النخبة، ولكن على نطاق أوسع كثيرا من النخب التي تضم الطبقات القيادية في كل المنظمات التقنية والسياسية والاقتصادية في المجتمع في ظل التعليم العالي النخبوي، وهذا له

أسبابه، حيث "تحول التركيز من تشكيل الشخصية إلى نقل المهارات إلى الأدوار التقنية الأكثر تحدياً التي تضطلع بها النخبة، وفي مؤسسات التعليم العالي الجماهيري، نجد لأول مرة اهتماماً بإعداد أعداد كبيرة من الناس للحياة في مجتمع صناعي متقدم؛ فهي لا تدرب في المقام الأول النخبة، سواء كانت واسعة أو ضيقة، بل السكان ككل، واهتمامها الرئيس يتلخص في تعظيم قدرة هذا السكان على التكيف مع مجتمع يتميز بالتغير الاجتماعي والتكنولوجي السريع". (Trow, 1973, p8)

2.2. من التعليم العالي الجماهيري إلى التعليم العالي الشامل (Universal Higher Education)

في ذات السياق تحول التعليم العالي من التعليم الجماهيري إلى التعليم العالي الشامل الذي يعبر بدقة عن فكرة إتاحة التعليم العالي للجميع دون تمييز، والتعليم العالي الجماهيري يسبق التعليم الشامل تاريخياً. حيث يهتم الأول بتوسيع هامش الوصول إلى التعليم العالي خارج النخبة، وهو يعتمد على مؤسسات مثل الكليات المجتمعية والمدارس الفنية والجامعات الأقل انتقائية، إلى جانب المؤسسات النخبوية الراسخة، بينما يركز أكثر على المهارات العملية والمهنية بما يلبي احتياجات سوق العمل، أم قبول الأفراد في مؤسسات هذا النمط فيتم عبر الانتقاء (إلى حد ما)، فعلى الرغم من أنه أكثر سهولة من الأنظمة النخبوية، إلا أن القبول لا يزال قائماً على الجدارة الأكاديمية، وإن كان في الغالب بعتبات أقل.

أما نظام التعليم العالي الشامل فيهدف إلى توفير الوصول إلى التعليم العالي لكل من يرغب فيه، بغض النظر عن الخلفية أو القدرة الأكاديمية، فغالباً ما يتضمن هذا سياسات القبول المفتوحة أو متطلبات القبول الدنيا، كما يركز على المساواة والإدماج، لإزالة حواجز الوصول، مثل القيود المالية والجغرافية والتفاوتات الاجتماعية. وأخيراً يركز على التعلم مدى الحياة، أي النظر إلى فكرة التعليم كعملية مستمرة طوال الحياة، تتضمن التحسين المستمر واكتساب مهارات جديدة تتوافق مع طبيعة المتغيرات في مجالات العمل المختلفة.

أشار ترو إلى المفارقة بين نجاح النظام التعليمي الأمريكي، وخاصة في مجال البحث العلمي، وبين المشاكل التي يعاني منها، متمثلة في الاضطرابات الطلابية، وقد بين أن هذه المشاكل تنبع من التوتر المتزايد بين الوظائف المستقلة والوظائف الشعبية للجامعات الأمريكية، نتيجةً للتحول من التعليم الجماهيري إلى التعليم الشامل، ظهر ما يعرف بالوظائف المستقلة التي تشمل كل من نقل الثقافة الرفيعة،

التي تهدف إلى تنمية الحس الجمالي، والتعاطف الإنساني، والقدرة على التفكير النقدي، وخلق المعرفة الجديدة من خلال البحث العلمي والمنح الدراسية، وأخيرا، اختيار وتكوين النخب، تدريب وتأهيل المهنيين، وموظفي الخدمة المدنية، والسياسيين، وقادة الأعمال. أما الوظائف الشعبية، فهي تستجيب لاحتياجات المجتمع الخارجية، وتشمل، توفير فرص التعليم العالي للجماهير، وتحويل التعليم العالي من امتياز إلى حق للجميع، وربطه بالحراك الاجتماعي والوظيفي، وأخيرا تقديم المعرفة والخدمات المفيدة للمجتمع.

3.2. نحو تعليم للجميع مدى الحياة (Towards education for all throughout life)

الجامعة فضاء للتعليم، وهذا الأخير يتأثر بالبيئة السياسية والاجتماعية وبنية الاقتصاد، فضلاً عن الاستثمارات العامة والخاصة في البحث والتعليم. في الماضي البعيد كانت الجامعات تقدم التعليم للكنيسة والنخب فقط، ولكن التوسع الكبير في التعليم العالي ومجتمع المعرفة الناشئ وفرا فرصاً متساوية للجميع لدراسة الجميع ومشاركتهم في إنتاج المعرفة.

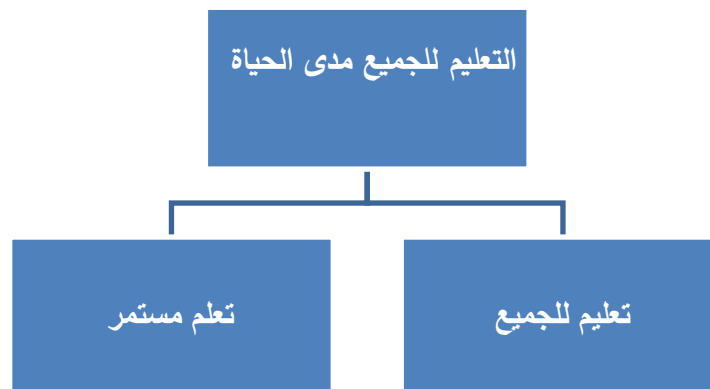
"نشأة مفهوم التعليم في مجتمع المعرفة تعود إلى فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ويرجع ذلك إلى ظهور صفات جديدة للعامل الصناعي يرثها العامل المعرفي. في عام 1957 صاغ دراكر فكرة التدريب المتقدم وفي عام 1968 مبدأ التعليم المستمر لتدريب العامل المعرفي، وذكر أن المؤسسات الرئيسية في مجتمع المعرفة هي الجامعة والمدارس التي تأسست على مبادئ التدريب البحثي والاستمرارية العلمية والمعرفية ذات الصلة". (Karpov, 2016b, p9949)

تطرقنا في العنصر الأول أن دراكر ذهب في سياق حديثه عن التعليم في مجتمعات المعرفة، أن هناك حاجة ملحة إلى التعليم بوصفه نشاط مستمر مدى الحياة، وليست مجرد جسر أولي يمر عبره الفرد نحو حياته العملية والمهنية، وهذا يتطلب حسب "أن تتحول أنظمة التعليم إلى أنظمة مفتوحة، بحيث لا تنتهي بانتهاء المرحلة الجامعية، بل تمتد إلى فضاءات العمل أيضاً، حيث يحتاج الأطباء والمحامون والمهندسون ومديرو الشركات، وغيرهم، إلى تجديد معارفهم بغض النظر عن سنهم كضرورة اجتماعية فرضتها مجتمعات المعرفة، حتى يصبحوا قادرين على مواكبة مستجدات العصر". (دراكر، 2001، ص 353-354) فالتعلم المستمر يساعد الموظفين على تبني نهج أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع،

مما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وعليه، الموظف العمومي بحاجة إلى تعلم مهارات إدارة التغيير والقيادة لضمان نجاح التحولات التنظيمية.

وفقا لمنظمة اليونيسكو مفهوم التعلم في مجتمعات المعرفة له معنى مغاير عما كان عليه في السابق، "فالتعلم لم يعد يعني فقط كتلة من المعارف المحدودة بعمر معين من الحياة، لأن الفرد من منظور مجتمع المعرفة سيجد نفسه دائما في وضع المتعلم، وهذا يتطلب تغييرا عميقا في الذهنيات". (اليونيسكو، 2005، ص76) الأمر الذي يطرح تحديات مجتمعية، مؤسسية وفردية، حول إمكانية وإلزامية التحول نحو تعليم مستمر ومنتج، لا يرتبط بمرحلة زمنية معينة، بقدر ما يرتبط بالحاجة إلى التطور المستمر كآلية لمواجهة والتكيف مع التغيرات المتزايدة في عصر التسارع كما وصفه هارتموت روزا.

وفقا لذات المنظمة فإن التعلم مدى الحياة كان محدودا في بدايته، وكل فرد له خيار تبنيه لاستدراك ما فاتته، أو تنمية مهارات جديدة أفرزتها التطورات في مجالات التكنولوجيا والمعرفة، "لكن التعليم مدى الحياة بدأ منذ السبعينات يندرج ضمن رؤية أوسع للمسار التربوي، حيث أصبح هذا النموذج إحدى الطرق الأساسية في بناء الفرد لشخصيته، والهدف من ذلك هو تعزيز قدرات الأفراد على مواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، كما أن التعليم للجميع مدى الحياة يتعدى كثيرا الزمن المهني، قبل وأثناء وبعد فترة نشاط الفرد". (اليونيسكو، 2005، ص80) وعليه، فالتعليم للجميع مدى الحياة يتمحور حول جانبين أساسيين هما: التعليم للجميع والتعليم المستمر (مدى الحياة)، كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (2) نمط التعليم الجديد

يقصد بالتعليم للجميع، التعليم الجماهيري المتاح لغالبية أفراد المجتمع إن لم يكن كلهم، من دون تمييز، مهما كانت خلفياتهم وانتماءاتهم الثقافية والعرقية، فيكون لكل فرد حق دخول أسوار الجامعة على سبيل المثال، بعدما كان في السابق حكراً للأغلبية، أما التعلم مدى الحياة أو التعلم المستمر، فيعني أن التعلم في شكله الجديد لا تحكمه حدود وقيود زمنية كما كان معمول به في السابق، إذ لم يعد التعلم مقتصر على المراحل العمرية الأولى للفرد تنتهي بتخرجه من الجامعة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التعلم لم يعد مرتبطاً بالمدرسة والجامعات لا غير، بل يتضمن أيضاً المؤسسات المهنية على اختلافها، إذ تقدم هذه المؤسسات لأفرادها تكويناً وتدريباً مستمرين لتحسين مستواهم وتعزيز كفاءتهم، والتكيف مع التغيرات المتسارعة لا سيما على المستوى التكنولوجي ومتطلباته.

"المعرفة ليست مجردة كالمال، فهي مجسدة على الدوام في الإنسان، فهي تدرس وتعلم من قبل شخص، وتستخدم أو يساء استخدامها من قبل الشخص، لذلك فإن التحول إلى مجتمع المعرفة يضع الشخص في المركز، ويصبح محور الاهتمام، لذلك أصبح الشخص المثقف ممثلاً لمجتمع المعرفة، بوصفه النموذج الأصلي الذي يحدد القدرة الأدائية للمجتمع، مثلما كان البورجوازي في المجتمع الصناعي والفارس في المجتمع الإقطاعي". (دراكر، 2001، ص365) على هذا الأساس أصبحت الجامعة الرافد المعرفي والتكنولوجي الأول، والإطار المؤسسي الأول الذي يقود مسار التنمية في المجتمع الجديد، بعدما كان المصنع محرك التنمية في مرحلة الصناعة، لأنها هي من أنتج ما ساهم دراكر بعمال المعرفة.

3. أهمية الجامعة في مجتمع المعرفة

كانت الجامعات تشكل دوماً مؤسسات اجتماعية مهمة، ولكن في الاقتصاد القائم على المعرفة كانت الجامعات ينظر إليها باعتبارها الشروط الأساسية لنجاح الدول، وعلى نحو متزايد، نجاح المناطق والمدن، لذلك تشكل الجامعات عنصراً أساسياً في نجاح مجتمعات المعرفة، فهي تؤدي دوراً حيوياً من حيث التعليم وإنتاج المعرفة الجديدة، وتحمل المسؤولية كمؤسسات مجتمعية هامة في مسار التحديث والتنمية، "إن الدور الأساسي في خلق المعرفة ضمن استراتيجية لشبونة للاتحاد الأوروبي يُعطى للجامعات، لأنها تقع عند تقاطع البحث والتعليم والابتكار، وتتمثل خصوصية الجامعات في انخراطها الجيني في الهياكل الأساسية لمجتمع المعرفة، والمقصود هنا توليد المعرفة الجديدة، ونقلها عبر شبكات التعليم والتعلم،

ونشرها بمساعدة تكنولوجيا المعلومات، واستخدامها في عمليات الإنتاج الجديدة وفي قطاع الخدمات. إنَّ الاستراتيجيات التعليمية والاقتصادية للمجتمع اليوم لا تنفصلان". (Karpov, 2010, p373)

انتقل العلم اليوم من العلم من أجل العلم، إلى العلم من أجل المجتمع، فمما لا شك فيه أن المعرفة، مع التطور العلمي والتكنولوجي، وصلت إلى مكانة اقتصادية وثقافية غير مسبوقة، ومن خلالها، ستستمر ديناميكيات الإنتاج التعليمي في الخضوع لتعديلات كبيرة، في مجتمع المعرفة، "تغيرت مكانة ودور التعليم العالي، حيث ظهرت العديد من التخصصات الجديدة، والعديد من التخصصات المتعددة التخصصات، مثل الذكاء الاصطناعي. إن التعليم في الجامعات أصبح أكثر انتقائية ومرونة وقابلية للتكيف مع تطور المجتمع والعلوم والتكنولوجيا. لقد أصبحت الوظيفة التعليمية للجامعة متنوعة، ولم تعد الوظيفة التعليمية للجامعة تقتصر على تعليم الناس، كما زادت أيضًا من وظيفة تطوير المعرفة الجديدة واستخدام المعرفة لخلق اقتصاد". (Guo, 2024, p267)

إن الجامعة الريادية ليست سوى أحد الأبعاد العديدة للمهمة الثالثة، حيث "يستخدم الباحثون المعرفة المهنية للتعليم العالي لتقديم خدمات استشارية متخصصة للتخطيط الاستراتيجي للجامعة والعمل كمستشارين. في الوقت الحاضر، يلبي الهيكل الحالي للتعليم العالي المهني العام والتعليم العالي العام، متطلبات تنوع المؤهلات الأكاديمية ومستويات تدريب الموظفين التي يتطلبها مجتمع المعرفة، ويلبي طلب سوق العمل على المواهب المختلفة، وبالتالي يلعب دورًا كبيرًا في تعزيز تطوير اقتصاد المعرفة في البلاد". (Guo, 2024, pp268-269)

في السياق ذاته أشار جيلبرت (Gilbert, 2005) إلى أن الأنظمة التعليمية في مجتمع المعرفة تتمحور حول ما يلي: "المعرفة تتعلق بالعمل والفعل لإنتاج أشياء جديدة، بدلاً من كونها مجرد تراكم للمعلومات الراسخة؛ ما يفعله المرء بالمعرفة هو الأهم، وليس مقدار المعرفة التي يمتلكها. في مجتمع المعرفة، ترتبط القيمة بمعرفة كيفية التعلم، ومعرفة كيفية الاستمرار في التعلم، ومعرفة متى يحتاج المرء إلى معرفة المزيد، معرفة كيفية التعلم مع الآخرين، بدلاً من تجميعها فرديًا؛ استخدام المعرفة كمورد لحل المشكلات، واكتساب الكفاءات (المهارات)، بدلاً من تخزينها فقط. التغيير هو القاعدة في مجتمع المعرفة". (Cited in Aikenhead, 2011, p5)

يدعو بعض المهتمين بمجتمع المعرفة من الباحثين إلى مجتمعات التعلم مثل ستيجليتز وغرينولد (STIGLITZ & GREENWALD) في كتابهما خلق مجتمع التعلم، حيث يريان أن خلق مجتمع التعلم قد بدأ منذ قرنين، في الاقتصاد الغربي وفي العقود الماضية في بعض المجتمعات الآسيوية، وأن التعلم تحدده مجموعة من المحددات الرئيسة هي "(1) قدرات التعلم؛ (2) الوصول إلى المعرفة؛ (3) المحفزات للتعلم؛ (4) خلق عقلية إبداعية - الأطر المعرفية الصحيحة؛ (5) الاتصالات - الأشخاص الذين يتفاعل المرء معهم - إذ يمكن أن تحفز التعلم، وتساعد في خلق الإطار المعرفي الصحيح، وتوفر مدخلات حاسمة لعملية التعلم؛ و(6) سياق التعلم. يحدث التعلم على كافة المستويات داخل المجتمع - فالأفراد يتعلمون، ولكن الشركات، وحتى الحكومات تتعلم أيضا، وما يهم أيضا هو تعلم كيف يتعلمون". (Stiglitz & Greenwald, 2014, p73) وهو الأمر الذي دعا إليه دراكر في سياق حديثه عن تطبيق التعليم المستمر.

"إن العقل التشاركي هو الشرط المسبق لمجتمع المعرفة، فالسعي الأساسي للمجتمع هو أن يكون فضولياً للتعلم. ستنتقل المعرفة المعلومات، ويمكن أن تصبح مساراً للإبداع. مجتمع المعرفة بحد ذاته ليس مجتمعاً متعلماً فحسب، بل إنه مجتمع مبتكر يمتلك الفهم الخيالي كأساس له، إن التعلم نشاط حضاري، والمعرفة هي ظاهرة نقل وتحويل، والمعرفة نشاط جذاب. إن مجتمع التعلم ليس مجرد أدوات عابرة؛ إنه مفيد ومنتج وقيم". (Japee, 2019, pp61-62)

تواجه الجامعة تحديات متعددة في سياق التطور التكنولوجي الذي مس جميع المجالات، فالتعليم من أول المؤسسات الاجتماعية التي تغزوها تكنولوجيا المعلومات، ومع تزايد استخدام أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا الوسائط المتعددة في التعليم، سيكون هناك تغيير متناسب في الأسلوب التقليدي لاكتساب المعرفة وتخزينها ونقلها. وسوف تحل أجهزة الكمبيوتر والأقراص المدمجة وأشرطة الفيديو محل الكتب المدرسية بشكل متزايد.

"كان زيغمونت باومان، أستاذ علم الاجتماع الفخري بجامعة ليدز، يقول متحدثاً عن التعليم في عصر ما بعد الحداثة: في الإعداد الجديد، سيتم فصل المعرفة عن المعلم ونقلها إلى المواد وطرق التدريس عبر الإنترنت. إن المعرفة في المجتمعات المحوسبة أصبحت "خارجية" عن العارف؛ في الوضع الجديد،

سيتم تسويق التعليم، وسيتم تحويل المعرفة إلى سلعة - وهو فرع من الخصخصة الذي هو فرع من العولمة". (Cited in Kumar, 2012, p7) وعليه، أفرز هذا الغزو ما يعرف اليوم بالتعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني، الذي يتمحور على الحصول على تعليم نظامي عبر الخط دون التنقل إلى فضاءات التعليم التقليدية، اعتماداً على منصات مرتبطة بشبكة الإنترنت.

4. نحو وظيفة ثالثة للجامعة في سياق مجتمع المعرفة

في ثورة المعرفة الحالية، يتولى التعليم العالي المهمة التاريخية المتمثلة في قيادة المجتمع إلى مجتمع المعرفة، إن المهمة الأساسية للتعليم العالي هي تعليم الناس والبحث عن الحقيقة. في مجتمع المعرفة، تحدد المعرفة الاقتصاد، ولكن حامل نقل المعرفة ومنتجها هو الجامعة، التي تزودنا بالتعليم العالي، والهدف النهائي لهذا التعليم هو تطوير مهارات المتعلمين مدى الحياة الذين يحتاجهم مجتمع المعرفة أكثر من غيرهم، وذلك للمساعدة في تطبيق المعرفة بهدف تطوير اقتصاد المعرفة.

وفقاً لغيو (Gue) إن جوهر المشكلة هو أن نظام التعليم العالي الذي يتكيف حالياً مع احتياجات المجتمع الصناعي يجب أن يأخذ زمام المبادرة في تحويل التعليم من أجل التكيف مع احتياجات مجتمع ما بعد الصناعة القائم على المعرفة. بعبارة أخرى، يجب أن يصبح تطوير التعليم العالي "طريقة" لحل المشاكل التي تواجه مجتمع المعرفة بدلاً من مشكلة يجب حلها في مجتمع المعرفة.

في العقود الأخيرة، تلقى التعليم العالي اهتماماً سياسياً متزايداً في جميع أنحاء العالم، حيث أدت التغييرات المتعددة التي حدثت في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية للتعليم العالي إلى ظهور مجتمع المعرفة مع التركيز على خلق المعرفة والتوليد المستمر للابتكار. ومن المهم أن نلاحظ أن مثل هذه التغييرات قد تفرض ضغوطاً، وتتطوي على تحديات، وقد تهدد حتى الدور التقليدي للجامعات.

على مستوى العالم، يخضع مشهد التعليم العالي وقطاعات البحث وإنتاج المعرفة لتحول عميق. في أعقاب تحرير الاقتصادات، والتنقل العالمي للمواطنين، والموارد الرأسمالية، والمعرفة، والطلب المتزايد على العمالة الماهرة، أصبحت أنظمة التعليم العالي وفضاءاته تحت التأثير المباشر للتغيرات التي تحركها قوى اجتماعية واقتصادية عالمية غير مسبوقة، وبالتالي أصبحت عمليات التغيير في بنى التعليم العالي والبحث العلمي منصهرة في واقع معقد للغاية.

بناء على هذه التحولات والتحديات التي أفرزتها، "يبدو أن أحد أكثر الأسئلة إثارة للجدال هو ما إذا كانت مؤسسات التعليم العالي لا سيما الجامعات ستكون قادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها عليها مجتمع المعرفة، الذي يدعو إلى زيادة البحث، وخلق المعرفة، وتوليد الإبداع، والتعليم عالي الجودة الذي ينتجه الباحثون والخبراء والعاملون في مجال المعرفة. لذلك يتعين على الجامعات العمل على نطاق واسع الترابطات والاعتماد المتبادل بين التعليم العالي والمجتمع والاقتصاد". (Snellman, 2015, p87) وبالتالي يتوقع من الجامعة أن يكون لها دور مجتمعي أكبر، ولا تكتفي بأدوارها التقليدية.

أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التوسع المستمر في الالتحاق بالجامعات يرتبط ارتباطاً وثيقاً أيضاً بالنمو الاقتصادي. وقد زعمت أن معدلات النمو الاقتصادي كانت أعلى بشكل مستمر في الأماكن التي كان فيها جزء كبير من القوة العاملة حاصلاً على درجة أكاديمية، وقد كان هذا متوافقاً مع الطموحات الاجتماعية والسياسية في بلدان شمال أوروبا، وخاصة في ظل الحكومات اليسارية، لتوسيع فرص الحصول على التعليم العالي بين الطبقات الاجتماعية الدنيا والفئات المحرومة.

في سياق الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة، هناك حاجة إلى جامعات إبداعية توفر الجودة والتميز في التدريس والتعلم والبحث والابتكار، تقليدياً، تمثل الجامعة المؤسسة التعليمية الأساسية. تعد الجامعة "مؤسسة للتعليم العالي توفر المرافق اللازمة للتدريس والبحث، ومصرح لها بمنح الدرجات الأكاديمية، تعمل الجامعات في بيئات مؤسسية للغاية تتميز بانتشار القواعد الرسمية وغير الرسمية وإجراءات التشغيل القياسية، وتمثل الفاعل الرئيس المشارك في إنتاج ونشر المعرفة، كما يُنظر إليها أيضاً على أنها مؤسسات بطيئة التغير ومحافظة ومقاومة للتغيير". (Snellman, 2015, p96)

يرى ترو أن الوظيفة الشعبية الأولى تتلخص في توفير التعليم العالي لكل من يتقدم بطلبات الالتحاق به، أما الوظيفة الثانية فتتخلص في توفير المعرفة والخدمات المفيدة لكل مجموعة ومؤسسة تقريبا ترغب في ذلك. فيما بعد أصبحت الجامعة والمدارس والكليات مراكز للخدمة المجتمعية في العقود الأخيرة، ولم تعد فضاء للتكوين وإنتاج المعارف وفق منظومة اكتساب محددة فحسب، "إن المدارس الهندسية الطموحة، تخدم في المقام الأول أغراضاً مهنية، حيث تعمل على إعداد الشباب من خلفيات متواضعة نسبياً للوظائف التقنية وشبه المهنية (الياقات البيضاء)، حيث تحملت هذه المؤسسات العبء الأكبر من التوسع

الهائل في أعداد الملتحقين بها؛ فهي تدرب المعلمين، والعاملون الاجتماعيون، وموظفو المراقبة، وباحثو السوق، والعديد من المهنيين الجدد الذين يتطلبهم هذا المجتمع ما بعد الصناعي الموجه نحو الخدمة". (Trow, 1970 (2014), p5)

إنّ تغير أنظمة التعليم العالي، وتبوء الجامعة مكانة وأدوار جديدة محورية في مجتمع المعرفة يستدعي تحولاً مؤسسيا وقانونيا وسياسيا أيضا، "خلال الجزء الأخير من القرن العشرين، بدأت معظم البلدان الأوروبية في تقديم أطر قانونية جديدة تهدف إلى القيام بالإصلاحات التي تعمل على تحسين إدارة مؤسسات القطاع العام، بما في ذلك الجامعات، وجعلها أكثر كفاءة اقتصاديًا. ونتيجة لذلك، انتزعت الإدارة من الأكاديميين ونقلت إلى المديرين. ستكون الجامعات الفاعل الرئيس في إنتاج المعرفة، وفي تعليم العاملين في مجال المعرفة، وفي توليد الإبداع، ونتيجة لهذه التغييرات، أصبحت الجامعات تعد على نحو متزايد مؤسسات رئيسة لإنتاج المعرفة". (Snellman, 2015, p99)

فضلا عن دورها التقليدي كمزود أساسي للتعليم ومنتج للمعرفة، من المتوقع أن تتولى الجامعات دورا اقتصاديا واجتماعيا جديدا، حيث يتوقع منها بشكل متزايد أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي، من المتوقع أن تواصل الجامعات خلق ونشر المعرفة الجديدة وتوليد الابتكارات من أجل المساهمة في القدرة التنافسية للدولة. وهذا يعني أن الجامعات لا تقدم تعليما وبحثا ممتازين فحسب، بل تقدم مثل هذه المخرجات بطرق وأحجام وأشكال ذات صلة بتشكيل مجتمع المعرفة.

أضحى التحول نحو جامعة مؤثرة مجتمعيًا هدفًا سياسيًا واقتصاديًا في الوقت ذاته، "حيث أصبحت وجهة النظر القائلة بأن "المشاركة مع المجتمع الأوسع" يجب أن تكون قيمة أساسية للجامعات، وأن الجامعات يجب أن تستجيب لاحتياجات وتوقعات المجتمع، وأن تتفاعل مع مجتمعات متعددة ذات اهتمام شائع جدًا في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالتالي فهي ليست موضع نزاع جدي على مستوى القيمة أو المبدأ". (Sorlin & Vessuri, 2007, p54)

لقد أصبح من الواضح أن نظام التعليم لا يحدد بشكل مباشر فرص النمو الاقتصادي فحسب، بل إنه يحل أيضًا مشكلة النمو الثقافي المتقدم للشخصية، وبالتالي يشكل اقتصاد ومجتمع الغد، لذلك "من المتوقع أن تشغل الجامعات في المستقبل دورًا أوسع وأكثر نشاطًا وأكثر توجيهًا عمليًا وأكثر مسؤولية

اجتماعياً في مجتمع المعرفة. وهذا يعني زيادة التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في شبكات شديدة التعقيد. فمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة يتطلبان من ناحية تعليمًا وبحثًا رفيع المستوى، وسيتعين على الجامعات تعديل أساليبها وممارساتها، وتولي دور جديد أكثر ديناميكية، شاملاً ومسؤولًا اجتماعيًا ومستدامًا يلبي احتياجات السياق المتغير بسرعة". (Snellman, 2015, p105)

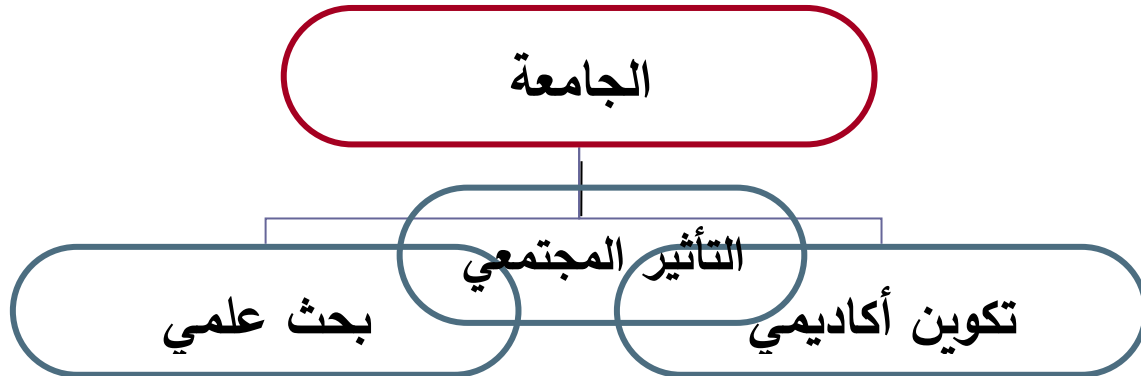
الجامعة واقتصاد المعرفة تربطهما علاقات وظيفية متعددة ومتصاعدة في آن واحد، "فبغية البقاء والازدهار في ظل هذا الاقتصاد، كان من المعتقد الآن أن دور الجامعات لا بدّ وأن يتغير. إن اقتصاد المعرفة لا بد وأن يخضع للتسوية، كما لا بدّ وأن توضع مبادئ "الجامعة الريادية" في مكانها الصحيح حيث تكون أنشطة "المهمة الثالثة" في المقدمة، وحيث تحتل براءات الاختراع، وإيرادات التراخيص، والتعاون مع الشركات مرتبة عالية في قائمة معايير الأداء". (Sorlin & Vessuri, 2007, p10)

وهذا يعني أن مكانة هذا الفضاء المؤسسي التعليمي تتحدث بقدرتها على إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة القابلة للتطبيق، وهي تتجلى في أشكال مختلفة كما أشرنا آنفاً، لذلك أضحت الجامعة ضمن شبكة مؤسسية معقدة في إطار اقتصاد المعرفة، ورافداً أساسياً من روافده بعدما كانت منفصلة عنه في السابق.

في ذات السياق أشار كل من أكر وسباين (Akker & Spaapen) إلى مهمات الجامعات الثلاث، إضافة إلى التعليم والبحث عالي الجودة تضطلع الجامعات بوظيفة ثالثة، كنتاجا للتغيرات المجتمعية العالمية الحاصلة، وللضغوط السياسية المتزايدة التي تتوقع من الجامعات أن يكون لها وظائف أخرى في سياق مجتمعات المعرفة، حيث "أصبح العالم معتمداً جداً على المعرفة الجديدة والموثوقة والقوى العاملة المتعلمة تعليماً عالياً، لدرجة أن صناعات السياسات كثفوا مطالبهم بالتأثير. ونتيجة لذلك، أصبح التأثير المجتمعي بمثابة مهمة ثالثة للجامعات بعد التعليم والبحث، ويمكن العثور على أهميتها في معظم بيانات مهمة الجامعات، إن لم يكن كلها". (Akker & Spaapen, 2017, p7)

يضيف الباحثان أنه الجامعات قد اتخذت خطوات متسارعة في سبيل تجسيد المهمة الثالثة، فعلى سبيل المثال، "عنوان الخطة الاستراتيجية الجديدة لجامعة إدنبورج هو "تحقيق التأثير للمجتمع". تريد جامعة كامبريدج المساهمة في المجتمع من خلال "السعي إلى المعرفة ونشرها وتطبيقها"، وهدف جامعة هايدلبرغ هو "جعل نتائج البحث متاحة للمجتمع وتشجيع استخدامها في الحياة العامة". لدى جامعة لوند خطة

استراتيجية قيد الإعداد للفترة 2017-2026 تنص على أن "التعاون والمشاركة الخارجية يجب أن تتخلل جامعتنا" وأن الجامعة ستتحمل "مسؤولية اجتماعية أكبر". (Akker & Spaapen, 2017, p7)



الشكل رقم (3) المهمات الثلاث للجامعات في ظل مجتمعات المعرفة

في ذات السياق يرتبط الطلب المتزايد على الجامعات لإظهار التأثير المجتمعي بشكل صريح بديناميكيات مفهوم مجتمع المعرفة في سياق جديد، يهتم أكثر بالنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وفيما يتعلق بالتعليم، فمن المتوقع أن تنتج الجامعات عمالة مستقبلية متعلمة تعليمًا عاليًا ومرنة بما يكفي لمعالجة مختلف القضايا المجتمعية، فيما يتعلق بالبحث، يجب التمتع في بيئة تنافسية ودولية متنامية، مع تركيز الانتباه على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.

في الأخير نستخلص أن التعليم العالي وفق نظام التعليم الجماهيري (للجميع)، أنتجه التحول نحو مجتمعات المعرفة، وأن التعليم العالي في ذات الوقت ساهم بشكل أكبر عبر مهمات الجامعة الثلاث في التأسيس لمجتمع المعرفة، حيث تكون المعرفة فيه كعملية وجوهر، وحيث تمثل صلب اقتصاده، وأن الفاعلين المجتمعيين المهيمنين فيه هم عمال المعرفة والفنيون والتقنيون أو ما يسمون بالتكنوقراط.

المحور الخامس: البحث العلمي وجودة التعليم العالي

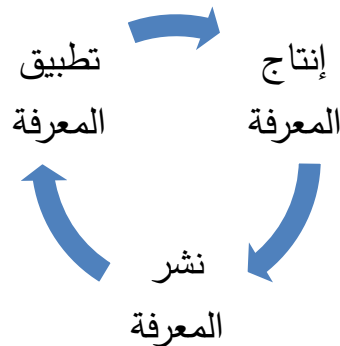
الغايات البيداغوجية المستهدفة:

في نهاية هذا المحور سيكون الطالب قادرا على:

- استكشاف الوظيفة الثانية لمؤسسات التعليم العالي، وهي وظيفة البحث التي ينطوي عنها إنتاج المعرفة، وتطبيق المعرفة على المعرفة التي يحتاجها مجتمع المعرفة في مجالات الحياة المختلفة.
- فهم العلاقة بين التعليم العالي وجودة البحث، والعوامل المؤثرة في جودة البحث العلمي المنتج، ومعرفة أهم التحديات التي تواجه الجامعة في مسار إنتاج المعرفة التي تلبي حاجات مجتمع المعرفة.

1. التعليم العالي ووظيفة البحث العلمي

إن الحديث عن التعليم العالي لا ينبغي أن ينحصر في الجامعة لا غير، بل يجب أن يتعداه لكل مؤسسات التعليم العالي، كمراكز ومخابر البحث المتخصصة، والمدارس والكليات المتخصصة المختلفة. في هذا المحور سنركز على الوظيفة الثانية لمؤسسات التعليم العالي وهي البحث العلمي، التي تتمخض عنها عملية إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة في مجالات متعددة، ويفترض أن قدرة هذه المؤسسات على إنتاج البحوث العلمية الأصيلة والمتخصصة هو الذي يجعل نظام التعليم العالي ذو جودة أم لا، فمكانة كل مؤسسة جامعية يحددها محددان اثنان هما: التعليم عالي الجودة والإنتاج العلمي عالي الجودة، حيث يترجم هذا الإنتاج العلمي إلى قيمة عبر عمليات تطبيق المعرفة على المعرفة.



الشكل رقم (4) تداول المعرفة البحثية في الجامعة

تعد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى مراكزًا أساسية للبحث العلمي، فهي تسهم البحث في إنتاج المعرفة الجديدة وفتح آفاق جديدة للتفكير. يتيح هذا البحث للمجتمع الوصول إلى حلول إبداعية للتحديات والمشكلات المعاصرة، ذلك أن إنتاج المعرفة يمر عبر مسار أساسي وهو مسار البحث العلمي، والبحث العلمي له شروطه ومتطلباته وصعوباته، وحتى يعتد بالبحث العلمي الذي تنتجه الجامعة و/أو مراكز ومخابر البحث يستدعي أن يتصف بالأصالة والجودة، الوصول إلى مطلب الجودة، يمر بمراحل متابعة ومتكاملة. "يكتب سيمونز (Simons, 2006) "اليوم، لكي يصبح المرء ناجحًا ماليًا واجتماعيًا، يجب أن يصبح قادرًا على خلق معرفة جديدة"، ومن هذا المنطلق، "يجب النظر إلى التعليم من خلال البحث العلمي باعتباره ضرورة، والمشاركة النشطة في البحث العلمي تعد الطلاب فعلاً للحياة في المجتمع الحديث". (Cited in Karpov, 2016a, p3489)

لعل الوظيفة الأساسية لمؤسسات التعليم التي لا يضاهي فيها أي مؤسسة أخرى هي البحث العلمي، حيث "يتميز التعليم العالي عن التعليم الابتدائي والثانوي بإنتاج المعارف الجديدة والرفع من قيمتها في المجالات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فإذا لم تقم المؤسسات الجامعية بوظائفها في البحث والاستكشاف والتجديد، تصبح مؤسسات لتعليم خدماتي، وتهبط إلى مجرد امتداد للتعليم الابتدائي والثانوي، لذا من المهم تطوير نشاطات البحث كأولوية". (اليونيسكو، 2005، ص100)

السؤال المطروح، أتحافظ الجامعات على دورها التقليدي كمقدم رئيس للتعليم العالي، وكمبدع رئيس للمعرفة، أم لا؟ "لعبت الجامعات على الدوام أدوارًا مهمة ولكنها متفاوتة في تنمية المجتمعات. تاريخيًا، كانت تعمل على تدريب الجيل القادم من خريجي الجامعات الذين يمكنهم تولي مناصب مهمة في المجتمع. ومنذ اللحظة التي أصبحت فيها جامعات بحثية (بدءًا من القرن الثامن عشر واستمرت في القرن التاسع عشر بعد الثورة العلمية والصناعية، تطور تركيزها على التكنولوجيا والزراعة والصحة، وكل ذلك لتحسين رفاهة الاقتصاد والسكان". (Akker & Spaapen, 2017, p8)

تعد الجامعة والمدرسة المبنية على مبادئ التدريب البحثي والمرتبطة بالاستمرارية العلمية والمعرفية هي المؤسسات الرئيسية لمجتمع المعرفة. إن الطبيعة الإبداعية للتعلم تحدد قدرة العامل المعرفي على الابتكار الاجتماعي والتقني والتكنولوجي، ويشكل البحث كفاءته الديناميكية وأدائه الاجتماعي والاقتصادي "كان

دراكر يقول (1969): إن الجامعة سوف تلعب الدور الأساسي في تطوير مجتمع المعرفة وموظفيه - فمختبرات الجامعة هي أساس الإنتاج العلمي الذي ينمو منه، وفي الوقت ذاته يقول ترو أيضا: إن البحث عن المعرفة الجديدة وطرق جديدة لتطبيقها في المجتمعات الحديثة أصبح مجالاً مهماً للنشاط، وأن الكليات والجامعات مدعوة لحل هذه المهمة، التي أصبحت ذات أهمية متزايدة". (Karpov, 2016b, p9954)

ذهب تقرير منظمة اليونيسكو إلى الطرح ذاته متسائلاً وقائلاً: "هل نستطيع تصور مجتمعات معرفة لا تحصل فيها العلوم والتكنولوجيات على الأولوية؟ إن الميدان العلمي مدعو من دون شك ليكون أحد المختبرات الأساسية التي ستقام فيها مجتمعات المعرفة، لذلك على الفاعلين الأساسيين في مجتمع المعرفة إنشاء أنظمة بحث وتجديد في نقطة تقاطع القطاعات العلمية والاقتصادية والسياسية، تسمح بإنتاج المعارف ونشرها من خلال التأثيرات المتبادلة بين المؤسسات والصناعات ومؤسسات البحث والتعليم العلمية والمنظمات الحكومية". (اليونيسكو، 2005، ص103) فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية متعددة، فالجامعات على سبيل المثال تعمل على إنتاج المعرفة من خلالها فاعليها من الأساتذة والباحثين وتعمل أيضا على نشر هذه المعارف عبر التعليم وعبر وسائط النشر المختلفة، وقد سهلت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة اليوم على نشرها ووصولها لشريحة كبيرة من الناس.

علاوة على هذا، "يحول اقتصاد المعرفة أشكالا أخرى من التعلم والتدريس إلى سلع تجارية داخل الأوساط الأكاديمية أو خارجها: الدورات والبرامج والندوات، وتنمو البرامج المسائية. وفي المملكة المتحدة، واصلت الجامعة المفتوحة توسعها وأصبحت عالمية بشكل متزايد، وأصبحت جامعة مفتوحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في العالم، وعلى نحو مماثل، في مجال البحوث، هناك تجارة مع "العلماء النجوم" الذين يتم بيعهم وشراؤهم بين الجامعات ومعاهد البحوث تقريبا مثل لاعبي كرة القدم". (Sorlin & Vessuri, 2007, p11)

بناءً على ما سبق يتوقع من الجامعة ومؤسسات التعليم العالي الأخرى أن تكون أنساق مفتوحة أكثر من ذي قبل، وتحمل هم المجتمع وتؤطره، وتجيب عن تساؤلاته، وتحل مشكلاته، ولعل ربط وظيفة البحث

باحثيات المجتمع هو السبيل الأنجح لتحقيق الأثر الحقيقي، علاوة على هذا، لا يتوقع من الجامعة أن تنتج المعارف فحسب، بل أن تنتج معارف ذات بعدين أساسيين، بعد يرتبط بالجدوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمعارف المنتجة والمعاد إنتاجها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنتج معارف ذات جودة، فليست كل المعارف قابلة للتطبيق، أو لها قيمة في ذاتها، لذلك، علمية البحث لا بد أن تغربل المعرفة الأصلية عن غيرها.

2. الطلب المتزايد للمعرفة المنتجة عبر البحث العلمي

خلال العقود الماضية، أصبح التوتر بين مهمني التعليم والبحث أكثر حدة. يبدو أن الأخير لا يزال يتمتع بأهمية أعلى، بالتأكيد من حيث أنظمة المكافآت الأكاديمية التي تهيمن عليها مقاييس إنتاج المجالات (التي أصبحت عملة المجتمع العلمي الدولي) ومقدار الميزانية الإضافية التي يستطيع الباحث أو مجموعة البحث توليدها.

بعد نهاية الحرب العالمية كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من جهودها الرامية للاستثمار في مخرجات العلم الذي تنتجه الجامعات والمعاهد المتخصصة، في هذا الصدد "قدم فانيفار بوش (Vannevar Bush) تقريره الشهير للحكومة الأمريكية (العلم، الحدود التي لا نهاية لها، 1945)، حيث جمع بين قيمة البحث الأكاديمي والفوائد التي تعود على القضايا العامة. وقد أدى ذلك إلى اقتناع واسع النطاق بين صناع السياسات بأن العلم الممتاز سيؤدي في نهاية المطاف إلى تطبيقات عملية. كانت معظم السياسات الحكومية موجهة نحو توفير أفضل الظروف لازدهار العلم داخل الجامعات أو في المعاهد المتخصصة (الدفاع والصحة والزراعة)". (Akker & Spaapen, 2017, p8)

في أوروبا "اقترح البعض أن تعمل أوروبا على تطوير وتحسين التعليم العالي من أجل أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة، كتعزيز البحث والتطوير، ومن خلال تحسين وزيادة البحث والتطوير، سوف تكتسب أوروبا عمليات ومنتجات وخدمات تنافسية، وهذا يعني أن الدول الأوروبية سوف تضطر إلى زيادة عدد الباحثين، وإجراء تغييرات في النظام التعليمي، ومن المؤكد أن الوظائف المستقبلية سوف تتطلب أشخاصاً يتمتعون بمهارات متنوعة وأفضل". (Snellman, 2015, p88)

في أعقاب الأزمة المالية في السبعينات بدأت الحكومات تتوقع تأثيراً أكبر من العلم الأكاديمي، حيث أنشئت معاهد متخصصة وبرامج بحثية كبيرة (التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإلكترونيات الدقيقة). في الجامعات، "بدأت وظيفة البحث تكتسب أهمية أكبر من التعليم، وقد كافأت الأنظمة الأكاديمية بشكل أساسي المنشورات في المجالات عالية التصنيف، مما دفع العلماء إلى إدراك أن إجراء البحوث والنشر في الدوائر الدولية كان أفضل لحياتهم المهنية من التدريس". (Akker & Spaapen, 2017, p8)

الأمر الذي جعل وظيفة البحث في الجامعات تستمر في اكتساب أهمية تحت تأثير تطورين متناقضين، حيث أدت العولمة إلى تسريع المنافسة الدولية للبحوث، ولكن في الوقت ذاته شعرت الحكومات بحاجة متزايدة إلى أن يكون للبحث تأثير اقتصادي محلي أكبر. لقد بدأت ميزانيات البحث في النمو وأصبح تمويل البحث الأكاديمي حدثاً متعدد الأطراف بجانب الحكومات، بدأت الصناعة أيضاً في الاستثمار في البحث الأكاديمي.

"تشير التقديرات الرسمية إلى أن هناك حاجة إلى مليون باحث إضافي في أوروبا بحلول عام 2020 لتلبية هدف كثافة البحث والتطوير بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن الطلب على الأشخاص المؤهلين تأهيلاً عالياً من المتوقع أن يرتفع بنحو 16 مليوناً في الفترة ذاتها، وهذا يتطلب إنشاء مجموعة كبيرة من الباحثين المهرة من أجل تيسير البحوث المستقبلية، وتوليد الإبداع، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، وتحدي المنافسين الدوليين". (Snellman, 2015, p88)

3. تحديات إنتاج المعرفة في سياق معقد

في مجتمع المعرفة، يتم الاعتراف على نطاق واسع بالترابطات والاعتماد المتبادل بين التعليم العالي والمجتمع والاقتصاد، وعليه، ومن المتوقع بشكل متزايد أن تساهم الجامعات في التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، "في الوقت الحالي، يتم إجراء البحوث وإنشاء المعرفة في شبكات عالمية معقدة وتحالفات المعرفة بهدف تعزيز إنتاج المعرفة وجعلها أكثر فعالية، وهذا يفرض ضغوطاً على الجامعات التي تولت تقليدياً دور المنتجين الأساسيين للمعرفة مع التركيز على خلق المعرفة داخلياً. ويشكل مجتمع

المعرفة تحديًا للتعليم العالي أيضًا، لأن المعرفة يتم إنشاؤها بشكل متزايد بطرق متعددة ومن قبل منظمات ومؤسسات متنوعة". (Snellman, 2015, p85)

المعرفة في الأساس هي مسألة تتعلق بالقدرة المعرفية على حل المشكلات والمهارة، والتدريب والتعلم، لذا فإن أغلب الأبحاث هي مزيج من توليد المعرفة الجديدة واستغلالها لاحقًا. ومن النادر ما يكون الابتكار الجذري ممكنًا دون معرفة مسبقة، علاوة على ذلك، من الضروري أن يكون هناك بعض التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والصناعة من أجل توليد المعرفة الجديدة وتطبيقاتها، فالمعرفة العلمية الجديدة ضرورية لتعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا الجديدة، وأيضًا خلق عمليات جديدة للتعليم والتعاون بين الباحثين. "إن هذا التغيير في دور الجامعة يحدث، لأن المعرفة قد يتم إنتاجها في مؤسسات ومنظمات متنوعة خارج الأوساط الأكاديمية مثل مراكز الفكر والمختبرات التجارية، وشركات الاستشارات ومنظمات أبحاث السوق، والمؤسسات والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المختلفة والجمعيات التجارية ومجموعات المصالح، ولأن الفاعلون الجدد وحتى الجهات غير المتوقعة يمكن أن تطلق خدمات تنتمي عادة إلى مجال التعليم العالي". (Snellman, 2015, p92)

يواجه الأكاديميون في العقود الأخيرة تحديات متعددة، "ببصفتهم مدرسين، فإنهم يريدون أن يكون طلابهم مشبعين بأعلى مستويات المعرفة والمهارات والخبرة لمواجهة التحديات المجتمعية الكبرى في حياتهم المهنية المستقبلية، وببصفتهم علماء، فإنهم يريدون أن تكون أبحاثهم ممتازة، وأن تساهم في الخزان العالمي للمعرفة، وفي الوقت ذاته يجب أن تعالج أبحاثهم المشاكل والقضايا المجتمعية وتساعد في حلها". (Akker & Spaapen, 2017, p9) فمن جهة مهمة الأكاديمي تتمحور حول تكوين المتعلمين تكوينًا عالي المستوى يستجيب لمتطلبات المؤسسات والاقتصاد، ومن جهة هو محكوم بوظيفة مهمة تتمثل في البحث العلمي القابل للتطبيق ويتصف بالجودة كصفة أساسية.

راهئًا، ونتيجة للتوجهات الدولية نحو مجتمع المعرفة العالمي ظهرت الجامعات الدولية التي تحتضن طلابًا متميزين من مختلف البلدان والخلفيات الثقافية والعرقية، فالرهان اليوم يعتمد على التنافس بين الجامعات على استقطاب أحسن الطلبة وتشغيل أحسن الأساتذة والباحثين القادرين على إنتاج بحوث غزيرة وذات جودة، فالجامعات اليوم تتحدد مكانتها، إلى جانب حجم التمويل الحكومي أو الخاص الذي

تحصله من خلال الأبحاث التي تنتجها في شكل مقالات مرموقة في مختلف المجالات والتخصصات، كما تنزع الجامعات اليوم أيضا نحو إطار تعاوني دولي لتبادل الخبرات وإنتاج المعرفة عالية الجودة وتطوير الرؤى الجديدة.

تواجه الجامعات تحديات مرتبطة بالإنفاق والتمويل الحكومي، على الرغم من تزايد الإنفاق على البحث والتطوير في مجتمعات المعرفة بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي يعكس هذا التزايد أهمية الابتكار والمعرفة كمحركات للنمو الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه ارتبط بشكل أكبر بمخرجات العلم أكثر من الإنفاق على التعليم، كما ركز على المعارف القابلة للتحويل وأهمل المعارف الأخرى ولو نسبيا.

تزايد الإنفاق الغربي على البحث والتطوير اتخذ منحى تصاعدي في العقود الأخيرة، حيث "تتفق الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية 3.5% من ناتجها القومي على البحث العلمي في كل عام". (خليفة، 2021، ص76) "أنفقت الصين 85 مليار دولار أميركي على البحث والتطوير في عام 2003 (أي بزيادة قدرها ثلاثة أمثال ما أنفقته في عام 1998)، وهو ما يضعها في المرتبة الثالثة المثيرة للإعجاب بعد الولايات المتحدة واليابان، وبلغ إجمالي الاستثمار في البحث والتطوير 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي للصين". (Sorlin & Vessuri, 2007, p19)

الأمر الذي يعكس حجم الاستثمارات التي توليها الدول المتطورة في مجال البحث العلمي، تجدر الإشارة هنا إلى أن القطاعات التي تستحوذ على أكبر حصة من الإنفاق على البحث والتطوير هي: الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية، ثم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، فصناعة السيارات، والفضاء والطيران والطاقة، وهي مجالات كما نلاحظ بعضها صناعي، ولكنها تعتمد على المعرفة بشكل كبير في عملية الصناعة، كما هو الحال اليوم مع صناعة السيارات الكهربائية، وما يرتبط بها من أجهزة وبرامج كبرنامج (GPS)، ومعرفة كما هو الحال مع التكنولوجيا الحيوية التي تعتمد على سبيل المثال على إنتاج و/أو تركيب أنسجة وأوعية دموية صناعية، الأمر الذي يسمح باستدامة الاقتصادات القائمة على المعرفة.

ختاما يمكن القول إن تحقيق جودة البحث العلمي يتطلب تحقيق جودة التعليم، والوصول إلى جودة التعليم العالي يتطلب توافر مجموعة من العوامل والمتطلبات التي تضمن تقديم تجربة تعلم فعالة ومؤثرة

للطلبة الجامعيين بوصفهم إطارات الغد، يكتسبون من خلال هذه التجربة معارف متخصصة ومتعددة، كوجود هيئة تدريس مؤهلة وملتزمة، برامج تعليمية متقدمة ومبتكرة، بنية تحتية فعّالة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الربط بين الجامعة واحتياجات سوق العمل، كالتعاون والتنسيق بين الجامعة بوصفها فضاء للتكوين ومجتمع العمل لفهم احتياجات سوق العمل وتضمين هذه الاحتياجات في البرامج التعليمية، وأخيرًا نظام فعّال لإدارة الجودة، بهدف ضمان تحقيق جودة التعليم العالي وتحضير الطلبة لتحديات المجتمع وسوق العمل المتغيرة.

المحور السادس: وسائل الإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة

الغايات البيداغوجية المستهدفة:

في نهاية هذا المحور سيكون الطالب قادرا على:

- فهم كيفية ظهور وسائل الاتصال الجماهيري كالمذياع والتلفزيون، ثم القنوات الفضائية والكمبيوتر وشبكة الإنترنت، فمن دون هذه الوسائل الجماهيري الحديثة يصعب الحديث عن مجتمع المعرفة.
- استكشاف كيف ساهمت وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في تشكيل مجتمع المعرفة، وهذا يشمل فهم كيفية إنتاج المعلومات ونشرها واستهلاكها، وكيف أثر ذلك في البنى الاجتماعية والعمليات الاجتماعية، وتبلور أنماط سلوكية ثقافية جديدة.
- مناقشة التحديات التي تواجه وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في سياق مجتمع المعرفة، في قضايا مهمة ترتبط بحرية التعبير ونشر المعلومات بشفافية وردم الفجوات المعرفية والتفاوت الرقمي.

1. ظهور وسائل الاتصال الجماهيري

ظهرت وسائل الاتصال الجماهيري كاستجابة طبيعية لتطورات اجتماعية وثقافية واقتصادية في المجتمعات الحديثة، فمع بداية القرن العشرين، ظهرت وسائل جديدة مثل الإذاعة والتلفزيون، التي ساهمت في نقل المعلومات بسرعة وسهولة إلى جمهور واسع، وهي الموجة الأولى لوسائل الاتصال الجماهيري، ثم ظهرت الموجة الثانية بظهور شبكة الإنترنت، ثم الموجة الثالثة بظهور منصات التواصل الاجتماعي (Social Media).

وفقا لتوفلر "كانت الجماعات البشرية حتى اليوم تعتمد على الاتصال المباشر بين الأفراد، حتى برزت الحاجة إلى أجهزة جديدة لإرسال المعلومات عبر الوسائل، وكانت الأقنية البريدية في المجتمعات الزراعية حكرا على الأغنياء وذوي السلطة، حيث أصبحت نظم حمل المعلومات الجديدة مغلقة أمام غالبية الناس، واستخدمت لأغراض السيطرة الاجتماعية من طرف النخبة". (توفلر، 1990، ص43)

وأضاف ذات الباحث أن بوصول موجة التصنيع "حطمت احتكار النخبة للاتصالات، حيث تطلب الإنتاج المصنعي تحركات كثيفة للمعلومات، لقد كان ابتكار البريد ابتكارا اجتماعيا هاما بوصفه أول قناة واسعة للاتصالات، ثم جاء الهاتف والتلغراف في القرن 19، ثم كانت هناك الحاجة لوسائل قوية لإرسال المعلومات للناس بسرعة، وفي وقت واحد وبأقل تكلفة، لذلك جاءت وسائل الإعلام الجماهيرية كالجريدة، ثم الراديو والتلفزيون". (توفلر، 1990، ص ص 44-45) يرى توفلر أن التطور التقني زامنه تحول في المحيط الإعلامي، وهذا يعني أن كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية كانت تحتاج إلى نمط معين من الاتصال بين البشر، ولا يتم الانتقال من مجتمع لآخر، إلا بالتحول نحو وسائل جديدة تضمن قيامه.

"قبل ظهور وسائل الإعلام الجماهيرية، كان الطفل في المجتمعات ما قبل الصناعية يعيش في بيئة محدودة التغير، ويكون فهمه للعالم من خلال عدد قليل من المصادر، مثل الأسرة، والمعلم، والكاهن، والعامل. كانت نظريته للعالم ضيقة للغاية. لكن مع ظهور وسائل الإعلام، كالصحف والمجلات والإذاعة، ثم التلفزيون، توسعت مصادر معلومات الطفل وتنوعت، ولم يعد يعتمد فقط على الأشخاص المحيطين به والطبيعة لتكوين تصورات عن الواقع". (توفلر، 1990، ص 171)

يوضح توفلر كيف أن وسائل الإعلام الجماهيرية لعبت دورًا حاسمًا في توسيع مدارك الطفل وفهمه للعالم، من خلال توفير مصادر معلومات متنوعة ومتعددة، كاسرةً بذلك حصر المعرفة على دائرة ضيقة من الأشخاص والتجارب المباشرة في المجتمعات ما قبل الصناعية، حيث قارن بين نظرة الطفل للعالم قبل وبعد ظهور وسائل الإعلام الجماهيرية، مبرزًا تأثيرها الكبير في توسيع مداركه، فقبل ظهور وسائل الإعلام، كانت نظريته للعالم محدودة جدًا، مقتصرة على بيئته المباشرة ومعارف الأشخاص المحيطين به. أما بعد ظهور وسائل الإعلام الجماهيري كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون، تغير الوضع بشكل جذري. أصبح الطفل يتلقى معلومات من مصادر متنوعة ومتعددة، مما ساهم في توسيع آفاقه وزيادة معرفته بالعالم، حيث أصبح بإمكانه الوصول إلى معلومات وأفكار من ثقافات وبيئات مختلفة.

في بدايات الموجة الثالثة، أي مرحلة التحول نحو مجتمعات المعرفة، بدأت هذه الوسائل تفقد هيمنتها، حيث "كان التلفزيون من أكثر وسائل الإعلام قوة وجماهيرية، وفي عام 1977 بدأ بالخفوت والاندثار،

وهذا نتيجة لظهور وسائل الموجة الثالثة للاتصالات، كالتلفزيون المحوري (Cable TV)، ما يميز هذا النوع الأخير أنه قلل من قاعدة الجمهور الواسع، إذ قسمه إلى جماعات متعددة الاهتمامات". (توفلر، 1990، ص ص 176-177) إذ انقسم الناس بحسب اهتماماتهم بظهور القنوات الفضائية العديدة والمتعددة المحتوى، بعدما كانت قناة الأرضية موجهة لجميع أفراد المجتمع. "ثم ظهر الكمبيوتر بوصفه محور المحيط الإعلامي الجديد لمجتمع المعرفة، حيث كان في أوائل الخمسينيات مجرد فضول علمي، إلا أنه في الستينيات بدأ يتسرب إلى عالم الأعمال، والإدارات والمدارس والبيوت ببطء، لا سيما بعدما زادت قدراته الاستيعابية، وأصبح أقل حجماً وأكثر كفاءة". (توفلر، 1990، ص ص 183-184)

أشار توفلر إلى أهمية تطور دور الكمبيوتر من مجرد أداة علمية إلى محور أساسي في مجتمع المعرفة. فبعدما كان عبارة عن فضول علمي (الخمسينيات) في بداياته، كان الكمبيوتر يُنظر إليه على أنه شيء غريب ومثير للاهتمام في الأوساط العلمية فقط، ولم يكن له استخدامات عملية واسعة الانتشار. كان حجمه كبيراً جداً، وتكلفته باهظة، ولم يكن يناسب الاستخدام اليومي، ثم بدأ تدريجياً بالدخول إلى عالم الأعمال والإدارات والمدارس وحتى المنازل. ثم أصبح في مرحلة أخرى محورا إعلاميا جديدا لمجتمع المعرفة، هذا يعني أن الكمبيوتر أصبح الأداة الرئيسة لتخزين المعلومات ومعالجتها ونشرها في عصر المعلومات، فهو يمكّن الأفراد من الوصول إلى كم هائل من المعلومات، والتواصل مع الآخرين بسهولة، وإنتاج المعرفة ومشاركتها.

ثم ظهر الإنترنت، وقد أثر هذا الظهور بشكل جذري في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في مجتمع المعرفة، حيث تحولت وسائل الإعلام من نموذج الاتصال أحادي الاتجاه إلى نموذج تفاعلي، فقبل الإنترنت، كانت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تتبع نموذجاً أحادي الاتجاه، حيث تقوم ببث المعلومات للجمهور من دون تفاعل من الجمهور العريض المتلقي. أما بعد الإنترنت، فأصبح الجمهور مشاركاً نشطاً في إنتاج ونشر المعلومات، إذ أصبح بإمكانه التعليق على الأخبار، ومشاركة المحتوى، والتفاعل مع الآخرين، مما حول وسائل الإعلام إلى منصات تفاعلية.

علاوة على ما سبق، تراجع دور الوسيط، فبعدما كانت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بمثابة الوسيط الرئيس بين الجمهور والأحداث والمعلومات. أتاح الإنترنت للجمهور، الوصول المباشر إلى

المعلومات من مصادر متعددة، علاوة على ظهور مصادر إعلامية جديدة، كالمواقع الإخبارية والمدونات ومنصات التواصل الاجتماعي، أصبح يسمى فيما بعد الإعلام البديل. فضلا عن ظهور ما يسمى بصحافة المواطن، وهي تقوم على تمكين الأفراد من المشاركة في إنتاج ونشر الأخبار. الأمر الذي أفرز "جدلا إشكاليا يتجلى في السؤال التالي: هل المجتمع هو الذي يجعل الإنترنت ما هو عليه، أم الإنترنت هو ما يجعل المجتمع ما هو عليه؟". (بارني، 2015، ص ص 43-44)

2. استخدامات الوسائط الاجتماعية الجديدة في مجتمعات المعرفة

مع الثورة التكنولوجية التي انفجرت في النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة مع ظهور الإنترنت، أصبح الوصول إلى المعلومات متاحًا بشكل غير مسبوق. هذا التقدم التكنولوجي أتاح للأفراد القدرة على التواصل والتفاعل بشكل مباشر، مما ساهم في نشوء مجتمعات المعرفة، لذلك تحتل وسائل الإعلام والاتصال مكانة رائدة في مسار التوجه نحو مجتمعات المعرفة، إذ يتوقع منها أن تسهم في نقل المعلومات بسرعة وشفافية، نشر المعلومات والمعارف وتسهيل الوصول إليها، تعزيز التفاعل والمشاركة وتبادل الأفكار، تقييم المعلومات المنشورة، وبناء ثقافة التعلم المستمر والتعليم التعاوني، وتشجيع الإبداع والابتكار، وأخيرا، المساهمة في سد الفجوات المعرفية.

طرح عالم الاجتماع الكندي ماركولون (Mcluhan) في كتابه مجرة غوتنبرغ (The Guttenberg Galaxy) (1962) "مفهوم القرية العالمية/الكونية (Global Village)، علاوة على مفهومه المركزي الوسائط الجماهيرية (Mass Media) وهي تعني الطرق، النقود، اللغة، الكتابة، الطباعة، العلم، التلفزة، الحواسيب، الهواتف... وأن هذه الوسائط تغير جذريًا إدراك الناس للعالم، وتغير بنيتهم النفسية، كما تحول تنظيمهم الاجتماعي، وهي تحدد التطور الاجتماعي، وليس القوى الإنتاجية أو تبديل أشكال الملكية". (النقري، 2001، ص ص 113-116)

يتعين علينا أن نلقي نظرة فاحصة على دور وسائل الإعلام في مجتمع المعرفة. تشكل وسائل الإعلام جانبًا متكاملًا لأنها تؤدي دورًا حاسمًا في توزيع المعرفة وتداولها. بما في ذلك المعرفة الشعبية بالحياة اليومية. والأمر الأخير مهم بشكل خاص لأن المحتوى الإعلامي يشكل أفكارا وصورا للعالم والمجتمع، وتتشكل أنماط القيم والتوجهات من خلال إنتاج وتوزيع المحتوى الإعلامي.

كان مجتمع المعرفة يحتاج إلى وسائط جديدة، قادرة على نقل وتبادل واستخدام المعرفة بسرعة وبأقل تكلفة بين كثير من الناس، في الوقت الحاضر، غيرت أدوات الوسائط الاجتماعية المتقدمة الطريقة التي يتواصل بها الناس، ويشاركون المحتوى ويتفاعلون ويتعاونون بها، تتمثل منصات الوسائط الاجتماعية في "المنتديات الشفهية مثل الشبكات الاجتماعية (مثل ماي سبيس وفيسبوك)، والمدونات الصغيرة (مثل المدونات الشخصية أو تويتر)، وتطبيقات مشاركة الصور أو الفيديو (مثل فليكر أو يوتيوب)، والمواقع التعاونية مثل ويكيبيديا. تعد هذه الأنواع فضاءات بارزة وراسخة لإنشاء قنوات لتبادل المعرفة، حيث يتمكن الأشخاص من العثور على أفراد آخرين لديهم اهتمامات مماثلة، ومشاركة أفكارهم معهم".

(Ahmed et al, 2018, p2)

لقد تغير دور وسائل الإعلام التقليدية في مجتمع المعرفة، حيث لم يعد دورها مقتصرًا على نقل الأخبار والمعلومات فقط، بل أصبح دورها أكثر حيوية وتفاعلية، ويتضمن مهامًا متعددة، كتوفير المعرفة الشعبية وتشكيل المجال العام، حيث لم تعد وسائل الإعلام مجرد ناقل للمعلومات، بل أصبحت وسيطًا مهمًا يساعد الجمهور على فهم المعلومات وربطها بالخبرات والتطبيقات العملية. هذا الدور المتطور يتطلب من وسائل الإعلام أن تركز على بناء سياقات المعلومات وتوضيحها للجمهور. "بالنظر إلى تعريفنا للمعرفة بوصفها اتصال المعلومات بالخبرات، يمكننا أن نستنتج أن توفير المعرفة الشعبية والمشهورة عبر وسائل الإعلام هو أيضًا عنصر تكويني للمجال العام. دور وسائل الإعلام التقليدية يتغير في مجتمع المعرفة لأنها أكثر حيوية فيما يتصل بمهامها المختلفة: التوسط، وتوفير التوجيه، وبناء، وإظهار سياقات المعلومات، سواء كانت في التطبيق، أو العمل، أو الخبرة، أو القرارات، أو التوقعات". (Thomass, 2003, p33)

لم تعد وسائل التواصل الاجتماعي مقتصرة على الاستخدام الشخصي، بل أصبحت أداة مهمة تتبناها المنظمات في مختلف القطاعات لتبادل المعرفة والتواصل. فعلى سبيل المثال، تستعين بعض المؤسسات الحكومية بهذه المنصات لرفع مستوى وعي المواطنين وإشراكهم في العمل الحكومي، في حين تستخدمها شركات القطاع الخاص لتوليد المعرفة داخليًا ودمج العملاء في مختلف أنشطتها.

علاوة على ذلك، أعتمدت وسائل التواصل الاجتماعي من قبل "مؤسسات التعليم العالي كوسيلة لإلهام أنشطة التعلم، كما تبنت منظمات الرعاية الصحية الاستخدام الداخلي لوسائل التواصل الاجتماعي لمشاركة المعرفة، مما يسهل التدفق الفعال للمعلومات، كما استخدمت بشكل متزايد "منذ زلزال هايتي عام 2010، لمشاركة المعرفة في مجال إدارة الكوارث. بشكل عام، غيرت هذه الوسائل بشكل كبير كيفية عيشنا وعملنا وتعلمنا وتفاعلنا، فهي تسمح بمشاركة المعرفة بشكل سلس ومستمر داخل العالم الافتراضي". (Ahmed et al, 2018, p2)

إن تبادل المعرفة يتم عن طريق نقلها من مصدر ما بطريقة يتم بها تعلمها وتطبيقها من قبل المتلقي. فعملية تبادل المعرفة تشير إلى توفير معلومات المهمة والمعرفة لمساعدة الآخرين والتعاون مع الآخرين لحل المشكلات أو تطوير أفكار جديدة أو تنفيذ السياسات والإجراءات. إن النمو المتزايد في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل تبادل المعرفة، وضمان انتشارها على نطاق واسع بين الأفراد والمجتمعات، يخلق مساحة افتراضية تدعم أنشطة تبادل المعرفة. الأمر الذي يزيد من قوة حضور المعرفة والمعلومات مجتمعيًا، إلى أن سلبيات هذا الأمر تتمحور حول سهولة انتشار المعلومات المغلوطة والمضللة، وهذا ما يشكل تحديًا لمجتمع المعرفة بوصفه مجتمعًا عقلائيًا.

على هذا الأساس "تشجع المنظمات الموظفين على مشاركة معرفتهم عبر أدوات وسائل التواصل الاجتماعي، لأنها تسهل تدفق المعلومات بكفاءة داخل الفرق وبينها. كما أنها تساعد في وصف ما وكيف وأين يمكن العثور على المعرفة المفيدة داخل المنظمة. على سبيل المثال، تستخدم شركة IBM أدوات وسائل التواصل الاجتماعي (مثل الشبكات الاجتماعية)، كأدوات لمشاركة المعرفة بين موظفيها البالغ عددهم 400000 موظف، وبالتالي المساعدة في تعزيز تعاونهم وابتكارهم". (Ahmed et al, 2018, p5) تشجع أغلب المنظمات اليوم، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي داخليًا لتسهيل مشاركة المعرفة بين الموظفين والفرق، وتحديد مصادر المعلومات المفيدة داخل المنظمة، مما يعزز التعاون والابتكار في عمليات تطبيق المعرفة على المعرفة.

أخيرًا نستخلص أن وسائل الإعلام تؤدي أدوارًا حاسمة في تشكيل مجتمعات المعرفة، نستخلصها في النقاط التالية: أولاً، تسهيل الوصول إلى المعلومات، من خلال إتاحة الوصول إلى مجموعة واسعة من

المعلومات والموارد التعليمية، مما يعزز من قدرات الأفراد على اكتساب المعرفة بسرعة وسهولة. ثانياً، تعزيز التعلم المستمر، حيث تسهم وسائل الإعلام في تشجيع التعلم المستمر، مما يمكن الأفراد من تطوير مهارات جديدة والتكيف مع مختلف التغيرات في فضاءات العمل المختلفة. ثالثاً، تعزيز التفاعل والمشاركة، حيث تعزز الوسائط الجديدة، التفاعل بين الأفراد وتبادل الأفكار والمعلومات والتجارب. رابعاً، الوصول الفوري إلى المعلومات، وهذا يتيح للأفراد البحث والتعلم في أي وقت ومكان، الأمر الذي يسهل اكتساب المعرفة ويعزز من قدرة الأفراد على التعلم الذاتي.

3. تحديات وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في مجتمعات المعرفة

تعد وسائل الإعلام رافداً أساسياً في بناء مجتمعات المعرفة، حيث تساهم في تسهيل الوصول إلى المعلومات وتعزيز التواصل، ومكانة وسائل الإعلام في مجتمعات المعرفة تواجهها العديد من التحديات التي تعرقل مسار التحول نحو مجتمعات معرفة كاملة المعالم.

تعد مصداقية المعلومات وموثوقيتها، كالتحقق من صحة المعلومات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، وعدم الاعتماد على المصادر غير الموثوقة من التحديات الهامة. إلى جانب ما يسمى بظاهرة "صوامع المعلومات" (Filter bubbles) حيث يرى المستخدمون معلومات تناسب آرائهم فقط، مما يعزز الانحياز ويقلل من التنوع الفكري، فضلاً عن تضارب المعلومات. "وسائل التواصل الاجتماعي تعتمد على مصداقية المعلومات المقدمة وموثوقيتها، وتشمل آثار وسائل التواصل الاجتماعي تركيز الفرد، وملكية محتوى الوسائط، ومعنى التفاعلات، فعلى الرغم من أن بعض هذه الوسائل توفر للمستخدمين الفرصة لنشر المحتوى في وقت واحد، فقد تعرضت بعض منصات التواصل الاجتماعي لانتقادات بسبب ضعف التوافق بين المعلومات أو عدم اتساقها، مما يؤدي إلى إنشاء مجموعات معزولة من البيانات الموجودة فيها". (ITU-T, 2015, p43)

في السياق الراهن، يشهد عالم وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة منصة تويتر، تنامياً مقلقاً في ظواهر سلبية كالنتمز الإلكتروني والتحرش عبر الإنترنت، بالإضافة إلى انتشار ممارسات تسويقية مضللة تعتمد على أساليب مُتقدمة للتلاعب بالجمهور واكتساب المتابعين، مما يؤدي إلى تشويه جوهر هذه المنصات وإساءة استغلال ثقة المستخدمين.

اهتمت منظمة اليونسكو في تقاريرها عن مجتمعات المعرفة بحرية التعبير كمحرك لمجتمعات المعرفة فهي تؤكد على أهمية حرية التعبير كركيزة أساسية لمجتمعات المعرفة، حيث تشمل حرية الرأي، وحرية الكلمة المكتوبة والمنطوقة، وحرية الصحافة، وحرية الوصول إلى المعلومات وتداولها. ترى منظمة اليونسكو أن هذه الحرية ترتبط بالبحث العلمي والإبداع الفني، حيث تحول المشاركة وتبادل المعلومات إلى معرفة، كما تضمن حرية التعبير وصول الجميع إلى محتوى متنوع وموثوق.

في مجتمعات المعرفة الناشئة "يجب التركيز على حرية المعلومات، مثل الحق في الوصول إلى البيانات التي تحتفظ بها السلطات العامة، والحصول على معلومات منتظمة عن المبادرات التي تتخذها السلطات العامة. يمكن أن يلعب الوصول الحر إلى المعلومات والمعرفة دورًا تنظيميًا مهما، وبذلك تضمن حرية المعلومات البعد الديمقراطي لمجتمعات المعرفة، حيث يجب ربطها بالحق في الحصول على معلومات متنوعة وعالية الجودة، مما يدعو إلى التعددية الإعلامية". (Unesco, 2005, pp39-42) وعليه، في مجتمعات المعرفة الناشئة، تعد حرية المعلومات، بما في ذلك الوصول إلى البيانات الحكومية والمعرفة المتنوعة وعالية الجودة، عنصرا أساسيا لضمان الشفافية والمساءلة وتعزيز الديمقراطية.

عموما، تواجه وسائل الإعلام والاتصال في مجتمعات المعرفة تحديات متعددة، كمواكبة التطور التكنولوجي السريع، مثل التحديث المستمر للبنية التحتية التكنولوجية لوسائل الإعلام والاتصال، مصداقية المعلومات ومكافحة الأخبار الزائفة، فانتشار المعلومات المضللة والأخبار الزائفة يشكل تحديا خطيرا في مجتمع المعرفة، علاوة على الخصوصية وأمن البيانات، حيث يجب على وسائل الإعلام والاتصال أن تضمن حماية بيانات المستخدمين، وأن تلتزم بالمعايير الأخلاقية والقانونية المتعلقة بالخصوصية الخاصة بالأفراد والأسر والمؤسسات، إلى جانب التقليل من الفجوات المعرفية والرقمية في الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت.

يشكل هذا التحدي عائقا أمام وصول الجميع إلى المعلومات والمعرفة، ويؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، علاوة على التعامل المتزايد مع الكم الهائل من المعلومات، ذلك أن مجتمع المعرفة ينتج وينشر كمًا هائلا من المعلومات، وهذا يصعب على وسائل الإعلام والاتصال مهمة تنظيم المعلومات وتقديمها للجمهور بشكل مفيد وسهل الفهم، يتطلب ذلك تطوير أدوات وتقنيات جديدة لتصفية المعلومات وتبويبها.

التغيرات في سلوك الجمهور، أصبح الجمهور أكثر اعتمادا على هذه المنصات للحصول على الأخبار والمعلومات، وهذا يشكل تحدياً للوسائل التقليدية التي تحتاج إلى التكيف مع هذه التغيرات. أخيرا، تطوير المهارات والكفاءات، حيث يحتاج العاملون في وسائل الإعلام والاتصال إلى تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية ومتطلبات مجتمع المعرفة، وهذا يشمل ذلك تطوير مهارات التحليل الرقمي، وإنتاج المحتوى المتعدد الوسائط، والتسويق الرقمي.

المحور السابع: مجتمع المعرفة والعالم العربي

الغايات البيداغوجية المستهدفة:

في نهاية هذا المحور سيكون الطالب قادراً على:

- فهم مختلف التحديات والإشكالات التي تواجه العالم العربي في سياق التفاعل مع مجتمع المعرفة العالمي.

- تحليل المتطلبات الأساسية التي يحتاجها العالم العربي في مسار التحول نحو مجتمع المعرفة في ظل أوضاع سياسية غير مستقرة.

يشير مجتمع المعرفة إلى ذلك المجتمع الذي تعد المعرفة فيه محركاً حاسماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. في مثل هذه المجتمعات، تلعب المعلومات والمعرفة دوراً مركزياً في جوانب مختلفة، بما في ذلك الاقتصاد والتعليم والتكنولوجيا والحوكمة، يتضمن التحول نحو مجتمع المعرفة غالباً الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتركيز على التعليم والبحث والابتكار.

يضم العالم العربي دولاً في جامعة الدول العربية، حيث تشترك في روابط ثقافية ولغوية وتاريخية، وتتعدد في جوانب مختلفة، في هذا الصدد يجب الوقوف على المسافة ذاتها، بين اعتباره عالم عربي واحد، وبين اعتبار هذا الحيز المكاني - جغرافياً تقع هذه الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - يضم مجتمعات عربية متميزة في جوانب معينة. ، وقد شهد هذا العالم العربي تحولات اقتصادية واجتماعية في العقود الأخيرة، مع درجات متفاوتة من التقدم، في هذا المحور سوف نركز أكثر على التحديات التي يواجهها هذا العالم العربي في سياق الحديث عن مجتمع المعرفة، وأهم الصعوبات ومتطلبات التحول.

1. مجتمع المعرفة والعالم العربي التحديات والإشكالات

تشكل هذه التحديات تحديات متداخلة تتطلب جهداً شاملاً من قبل المجتمع العربي لتحقيق التقدم نحو مجتمع المعرفة، نشير إلى مجتمع المعرفة هنا بوصفه مصدراً للتنمية، حيث ترتبط مجتمعات المعرفة بالقدرات على تحديد المعلومات وإنتاجها ومعالجتها وتحويلها ونشرها واستخدامها لبناء المعرفة، وتطبيقها

من أجل التنمية البشرية، وهي تتطلب رؤية اجتماعية تمكينية تشمل التعددية والشمول والتضامن والمشاركة". (Unesco, 2005, p27)

وفقا لويلكي إننا نستطيع أن نطلق على هذا المجتمع مجتمع المعرفة إذا كانت بناءه وعملياته في إعادة الإنتاج المادي والرمزي مخترقة بعمليات قائمة على المعرفة، بحيث تصبح معالجة المعلومات والتحليل الرمزي وأنظمة الخبراء عوامل سائدة في إعادة الإنتاج. وعلى هذا الأساس لا يمكن أن ننظر إلى العالم العربي بوصفه يحوي مجتمعات معرفة، لأنه يفتقد لشروط تشكله وللمتطلبات الوصول إليه.

حسب تصنيف راكيتوف - الذي عرض في المحاور السابقة- تعد المجتمعات العربية من المجتمعات التي تستورد المعدات وتعتمد على استكشاف الموارد الطبيعية، بما أنها لا تنتج المعرفة ولا تكنولوجيا المعرفة، ولا تعد المعرفة محور الاهتمام فيها، ففي مجتمع المعرفة يتحول إنتاج المعرفة إلى مجال مستقل للإنتاج الاجتماعي، إلى حالة وسبب لعمليات التحول التي تجري في المجتمع.

1.1. تحديات مرتبطة بالسياق السوسيو-ثقافي

تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية بشكل كبير في اعتماد الممارسات الموجهة نحو المعرفة، حيث تشكل موازنة التقاليد مع متطلبات منظومة عالمية تتغير بسرعة تحديا حقيقيا لمجتمع يريد أن يصبح أكثر تطورا. يعد الوصول إلى التعليم ذو الجودة العالية أمر حاسم لتطوير مجتمع المعرفة، في بعض الدول العربية، هناك جهود لتعزيز أنظمة التعليم، ولكن التحديات مثل عدم المساواة في الوصول والجودة تظل قائمة. قد تواجه بعض الدول العربية تحديات في توفير التعليم ذي الجودة والذي يشجع على تطوير المهارات اللازمة لمجتمع المعرفة. يتمحور هذا التحدي في "الانتقال من التلقين إلى اكتساب المهارات والمعارف وتطبيقها، والانتقال من التعليم الموجه إلى التعلم الذاتي، والانتقال من التخصص الضيق إلى تنوع المعارف، الأمر الذي يسمح بظهور إنسان جديد يقود عملية التحول إلى مجتمعات المعرفة". (علي، 1994، ص374)

تحتاج المجتمعات إلى التكيف مع التحولات الثقافية والاجتماعية لتعزيز اعتماد المعرفة والابتكار. قد يكون هناك تحدي في تحقيق التوازن بين الحفاظ على التراث الثقافي واعتماد ممارسات جديدة، علاوة

على التحديات اللغوية، تواجه بعض الدول تحديات في استيعاب المعرفة العالمية بسبب الفوارق اللغوية، مما قد يحد من قدرتها على الاندماج بشكل فعال في مجتمع المعرفة.

الثورة التكنولوجية هي ثورة ثقافية قبل كل شيء، ولذلك يعد أكبر تحدي يواجه المجتمعات غير الغربية، هو تغيير الذهنيات، وهي المهمة الثقافية الأساسية، ومن بعد ذلك ردم الهوة أو الفجوة المعرفية لاحقاً، "التحديات التي يطرحها مجتمع المعرفة في العالم العربي، لا ينبغي اختزالها في تحديث مجالي التعليم والبحث العلمي، بل تتخطاها إلى إعادة تنظيم حياة الأفراد وقطاعات المجتمع ككل لتعبر عن مركزية العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما الفعلية في الحياة المعاصرة". (خليفة، 2021، ص71)

تواجه المجتمعات العربية إشكالية التغيير في أنظمة التعليم، وهي تعد من أكثر القضايا الإشكالية ارتباطاً بعمليات إعداد الشباب لمجتمع المعرفة. "ذلك أن التعليم هو نظام قائم في سياق مجتمع محدد سلفاً بخصائصه وظروفه السياسية والاجتماعية والثقافية، ويؤثر التعليم في المجتمع ويتأثر به في الوقت ذاته في علاقة جدلية قوية، وهو أحد أهم أسس النمو الاقتصادي؛ ولكنه أيضاً المحدد الرئيس له. يستمد التعليم موارده ومدخلاته من النمو الاقتصادي والثقافي للمجتمع، والتعليم سبب ونتيجة في الوقت ذاته". (Arab Knowledge report, 2011, pp23-24)

2.1. تحديات مرتبطة بالاقتصاد

تواجه المجتمعات العربية تحديات الانتقال من اقتصادات الريع إلى اقتصادات منتجة، العديد من الدول العربية اعتمدت تقليدياً على اقتصادات استخراجية تعتمد على النفط. مما يجعلها عرضة للتقلبات في أسواق الطاقة، وتقليل دافعها لتنويع اقتصاداتها نحو القطاعات التي تعتمد على المعرفة، على الرغم من أن هناك جهود ومحاولات منفصلة لتنويع والاستثمار في صناعات تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار في بعض الدول.

تواجه بعض الدول العربية تحديات مرتبطة بالبنية التحتية التكنولوجية والبحثية، مما يؤثر في قدراتها على الابتكار والاستفادة من مزايا مجتمع المعرفة، فإذا كان التعليم يحتاج إلى منظومة اكتساب المعرفة، فإن اقتصاد المعرفة يحتاج إلى بنية تحتية تكنولوجية تضمن إنتاج ونشر وتوظيف المعارف بشكل محوري، وليس بشكل جزئي وثانوي، وهذا يستدعي كما أشار توفلر "الانتقال من الصناعة إلى مرحلة

المعرفة، أي اعتماد المعرفة في المجال الاقتصادي بوصفها وسيلة وغاية (المادة الخام للإنتاج)". (لفته، 2004، ص 121) لذلك، أصبحت المعرفة اليوم، أساس الإنتاج والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.1. تحديات مرتبطة بالسياسات

السياق السياسي والاجتماعي في كل دولة عربية يلعب دورًا هامًا في تشكيل المسار نحو مجتمع المعرفة. عدم الاستقرار السياسي يتقل كاهل الدول العربية التي تعرف بعضها حروبًا عسكرية وأخرى ثورات داخلية عنيفة، قد يكون عدم الاستقرار السياسي عائقًا أمام جهود تطوير مجتمع المعرفة، لأن الاستقرار السياسي والأمان الاجتماعي يساهمان في إشراك الفرد في عمليات التعلم والابتكار.

في البلدان النامية، يتم التعامل مع الاحتياجات الأولية مثل الغذاء والتغذية، والصحة العامة، وانخفاض دخل الفرد، والبطالة أو نقص التشغيل، والنقاط الضعيفة في نظام التعليم، والحفاظ على القيم الثقافية، والتحرك نحو العدالة والمساواة الاجتماعية أو العرقية. إن القضية الحقيقية هي ما يمكن فعله وما يجب فعله بشأن هذه الاحتياجات الأساسية.

تواجه الدول العربية أيضا تحديات تتعلق بقضايا التوزيع العادل للموارد، فالتوزيع العادل للموارد الاقتصادية والتعليمية يلعب دورًا هامًا في تحقيق مجتمع المعرفة، والعدالة الاجتماعية تتمحور أهميتها في أنها تساهم في إتاحة فرص متساوية للجميع. أظهر تقرير المعرفة العربي لعام 2009 أنه "من الممكن تعويض التأخر العربي التاريخي في مجال المعرفة، وأنه من الممكن التعامل مع فجوات المعرفة في المنطقة العربية؛ إذا توافرت الإرادة السياسية لذلك؛ وإذا حشدت الطاقات وسخرت وخصصت الموارد اللازمة، وإذا بذلت الجهود لبناء البيئات المواتية لمجتمع المعرفة المنشود. وبذلك تصبح المعرفة المكتسبة والمؤهلة والمستخدمية والمنتجة والمبتكرة أداة وهدفا للمجتمع بأسره، وبالتالي تحقيق ثلاثية المعرفة والحرية والتنمية". (Arab Knowledge report, 2011, p18)

4.1. تحديات مرتبطة بالتكنولوجيا

من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات العربية مجتمعة تحدي ردم الفجوة المعرفية، ونقصد بالفجوة المعرفية "تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية، في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها، ودمجها بلا شك يحتاج إلى إنتاج معرفي، ومن ثم ربطه بالمنظومة الفكرية وبتوطين العلم والمعرفة وربطهما بالواقع". (خليفة، 2021، ص72) الفوارق في الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت يمكن أن تسهم في الانقسام المعرفي. الجهود المبذولة لتقليل هذا الفارق أمر حاسم لتمكين مشاركة أوسع في مجتمع المعرفة، حيث يعتبر التفاوت وفارق الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت عقبة كبيرة، فبعض الشرائح في المجتمع العربي قد لا تحظى بفرص متساوية للاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصال.

2. مجتمع المعرفة والعالم العربي: متطلبات التحول

إن فهم الصعوبات والعوامل التي حالت دون وصول العالم العربي إلى مجتمع المعرفة يتطلب تحليلاً عميقاً لجوانب عدة. قيام مجتمع المعرفة يحتاج إلى بيئة مؤسسية حاضنة، هذه البيئة المؤسسية توفر متطلبات نجاح وبناء مجتمع معرفي، وتحول المجتمع العربي إلى مجتمع المعرفة يشمل العديد من المتطلبات والجوانب التي يجب تحسينها، في هذا السياق نعرض الجوانب الأساسية ذات الصلة:

1.2. متطلب سياسي

على المستوى السياسي يعد التحول أو الانتقال من مرحلة لأخرى أو من حالة مجتمعية إلى حالة مجتمعية أخرى مرتبطاً بوجود إرادة سياسية حقيقية تؤسس لهذا الانتقال أو التحول، حيث تتضمن الإرادة السياسية الحقيقية، رفع رهان فعلي يتضمن مشروعاً سياسياً شاملاً ومتكاملاً، يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، كما يساهم في خلق بيئة تشجع على تطوير المعرفة وتوظيفها. تحقيق هذه التحولات يتطلب التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى وجود رؤية واستراتيجيات واضحة تراعي خصوصية وطبيعة المجتمع الذي تستهدفه.

وفقا لمنظمة اليونيسكو "إن كل مجتمع معرفة لا يمكن له مواصلة البقاء من دون عمارة سياسية لا تهتم بالبعد المالي فحسب، بل تهتم أيضا بإعلام الشركات والعلماء والمجتمع المدني، ووضع مناخ قانوني، وتحديد الإجراءات المتبعة". (اليونيسكو، 2005، ص107) في مجتمعات المعرفة "لا بدّ وأن تتغير أشكال الحكم السياسي، وتتأثر وسائل الإعلام على نحو مماثل لأن الاتصال العام يُنظر إليه على نحو مميز بوصفه "خيّرًا إضافيًا" حيث تحتفظ السياسة بالمسؤولية عن الحفاظ على المعايير الموثوقة، وضمان التوافق مع المصلحة العامة، وخلق الإطار القانوني الضروري". (Thomass, 2003, p32)

من المهم الاهتمام ومحاولة إرساء ما يعرف بديموقراطية المعلومة، فإننتاج المعرفة ونشرها يتطلب منظومة ديموقراطية، ذلك أن هذا الشكل من المجتمعات يتطلب حرية التعبير، احترام خصوصية الأفراد، وتقليص فعل المراقبة والرقابة، من المهم كذلك تهيئة إطار قانوني وتنظيمي مرّن يدعم هذا التوجه من جهة، وله قابلية التكيف مع التحولات المتزايدة في عصر التسارع هذا. "يعتمد مجتمع المعرفة في بناءه وتطوره وازدهاره على وجود إرادة سياسية حقيقية ومحفزة ومشجعة للعلم والمعرفة، وإطلاق حريات الرأي والتعبير وضمانها، وعلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والواقع الاجتماعي، ودور وسائل الإعلام والتعليم والبحث والتطوير العلمي والتقني". (أبو حمد ومحمد الخطيب، 2003، ص164)

2.2. متطلب اجتماعي

هذا المتطلب يستدعي الانتقال من منظومة مجتمعية تضم عددا من العارفين إلى منظومة تتمحور حول خلق المعرفة، فالمعرفة هي بناء اجتماعي، وهي لا تنشأ من فراغ، بل تتكون عبر التاريخ الطويل للجماعات الإنسانية في نضالها المستمر لحل المشكلات واستيعاب الظواهر التي تصادفها، لذا يتعذر فصل المعرفة عن محيطها الاجتماعي وسياقها التاريخي، وهذا يستدعي "مساهمة كافة قطاعات المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، الربحية منها وغير الربحية، ووضع سياسيات تتسم بالعدالة والشفافية". (طالة، 2021، ص187) على المجتمع أن يغرس في مكوناته قيم العلم وروح التعاون والإبداع، وأن يضع الأشياء في محلها.

3.2. متطلب ثقافي - تربوي

المعرفة ناتجة عن الثقافة والفنون والآداب والبحث العلمي والتطوير والابتكار المستمرين، تنتج ويعاد إنتاجها من جديد بما يخدم المجتمع والاقتصاد، وبالتالي مجتمع المعرفة تشكله ثقافة منتجة، توظف المعلومات والتجارب والخبرات في إنتاج المعرفة وتسخيرها لخدمة الإنسان، هذه الثقافة تجسدها قيم البحث والاستكشاف، وروح المبادرة والابتكار، بينما الثقافة المستهلكة تؤسس لقيم الاتكالية والشكوى وقيم التعطيل. على هذا الأساس يحتاج مسار التحول نحو مجتمع معرفي عربي أنماط سلوكية ثقافية جديدة.

المعرفة تنتج المعرفة، فهي قابلة للتراكم وقابلة للاكتساب، تكتسب عن طريق التعليم، وتراكم عن طريق البحث العلمي، وجودة التعليم تعيد إنتاج المعرفة وتداولها وتعميمها مع غالبية أفراد المجتمع، فالمعرفة تتداول عن طريق التعليم كما تتداول العملات، بحيث يوظفها المجتمع في شكل قوالب جاهزة، أو في شكل خبرات فنية وعملية.

يعد التعلم قيمة أساسية في مجتمع المعرفة، لذلك يعد تحسين نوعية التعليم وزيادة الوصول إليه أمراً أساسياً. من مظاهر الأزمة العربية "الانفصال شبه التام بين التعليم ومطالب سوق العمل وغياب التنسيق بين القطاعين، وعدم التوازن بين التخصصات النظرية والعملية، علاوة على عدم تكافؤ فرص التعليم والخدمات التعليمية بين المدن والأرياف والمناطق الصحراوية، وتدني مستوى الخريجين من حيث مستوى التحصيل أو مستوى مهارات التعليم الأساسية، وأخيراً تخلف المناهج وطرق التدريس، فمهمة التعليم لم تعد هي تحصيل المادة التعليمية في المقام الأول، بل تنمية المهارات وتوظيفها، بل وتوليد المعارف الجديدة". (علي، 1994، ص ص 367-371)

لذلك، نحن بحاجة إلى أسس تربوية جديدة ومغايرة تهئ القاعدة التربوية لبناء مجتمع معرفة عربي، فهذا المجتمع "يحتاج إلى أفراد من نوع جديد حيث يكون التعليم مدى الحياة، وهذا بغرض تطوير القدرات بشكل مستمر، أي القدرة على التكيف والتفاعل إيجابياً مع التغيرات المتسارعة والتكيف مع الثورات معرفية والتقنية". (توتو، 2021، ص ص 165-167)

لا يتعلق الأمر بالتعليم الأساسي فحسب، بل بالتعليم العالي أيضاً، يجب على المجتمع العربي الاستثمار في التعليم القاعدي والتعليم العالي على حد سواء، لضمان تطوير المهارات الضرورية لمجتمع المعرفة

"التكنولوجيات الجديدة تسمح بنقل المعلومة في لحظة إلى العالم أجمع، لكن تحويل المعلومات إلى معارف يقتضي مدرسين ممتازين أكثر فأكثر، وهذا يستدعي أن تظهر مؤسسات التعليم العالي مزيداً من المرونة حتى تتكيف مع حاجات المجتمع وتستبقها". (اليونيسكو، 2005، ص101)

علاوة على ذلك، "يجب على الجامعة في المجتمع النامي أن تركز عملها على مواضيع ذات أهمية فورية للأمة التي توجد فيها، ويجب أن تلتزم بشعبها وأهدافها الإنسانية. لذلك لا نستطيع تبرير الإنفاق على الجامعة - من أي نوع - إلا إذا كانت تعزز التنمية الحقيقية لأفراد المجتمع...، إن دور الجامعة في الدولة النامية هو المساهمة؛ "إن الجامعة هي مؤسسة تعليمية، تقدم الأفكار والقوى العاملة والخدمات لتعزيز المساواة بين البشر والكرامة الإنسانية والتنمية البشرية". (Sorlin & Vessuri, 2007, p69)

على مستوى البحث العلمي، تعاني المجتمعات العربية من إشكاليتين أساسيتين هما انفصال البحث العلمي العربي عن مشكلات المجتمع العربية المختلفة، وضعف الإنفاق على البحث العلمي، "قال الدول العربية مجتمعة لا تنفق على البحث العلمي سوى 2 % من إنفاق الولايات المتحدة، وأن إنفاق الدول الغربية على البحث العلمي يتجاوز 3.5 % من الناتج القومي ولا يتجاوز 0.1 % في الدول العربية، علاوة على هجرة الأدمغة التي تؤثر بشكل كبير في عمليات اكتساب المعرفة وإنتاجها ونشرها". (خليفة، 2021، ص ص76-77)

4.2. مطلب اقتصادي

لا يوجد مجتمع معرفي من دون اقتصاد المعرفة، أي اقتصاد قائم على المعرفة إنتاجاً وتطويراً وتوظيفاً، اقتصاد يحتاج إلى نظام إيكولوجي يعمل بوصفه حاضنة مجتمعية للتوجه المجتمعي نحو المعرفة، كنشاط ومورد اقتصادي يقدم منتجات وخدمات جديدة، ويوفر فرص عمل كبيرة، لا سيما وأنه اقتصاد قائم على الوفرة، وليس اقتصاداً قائماً على الندرة كما هو الحال مع الاقتصاد الصناعي.

بناءً على مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي، تعد الدول العربية من أدنى الدول في هذه المؤشرات، فالجزائر على سبيل المثال احتلت "المرتبة 93 عالمياً، حيث بلغ في مؤشر الاقتصاد المعرفي (KEI) 4.11، علاوة على عدم وجود أي دولة عربية ضمن الربع الأول (25%) من دول العالم التي تتصدر المؤشرات المعرفية كالسويد وفنلندا والدانمارك". (بدرين، 2021، ص ص873-876)

وعليه، لا بد من التحول من اقتصادات استخراجية تعتمد على النفط إلى اقتصادات متنوعة ومعرفية يسهم في تحقيق استدامة اقتصادية، علاوة على دعم الحرية الاقتصادية عبر تشجيع المقاولاتية والابتكار، الأمر الذي يعزز نشوء فرص جديدة ويسهم في تنمية اقتصاد المعرفة.

5.2. متطلب تكنولوجي

المعرفة -فضلا عن القيم-، هي القاعدة الأساسية لأي مجتمع، المعرفة والتكنولوجيات القائمة عليها، والاستثمار في المعرفة أنتج ما يعرف بالتكنولوجيا، فعلى سبيل المثال تطور وسائط التخزين من قرص صلب سمكه يتعدى حجم الفيل، وسعته لا تتعدى 5 MB، أنتجت شركة IBM إلى بطاقة ذاكرة لا يتعدى حجمها ثلث أصبع اليد، بطاقة تخزين تصل إلى 1 TB لدليل على حجم تطور المعارف وتراكمها، وكيفية الاستفادة منها، أضحت التكنولوجيا اليوم نتاجا للمعرفة وأداة لنقلها، وأداة لإنتاجها أيضا. يرى نبيل علي أن موقف العرب من التكنولوجيا يحكمه عاملين: "العامل الداخلي يتمثل في تلك التبعية التكنولوجية المترسخة، لأننا ارتضينا بجل مشكلاتنا عبر الخبرة الأجنبية، واستيراد رؤانا المستقبلية وخططها الإجرائية، والعامل الخارجي، يتمحور حول استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على إضعاف إسهام الآخر في التكنولوجيا". (علي، 2009، ص ص 20-21)

لا يمكن الانتقال إلى مجتمع معرفي من دون بنية تكنولوجية تحتية، "في غياب هذه البنية بوصفها القاعدة الرقمية الحاضنة لهذا التحول لامتلاكها آلة المعالجة المعلوماتية الذكية لسيل البيانات المتدفقة والمعلومات المتراكمة في قواعد البيانات المختلفة، وتتضمن هذه البنية أنظمة معالجة المعلومات وأنظمة شبكية لتداولها ونشرها وتوظيفها بشكل ممنهج". (نزار، 2021، ص ص 106-107) لذلك، لا بد من وجود نظام أيكولوجي تكنولوجي، وبيئة ثقافية وسياسية حاضنة، تدعم التفكير ولا تكبحه.

خاتمة

شهدت العقود الأخيرة تحولاً عميقاً في المشهد العالمي، حيث انتقل اقتصاد المجتمعات من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد معرفة مدفوع بشكل متزايد بإنشاء المعرفة ونشرها وتطبيقها. يمثل هذا العصر الجديد، الذي يُطلق عليه غالباً "مجتمع المعرفة"، فرصاً غير مسبوقة وتحديات معقدة للأفراد والمنظمات والمجتمعات على حد سواء. بالنسبة لطلبة علم الاجتماع التنظيم والعمل، فإن فهم ديناميكيات هذا المشهد المتطور يعد أمر بالغ الأهمية.

تتمحور أهمية هذا المقرر في توفير فهم أساسي لمجتمع المعرفة، واستكشاف خصائصه الرئيسية، وأأسسه النظرية، وآثاره في المجتمع والمدرسة والجامعة ومجتمع العمل، بدءاً من صعود عامل المعرفة واقتصاد المعرفة إلى الاعتبارات الأخلاقية المحيطة بالملكية الفكرية والفجوة الرقمية.

إن مجتمع المعرفة ليس نتيجة محددة سلفاً، بل هو عملية ديناميكية، وهو يُقدم واقعاً معقداً ومتعدد الأوجه، لقد استكشفنا كيف أصبحت المعرفة، التي كانت فيما مضى مورداً يبدو محايداً، محركاً أساسياً للسلطة والطبقية والتغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتحدى مجتمع المعرفة الأطر الاجتماعية التقليدية ويُجبرنا على تطوير أدوات تحليلية جديدة، نحن في وضع فريد لفهم العلاقات المعقدة بين إنتاج المعرفة ونشرها وإفرازاتها الثقافية والمجتمعية، لذلك لا بد من الاهتمام بقضايا ترتبط بديموقراطية المعرفة مثل: العدالة الاجتماعية، حرية التعبير، الشفافية، والتفاوت المعرفي والرقمي بين المجتمعات من جهة وبين الطبقات والأفراد من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أبو حمد، م.، و محمد الخطيب، و .(2003). تحديات بناء مجتمع المعرفة الأردني من منظور طلبة جامعة فيلادلفيا .مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية. (5)50، 163-182.
2. النكري، م .(2001). المعلوماتية والمجتمع: مجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع المعلومات .لبنان: المركز الثقافي العربي.
3. اليونيسكو .(2005). التقرير العالمي لليونسكو من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة .مطبوعات اليونيسكو.
4. بارني، د .(2015). المجتمع الشبكي ترجمة أنور الجمعاوي .قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات.
5. بدرين، أ .(2021). اتجاهات المعرفة في الجزائر .مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية (1)5، 860-878.
6. توتو، ن .(2021). مجتمع المعرفة: المفهوم، الخصائص والمتطلبات .مجلة كلية التربية (1)3، 153-174.
7. توفلر، أ .(1990). حضارة الموجة الثالثة ترجمة عصام الشيخ قاسم .ليبيا: الدار الجماهيرية.
8. خليفة، د .(2021). مجتمع المعرفة في العالم العربي: الرهانات والتحديات .مجلة مقاربات فلسفية (1)8، 66-78.
9. دراكر، ب .(2001). مجتمع ما بعد الرأسمالية ترجمة صلاح بن معاذ المعيوف .المملكة العربية السعودية: مركز البحوث.
10. طالة، ل .(2021). من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة: نحو مقارنة مفاهيمية .مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية (1)11، 174-190.
11. علي، ن .(1994). العرب وعصر المعلومات .الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
12. علي، ن .(2009). العقل العربي ومجتمع المعرفة الجزء الأول .الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
13. لفته، ر .(2004). استراتيجيات الانتقال إلى مجتمع المعرفة .مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، (13)4، 97-132.

14. نزار، ي. (2021). عمال المعرفة ودورهم في بناء مجتمع المعرفة. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية , 6(2) 99-118.

15. هيل، م. (2004). أثر المعلومات في المجتمع: دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المراجع باللغة الإنجليزية:

16. Ahmed, Y., Ahmed, M., Ahmed, N., & Zakaria, N. (2018). Social Media for Knowledge Sharing: A Systematic Literature Review. *Telematics and Informatics*, 1-50.
17. Aikenhead, G., Orpwood, G., & Fensham, P. (2011). Scientific Literacy for a Knowledge Society. Dans C. Linder, L. Ostman, D. Robert, P.-O. Wickman, G. Erickson, & A. Mackinnon, *Exploring the Landscape of Scientific Literacy* (pp. 28-44). Routledge, Taylor and Francis group.
18. Akker, W., & Spaapen, J. (2017). *Productive Interactions Societal Impact of Academic Research in the Knowledge Society*. Belgium: Leru publications.
19. Bell, D. (1973). *The Coming of Post-Industrial Society*. New York: Basic Books.
20. Drucker, P. (1969). *The Age of Discontinuity: Guidelines to our Changing Society*. London: William Heinmann.
21. Drucker, P. (1993). *Post-capitalist society*. USA: Routledge.
22. Edinyang, S., Ele, B., & Odey, J. (2024). A COMPREHENSIVE ANALYSIS OF SOCIALISATION IN THE KNOWLEDGE SOCIETY. *British Journal of Education, Learning and Development Psycology*, 7(2), 57-74.
23. Fuller, S. (1998). Society's shifting human-computer interface: A sociology of knowledge for the information age. *Information, Communication & Society*, 1(2), 182-198.
24. Guo, X. (2024). The Relationship Between Knowledge Society and Higher Education. *Trnsactions on Social Science, Education and Humaities Research*, 4, 266-270.
25. Hornidge, A.-K. (2007). Knowledge Society's Academic Concept and Stage of Development — A Conceptual and Historical Review. Dans *Beyond the Knowledge Trap* (pp. 1-40).
26. ITU-T. (2015). *Future social media and knowledge society*. International Telecommunication Union.

27. Japee, G. (2019). PREDICAMENT OF KNOWLEDGE SOCIETY: AN INQUIRY. *International Journal of Interreligious and Intercultural Studies*, 2(2), 60-67.
28. Karpov, A. (2010). KNOWLEDGE SOCIETY: A WEAK LINK. *Herald of the Russian Academy of Sciences*, 80(4), 372-377.
29. Karpov, A. (2016a). Socialization for the Knowledge Society. *International Journal of environmental & Science Education*, 11(10), 3487-3496.
30. Karpov, A. (2016b). Education in the Knowledge Society: Genesis of Concept and Reality. *International Journal of Environmental & Science Education*, 11(17), 9949-9958.
31. Kornienko, A. (2015). The concept of knowledge society in the ontology of modern society. *Social and Behavioral Sciences*, 166, 378-386.
32. Krings, B.-J. (2006). The sociological perspective on the knowledge- based society: assumptions, facts and visions. *Entreprise and Work Innovation Studies*(2), 9-20.
33. Kumar, A. (2012). Sociological theory and the knowledge society. *International Journal of Human Sciences*, 9(1), 1-10.
34. Nations, U. (2005). *Understanding knowledge societies in twenty questions and answers with the index of knowledge societies*. New York: United Nations.
35. Phillips, F., Yu, C.-Y., Hameed, T., & EL Akhdar, M. (2017). The knowledge society's origins and current trajectory. *International Journal of Innovation Studies*, 175-191.
36. Report, A. k. (2011). *The knowledge Society: concept and problematics*.
37. Sagikyzy, A., Uyzbayeva, A., Akhmetova, G., Kozhamzharova, M., & Aubakirova, S. (2020). Knowledge Society: Essence, Conceptual Models, and Potential for Implementation. *Revista ESPACIOS*, 41(15), 1-8.
38. Snellman, C. (2015). University in Knowledge Society: Role and Challenges. *Journal of System and Management Sciences*, 5(4), 84-113.
39. Sorlin, S., & Vessuri, H. (2007). *KNOWLEDGE SOCIETY vs. KNOWLEDGE ECONOMY: KNOWLEDGE, POWER, AND POLITICS*. USA: PALGRAVE MACMILLAN.
40. Stehr, N. (2003). Modern Societies as Knowledge Societies. Dans G. Ritzer, & B. Smart, *Handbook of Social Theory* (pp. 309-331). London: Sage Publications.
41. Stiglitz, J., & Greenwald, B. (2014). *Creating a Learning Society A New Approach to Growth, Development, and Social Progress*. New York: Columbia University Press.

42. Thomass, B. (2003). Knowledge Society and Public Sphere Tow concepts for the remit. Dans F. Gregory , & H. Taisto, *New articulations of the Public Service Remit* (pp. 29-39). UK: University of Gothenburg.
43. Trow, M. (1970 (2014)). Reflections on the Transition from Mass to Universal Higher Education. *American Academy of Arts & Sciences*, 99(1), 1-42.
44. Trow, M. (1973). *Problems in the Transition from Elite to Mass Higher Education* . USA: ERIC.
45. Unesco. (2005). *Towards Knowledge Societies*. Paris: Unesco Publishing.